نزار عبيد مدني

صدى الكلمة

كلمات ومحاضرات في محافل ومنتديات

تقديم بقلم
الدكتور عبد الرحمن الشبيلي

العبيكان
Obeikan

نزار عبيد مدني

صدى الكلمة

كلمات ومحاضرات في محافل ومنتديات

تقديم بقلم

الدكتور عبد الرحمن الشبيلي

العبيكان
Obeikan

ⓒ نزار عبيد مدني، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مدني، نزار عبيد

صدى الكلمة./ نزار عبيد مدني.- الرياض ١٤٤٠ هـ

٣٢٧ ص؛ ١٦,٥×٢٤سم.

ردمك: ٨-٨٠٧٢-٠٢-٦٠٣-٩٧٨

١- الدبلوماسية ٢- العلاقة الدولية أ. العنوان

ديوي: ٣٢٧.٢ ١٤٤٠/١٥٧٤

حقوق الطباعة محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٤٠هـ/٢٠١٩م

نشر وتوزيع العبيكان Obeikan

المملكة العربية السعودية - الرياض

طريق الملك فهد - مقابل برج المملكة

هاتف: ٤٨٠٨٦٥٤ ١١ ٩٦٦+، فاكس: ٤٨٠٨٠٩٥ ١١ ٩٦٦+

ص.ب: ٦٧٦٢٢ الرياض ١١٥١٧

www.obeikanretail.com

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ (فوتوكوبي)، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من المؤلف.

بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الكتاب

توطئة	٧
تقديم بقلم الدكتور عبدالرحمن الشبيلي	١١
الفصل الأول: كلمات في الجمعية العامة للأمم المتحدة	٢١
كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين	٢٣
كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين	٣٩
كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين	٥٧
كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين	٦٩
الفصل الثاني: كلمات في مؤتمرات واجتماعات رسمية	٨١
كلمة المملكة العربية السعودية في اجتماع لجنة التوجيه في عملية السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط	٨٣
كلمة المملكة العربية السعودية في المؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثين لوزراء الخارجية	٨٧
كلمة المملكة العربية السعودية أمام المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراءالخارجية	٩٧
كلمة المملكة العربية السعودية أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين	١٠٥
كلمة المملكة العربية السعودية في الاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي في دورته لـ١٨	١١٧
مداخلة حول عملية السلام في الشرق الأوسط	١٢١
كلمة المملكة العربية السعودية في مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية	١٢٥
كلمة المملكة العربية السعودية أمام المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للدول الأقل نموًّا	١٢٩

كلمة المملكة العربية السعودية أمام الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الثالث	١٣٧
كلمة المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية، لمؤتمر: (متحدون لمناهضة العنف باسم الدين)	١٤٣
الفصل الثالث: أوراق علمية وبحثية	١٥١
مجلس الشورى الحديث	١٥٣
الإسلام والغرب وظاهرة (الإسلاموفوبيا)	١٦٣
التغيرات التاريخية في العالم العربي: رؤية من الرياض	١٧٥
الاتحاد الخليجي المأمول: الدوافع، العقبات، المقترحات	١٨١
الوحدة الوطنية.. ثوابت وقيم	٢٠٣
المملكة العربية السعودية والتوازن الدولي	٢٢٣
أمن الخليج.. رؤى وخيارات	٢٣٥
أمن الخليج من منظور مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات والتطلعات	٢٤٣
الإطار المستقبلي لأمن الخليج	٢٥١
دور الجامعات والمراكز البحثية والثقافية في حوار الحضارات	٢٥٩
مرتكزات السياسة الخارجية السعودية	٢٧١
السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية: الثوابت، المتغيرات، التحديات	٢٨٣
الفصل الرابع: كلمات ومداخلات في منتديات فكرية	٣٠٩
المملكة العربية السعودية وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر	٣١١
كلمة المملكة العربية السعودية أمام منتدى العلماء والمفكرين المسلمين التحضيري	٣٢٧
منتدى المستقبل	٣٣١
أدب السير الذاتية	٣٣٧
الفصل الخامس: كلمات في مناسبات خاصة	٣٥٩
كلمة أولياء الأمور لتكريم الطلاب المتفوقين بإدارة تعليم الرياض (تحت رعاية الأمير سطام بن عبدالعزيز)	٣٦١
حفل ثانوية طيبة بالمدينة المنورة	٣٦٧

توطئة

كان -ولا يزال- للخطابات أو البيانات أو الكلمات التي تُلقى في المناسبات المختلفة أهميةٌ قصوى في إيصال الرسالة، وتحقيق الأهداف، سواءً في حالات السلم أو الحرب أو في مجالات السياسة، والاقتصاد، والثقافة، والإعلام، وشؤون المجتمع، وغيرها. واحتفظت هذه الخطابات أو البيانات -على مدى حقب التاريخ- بقيمتها بوصفها وسائل مُثلى وقوية للتعبير عن المواقف الرسمية وشبه الرسمية، مع تعرضها لمراحل من التطوير والتعديل طالت قواعدها وأساليبها على اختلاف الزمان والمكان.

ولما كانت هذه الخطابات والبيانات بهذا القدر من القيمة؛ فقد نالت اهتمامًا علميًّا وفكريًّا؛ وأصبحت لها مناهجها وقواعدها، وأساليب ووسائل وتصنيفات ومهارات تُدرَّس في الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة.

تبرز في هذا السياق أهمية مثل هذه الخطابات والبيانات في المجالات السياسية والدبلوماسية والإعلامية؛ لأنها تتعاطى مع القضايا المهمة والحسَّاسة، وتقدِّم الرؤى والأفكار، وتراعي -بحرص- العلاقات الدولية، وتتفادى المزالق أو الأخطاء، وتتجنب -قدر

المستطاع- الوعود الملزمة؛ ما زاد من أهميتها وأثرها، سواءً كانت على شكل كلمة أو مداخلة في مؤتمر أو اجتماع أو منتدى أو كانت على شكل بيان أو تصريح؛ ولهذا دأب الزعماء والساسة والمفكرون على توظيف المؤتمرات الدولية والمناسبات الفكرية؛ لإيصال مواقفهم، ورؤاهم، وأفكارهم، والدفاع عن مصالح دولهم، وعرض قضاياهم الوطنية والفكرية.

وغنيٌّ عن القول إن خطابات القادة أو كبار المسؤولين التي تمثل دولهم، وتُلقى في المحافل الدولية أمام هيئة الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية والإقليمية أو في المؤتمرات والمنتديات والندوات هي التي تتصدر كل أنواع الخطابات؛ نظرًا إلى ما تحويه من تعبير عن سياسات الدول ونياتها ومواقفها وخططها، ولما تشكله من مرجعية وثائقية مهمة.

هذه العناصر مجتمعةً هي التي دفعتني إلى الإقدام على توثيق المشاركات التي شرُفت بتمثيل بلدي المملكة العربية السعودية فيها، سواء في المحافل أو الاجتماعات أو المؤتمرات الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية. وكذلك بعض المشاركات في مناسبات غير رسمية من مؤتمرات فكرية وعلمية.

قسمت فصول هذا الكتاب إلى خمسة، يشمل الفصل الأول منها عددًا من كلمات المملكة في اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، أما الفصل الثاني فيضم بعض كلمات المملكة التي ألقيتها في عدد من الاجتماعات الرسمية والمؤتمرات الوزارية على المستويات

الخليجية والعربية والإسلامية والدولية. ويبرز هذان الفصلان مواقف المملكة الثابتة من قضايا كثيرة، منها: القضية الفلسطينية، والسلام في الشرق الأوسط، ومكافحة الإرهاب (حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر)، وإصلاح الأمم المتحدة، والتنمية المستدامة، وحوار الثقافات والحضارات، وغيرها.

وتوضح مضامين الفصلين الأول والثاني بعض ملامح وأبعاد السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، والأسس التي تستند إليها، ومواقفها من كثير من الأحداث المتسارعة التي شهدتها المنطقة.

ويعرض الفصل الثالث الأوراق والأبحاث التي قُدمت في بعض المؤتمرات والندوات الثقافية داخل المملكة وخارجها، بينما يحتوي الفصل الرابع على كلمات ومداخلات ألقيتها في عدد من المنتديات والمؤتمرات الفكرية. وتغطي الأوراق والدراسات في الفصلين الثالث والرابع طيفًا واسعًا من الموضوعات والقضايا السياسية والخارجية، منها: تطور تجربة الشورى في المملكة، والوحدة الوطنية، ومرتكزات السياسة الخارجية السعودية، والمملكة العربية السعودية في ظل التوازن الدولي، والمملكة العربية السعودية وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر، وأمن الخليج العربي، والاتحاد الخليجي، والتغيرات في المنطقة العربية مع أحداث الربيع العربي، والإسلاموفوبيا، وغيرها من القضايا.

أما الفصل الخامس والأخير فيضم كلمات ألقيتها في مناسبات ذات طابع خاص.

ونظرًا إلى أهمية الموضوعات التي تطرقت إليها فصول هذا الكتاب؛ فقد استشعرت أهمية توثيقها، وجمعها، ونشرها فيه، وهذا الكتاب آمل أن يكون مرجعًا مفيدًا لكثير من المختصين والمهتمين بعلم وفن السياسة والدبلوماسية وفنونها.

وما توفيقي إلا بالله...

نزار عبيد مدني

الرياض في ٨/٤/١٤٤٠هـ

الموافق ١٥/١٢/٢٠١٨م

* * * *

تقديم الدكتور
عبد الرحمن الشبيلي

الدكتور نزار مدني: أيقونة القوة الناعمة
قراءة في شخصيته وكلماته

ما كان أمام هذا القلم سوى أن يستجيب بغبطة، لرغبة صاحب هذا الكتاب، الصديق الدكتور نزار عبيد مدني، كي يستعرض محتواه، ويقدم قراءة عنه، فلقد وجد في الكتاب عناصر مكتملة من الإغراء والجذب للحديث عن كلماته، وعن مؤلفه كما عُرف بين زملائه وعند محبيه، غير أنه لا بد من كلمة اعتذار صريحة، فقلمي لا يشعر بامتلاك التأهيل الكافي للقيام بهذه المسؤولية، وحاول جهده أن يقنع الزميل العزيز باختيار دبلوماسي آخر من طرازه من ذوي الخبرة في الميدان، أو باصطفاء أكاديمي متخصص على منواله في العلوم السياسية، فهما الأقدر على استنباط الأفكار السياسية التي تضمنتها كلمات الكتاب.

أما الكلمة الثانية، فهي تخص شخصية المؤلف الدكتور نزار، وهو الذي تربى في بيت الأدب والتاريخ في المدينة المنورة في أحضان والده عبيد وعمه أمين، قبل أن يسلك الابن طريقه نحو التخصص في العلوم السياسية، ثم يمارس العمل الدبلوماسي، لتجتمع في يديه خيوط الخبرات من جميع أطرافها، مضافًا إليها تجربة ثرية في المجال الشوري من خلال مروره بالمجلس في بدايات تكوينه الحديث، فتفاعل معه في أثناء عضويته وبعدها، وكان ركنًا من أركان لجنة الشؤون الخارجية واللجان البرلمانية. وإذا جاز تحديد المدرسة الرابعة التي تخرج فيها، فإنها بامتياز، أكاديمية وزير الخارجية السعودي الأمير الراحل سعود الفيصل، فلقد لازمه عن قرب مدة فاقت ثلاثة عقود، تشرب فيها الدكتور نزار أسلوب رئيسه وحنكته وفكره ومواقفه في الاجتماعات والمؤتمرات، مما أفرغ الدكتور نزار بعضه، كما سيرد لاحقًا، فيما كتب عن سيرة الأمير الفيصل، وهو قليل، إلا أن الدكتور نزار الذي شغلته الوظيفة بالترحال والظروف الإقليمية والدولية المحيطة، لم يغفل معاقرة (الحرف) الذي عشقه قراءة وصوغًا منذ أن كان على مقاعد الدراسة، وأبدع فيه عبارة وذوقًا ظهرا عبر الكلمات التي ضمها هذا الكتاب، وكل كتبه السابقة التي أصدرها، ومنها (دبلوماسي من طيبة ٢٠٠٩م) دوّن فيه محطات من سيرته، وقد كتبت قراءة له في مقال نشرته صحيفة (الشرق الأوسط) في عددها ذي الرقم ١١٢٠٩ لعام ٢٠٠٩م، وكتابه الثاني (قضايا ومواقف في الفكر والسياسة ٢٠١٢م) الذي ضم بحوثًا نشرها في أثناء مشواره الوظيفي تناولت قضايا تتوزع بين اهتمامات قُطريّة وقومية

ودولية وفكرية مختلفة، تهدف إلى ربط الفكر بالواقع، وتلامس اهتمامات الناس، وتتعلق بمصيرهم ومستقبلهم، وكتابه الثالث (المستقبل.. تأملات استشرافية في التطورات والتغيرات العلمية والتقنية والأوضاع السياسية المتوقعة في القرن الحادي والعشرين ٢٠١٧م) الذي جمع بين دفتيه الجانب النظري الأكاديمي والجانب العلمي التطبيقي في دراسات استشراف المستقبل، وجاء مواكبًا لتبني مشروع (رؤية ٢٠٣٠ م) التي وجد أنها تقع في صلب دائرة الاهتمام بالدراسات المستقبلية، وتعد جزءًا لا يتجزأ من الجهود الرامية الى تهيئة المملكة وإعدادها للولوج إلى عالم القرن الحادي والعشرين، وكتابه الرابع (سعود الفيصل ٢٠١٨م) الذي وثق فيه مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية سيرة الأمير الكريم، ونفث فيه الدكتور نزار رحيق فكره، وأفرغ فيه عصارة خبراته التأليفية، علاوة على مشاعره الوفائية نحوه.

وعلى هذا، يأتي هذا الكتاب الذي بين أيدينا إضافة لكتبه السالفة الذكر، من حيث كونه سجلًّا لعينة من الكلمات الدبلوماسية والفكرية، التي ألقاها عبر مسيرته الوظيفية والثقافية والاجتماعية، لكن قراءتي هذه لن تكون أكاديمية المنهج، وهو فن لا أجيده، بل ولا أحبذه لكتاب لم تقصد به النخبة العلمية وحدها. إن من يتمعن في مجمل سيرة الدكتور نزار، لا يسعه إلا أن يلحظ أن لفظ (التوازن) هو المصطلح الأدق في وصف شخصيته منذ باكر نشأته الأولى في المدينة المنورة، حتى أصبح منذ ربع قرن الذراع الأيمن لوزير الخارجية، وسنده الرديف في كل مسؤولياته، وتصير صفة (أيقونة القوة الناعمة

المتوازنة) معبرة كل التعبير أيضًا عند من يعرف دواخل أسلوبه في الخطب واللقاءات الدبلوماسية، وصلاته الاجتماعية والإخوانية والأسرية الودودة والمعتدلة، مضافًا إليها ما يعرف من تواضعه الجم ونفوره من المباهاة والأضواء.

أما عن محتوى هذا الكتاب، من الكلمات التي ألقاها بوصفه مندوب المملكة العربية السعودية في المحافل الدبلوماسية، وبصفته وزير دولة للشؤون الخارجية ومن قبل ذلك مساعدًا لوزير الخارجية، فالكتاب يلخص الفكر السياسي لبلاده ولقادتها منذ عهد المؤسس الراحل، وبخاصة منذ تكوين الشعبة السياسية ومجلس المستشارين، وإنشاء وزارة الخارجية (١٩٣٠م) التي قادها الأمير (الملك) فيصل طيلة خمسة وأربعين عامًا، ثم تولاها ابنه الأمير سعود الفيصل مدة نافت على أربعين عامًا.

الكتاب يضم كما سلف خلاصة فكر سياسي، ويوجز رؤية دولة ومنهج قيادة، وطريقة حكم لم تتغير عبر العقود، ويؤرخ مبدأ ثابتًا مع كل القضايا والمستجدات، والكتاب مع هذا وذاك، ينبئ عن بصمة كاتب الكلمات، وحرصه على أن تعبر تعبيرًا دقيقًا عن سياسة حكومته، ممثلة في دواوينها ووزارة خارجيتها منذ أسّست قبل تسعين عامًا، وأجزم أن الدكتور نزار، لم يكن يقصد من جمع أوراقه التي ألقاها في المحافل الدولية وتدوينها في هذا الكتاب، لمجرد أن يكون الإصدار مدونة لمجموعة كلمات، بل ليبرهن لقرائه كم كانت سياسات المملكة ومواقفها ثابتة لم تتحول عبر التاريخ، وكم هي دعايات مناوئيها تشوه الحقائق، ولا تنصفها، حيث ما انفكت

كلمات القادة والمندوبين السعوديين، تؤكد على ثوبتها، وبخاصة تجاه القضايا العربية والإسلامية المصيرية، تأتي قضية القدس وفلسطين في مقدمتها، ومن قبلها قضايا التحرر الوطني في تونس والجزائر ودول الخليج العربي، والأوطان العربية والإسلامية كافة التي تحررت لاحقًا.

وعلى الرغم من أن الكلمات التي ألقاها في بعض المحافل الدولية، وفي الأمم المتحدة بخاصة، وفي مناسبات ومؤسسات عالمية أخرى بعامة، ليست سوى نماذج لكلمات دأب المسؤولون السعوديون على إلقائها، إلا أنه يمكن استخلاص لمحات من الفكر السياسي الكامن وراءها، وبعض الخطوط العريضة والمرتكزات الأساسية التي تتميز بها السياسة الخارجية السعودية، وأنها تسير على المنوال والمنهج نفسه، وأن المبادئ التي حكمت، ولا تزال تحكم هذا النهج لم تتبدل على مر الزمن، وما ذلك إلا أن نظام الدولة السعودية يتسم بالاستقرار، ما جعل لغة الخطاب متقاربة طيلة العهود التي مرت، فأوجه الحكم المتتالية كانت امتدادًا لبعضها، تستلهم مبادئها - عن اقتناع - من تلك الأصول المتوارثة، والسمة الثانية لتلك الكلمات، أنها تعبر بشكل واضح عن دعم المملكة الراسخ للقضايا العربية والإسلامية، وتعدها أيضًا أحد ثوابت سياستها الخارجية، وتكشف في الوقت نفسه، أن المملكة تتعامل بصدق مع غيرها من الدول على أساس من الاحترام المتبادل، ورعاية المصالح المشتركة، وحل المنازعات ما أمكن بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعدّ هذه المبادئ وأمثالها حجر الزاوية في بنيان الدولة وسياساتها.

وإذا كان البعض قد يلحظ على دوائر صنع القرار، ومنها وزارة الخارجية السعودية والقنوات الدبلوماسية والوسائل الإعلامية، عدم التعجل في اتخاذ المواقف نحو القضايا الجوهرية، وقد تتريث الحكومة في إعلان قراراتها، فإنها عندما تقرر مواقفها، تأخذ بالوسائل الجادة المعتدلة البعيدة عن الغوغائية والضجيج، والشعارات المضللة والجوفاء، ولا تتعامل بوجهين، وليست لها سياسة معلنة وأخرى مستترة، وهي تعتمد في معالجتها للقضايا الدولية على الحكمة والهدوء والعقلانية والتبصر لمواقع أقدامها، واستثمار قوتها الناعمة، وكثيرًا ما كانت تحصد في نهاية المطاف النتائج الإيجابية المأمولة، بل وتصبح قطب الرحى في كثير من المواقف، بعد أن كان البعض يظن أنها تدور خارج اللعبة السياسية، ومع تقدير المملكة للمنظمات الدولية التي تنتمي لعضويتها، وتلتزم بمقرراتها وتوصياتها، وتنتظم في دفع استحقاقاتها المالية، فهي لا تتوانى في التعبير بشجاعة عن مواقفها بجرأة، متى ما رأت أن أيًّا من تلك المنظمات لا تقوم بأداء وظيفتها بالشكل المطلوب، ولا أدل على ذلك من عزوف المملكة عندما انتخبت لعضوية مجلس الأمن، عن قبول هذا الامتياز، في ضوء عجز المجلس عن الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلام العالمي.

لقد بدأت المملكة في العقود الأخيرة، عقب اجتيازها المنعطفات التي بالعالم، في انتهاج خطط تنموية واجتماعية طموحة، تجمع بين المحافظة على الموروث من ناحية وبين العصرية والتحديث والانفتاح من ناحية أخرى، في توازن واثق مدروس، لا يضحي بمكتسباتها،

واتجهت في عهدها الحالي إلى تجديد دماء مؤسساتها بالعناصر الشابة، وإلى تغيير منطلقاتها الاقتصادية بالسعي نحو تنويع المصادر وتقليل الاعتماد على النفط، وراجعت كثيرًا من مناهجها الدراسية العتيقة، ولوائحها التقليدية التي تضع قيودًا على حقوق المرأة في المشاركة السياسية، وسعت في علاقاتها الخارجية إلى توثيق صلاتها مع كل المحاور، وتبنت برامج للتعاون بين الدول لمكافحة التطرف والإرهاب، ومحاربة الفساد وإشاعة النزاهة، وبادرت بالتعاون مع إسبانيا والنمسا والفاتيكان إلى إنشاء مركز عالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، والدعوة إلى الوسطية في نهج الدعوة، واحترام الآخر، ونشر ثقافة التسامح والتواصل الحضاري. ومن جانب آخر، تلتزم المملكة العربية السعودية بحزم، بالقيام بواجبها في مواجهة التحديات لحماية النظام الدولي من عبث المنظمات الإرهابية التي تنخر في الكيانات المستقرة، وتشيع الفوضى في المجتمعات الآمنة، وتزعزع منظومة الأمن والسلام في العالم، وتخص الدوائر الرسمية السعودية هذه الإستراتيجية بكثير من المشاركات العالمية الفاعلة، بينما تسهم في الوقت نفسه بواجبها وبسخاء في برامج الإغاثة والإنماء في الدول المحتاجة، وقد برزت هذه السمات في مضامين الكلمات التي بين أيدينا، ومن معرفة وثيقة بصاحب الكتاب، يمكن القول: إنه ينفر من المبالغة في الإطراء، ويتجنب الانزلاق في المديح في كلماته المكتوبة وفي أحاديثه ومناقشاته، وإنه إضافة إلى ذلك، من دعاة التنوير والإصلاح، وإذا لم يكن لدي أمثلة مكتوبة توثق ما ذكرت، فلا أقل من التأكيد على وجود خطابات سياسية معينة مرت

على مجلس الشورى، بذل الدكتور نزار جهده فيها كي تصدر محققة لهذا الهدف.

ومما يميز مضمون كلمات الكتاب الذي أمامنا، أن كاتبها وظف فيها -عن معرفة وفكر- كثيرًا من مفردات تخصصه في العلوم السياسية، وهو الذي جاء إلى العمل الدبلوماسي ثم إلى الوظيفة في وزارة الخارجية، عن تخصص لا عن ادعاء، وربما كان القيادي الأبرز الذي دلف إلى باب الوزارة من هذا التخصص، فأعطت بعض كلماته معاني في السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية والتعاون الدولي، وأمثالها من الموضوعات العلمية والعملية المتداولة، فمحاضرته على سبيل المثال -التي ألقاها في (منتدى رياض النيل) بالقاهرة (٢٠١٨/٢/١٨م) بحضور جمع من السفراء ورجال الصحافة وأرباب القلم، وقدم فيها تعريفه للسياسة الخارجية السعودية، وشرحه للمرتكزات التاريخية التي تقوم عليها، والمصالح العليا المترابطة التي تحرص على تحقيقها عند رسم أهدافها- مزجت بين التعريف النظري للسياسة الخارجية والتطبيق العلمي، من خلال دراسته وتجاربه، وهي رؤية لا تنقصها الصراحة والشفافية، تعبر عن شخصية ملقيها، وتصلح أن تكون (كتاب الأسلوب) للممارسين والدارسين على حد سواء، فلقد شخّصت المحاضرة أربعة أنواع من المحاور تقوم عليها السياسة الخارجية السعودية، وهي: الاستمرارية مع الثبات، والشرعية مع المصداقية، والتزام القيم والأخلاقيات، وتعزيز الاستقرار والعدل والسلام، وأنصح الباحثين والطلاب الدارسين في أقسام العلوم السياسية بالرجوع إليها والإفادة مما فيها.

وبعد، يتوقف هذا الاستعراض الموجز، لا عن استيفاء لقراءة محتوى الكتاب، ولكن لإتاحة الفرصة للقراء والباحثين، كي يغوصوا بأنفسهم في مضامينه واستجلاء ما فيه من أفكار، شاكرًا ثقة صاحبه، إذ حظي القلم المتواضع بهذه الفرصة، ومعتذرًا عن القصور في أدائها.

* * * *

الفصل الأول
كلمات في الجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين*

السيد الرئيس،

يسعدني أن أتقدم لمعاليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسًا لهذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن هذا الانتخاب بقدر ما هو تقدير لكم شخصيًّا فإنه تقدير للدور الإيجابي الذي يضطلع به بلدكم الأوروغواي على الساحة الدولية، وإنني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستكون عاملًا فعالًا في تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع الدولي في الظروف الدولية الراهنة.

وأغتنم هذه الفرصة لأعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد/ هينادي أودوفنكو رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين الذي أدار أعمالها بمقدرة وحكمة وموضوعية يستحق عليها الثناء والتقدير.

---

* ألقيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين، في ٩ جمادى الأولى ١٤١٩هـ، الموافق ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨م.

ومن دواعي سروري أيضًا أن أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي أنان، الذي يدير بحنكته المعروفة وتجربته المميزة أعمال هذه المنظمة الدولية باقتدار وكفاءة، والذي يبذل جهودًا متواصلة ومساعي دؤوبة لإحلال السلام وتثبيت الأمن في ربوع عالمنا المعاصر الذي ما زال يواجه صنوفًا عدة من الصراعات وأشكالًا متنوعة من الأزمات وألوانًا شتى من التحديات.

السيد الرئيس،

في مثل هذا العام ومنذ مئة عام خلت (١٣١٩هـ ١٩٠٢م) بدأ جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ أولى مراحل إعادة بناء المملكة العربية السعودية وتوحيدها على قواعد العقيدة الإسلامية السمحة، ومع مسيرة التوحيد كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرسي قواعد الدولة الحديثة التي تجمع في عروة وثقى لا انفصام لها بين التمسك بالإسلام عقيدة ومنهاجًا وشرعة حياة، والأخذ في الوقت نفسه بأرقى سبل التطوير والتحديث. ومنذ ذلك الحين والمملكة العربية السعودية باعتبارها تدين بالدين الإسلامي الحنيف تضطلع بدور دولي مميز؛ لأن سياستها الخارجية تسير على أساس أن المبادئ الأساسية التي ارتكزت عليها منظمة الأمم المتحدة والأهداف النبيلة التي من أجلها وضع ميثاقها، فيها تأكيد لما تقرره الشريعة الإسلامية من تنظيم للعلاقات بين الدول؛ فرسالة الإسلام الخالدة توحد ولا تفرق، تعدل ولا تظلم، تساوي ولا تميز، تحث على العمل والتعاون مع

الجميع لنشر هذه المبادئ السامية وتحقيق الأمن والسلام والرخاء للإنسانية بأسرها.

على هذا النهج سارت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها، تؤمن بالحوار البناء والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب، وتعمل على التعاون واحترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وتنبذ العنف والإرهاب بجميع أشكاله وصوره، ولا تتدخل في شؤون أحد، ولا تقبل أن يتدخل أحد في شؤونها.

ومن هذا المنطلق أيضًا، فإن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ*، حريصة كل الحرص على أداء دورها في الساحة الدولية بما يساعد على تهيئة أفضل الظروف التي تقود إلى ما يصبو إليه المجتمع الدولي من أمن وسلام واستقرار ورخاء؛ ومن ثم فإذا كانت المملكة العربية السعودية تعتز بأنها كانت من الدول الموقعة على ميثاق سان فرانسيسكو الذي أنشئت بموجبه منظمة الأمم المتحدة، فإنها تعتز أيضًا بالتزامها الدائم بالمبادئ والأسس التي تضمنها الميثاق وبسعيها الدؤوب نحو وضع تلك المبادئ والأسس موضع التطبيق العملي.

وإن المملكة العربية السعودية، إذ تؤكد حرصها على العمل على دعم منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتبارها تشكل إطارًا صالحًا للتعاون بين الأمم والشعوب، ومنبرًا

* تولى الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود الحكم في ١٣ يونيو ١٩٨٢م، وتوفي في الأول من أغسطس ٢٠٠٥م.

مهمًّا للتخاطب والتفاهم، ووسيلة فعالة لفض المنازعات وعلاج الأزمات، فإنها تؤكد حقيقة أساسية مفادها أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بجميع هذه الأدوار وكل تلك الأعباء تظل مرتبطة بمدى توافر الإرادة السياسية لوضع مبادئها، وما تضمنه ميثاقها موضع التنفيذ الفعلي والعملي.

وبهذه المناسبة، فإن حكومة بلادي تعي وتدرك تمام الإدراك أهمية تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لمنظمتنا هذه بالشكل الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية المعاصرة، ومن بين هذه الأجهزة يظل مجلس الأمن باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين محورًا ومرتكزًا للفكر الإصلاحي الذي جرى التعبير عنه بصيغ وأنماط متعددة. وفي هذا الصدد، فإن وجهة نظر بلادي كانت وما زالت تستند إلى قناعة راسخة بأن أي تطوير لهيكلية مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات هذا المجلس؛ ليقوم بدوره على نحو فعال وفق ما نص عليه الميثاق، ويجب أن يكون هدفه تفعيل دور المجلس في تنفيذ القرارات وفي معالجة الأزمات الدولية وفي الالتقاء مع إرادة الجمعية العامة بالشكل الذي يحقق الانسجام المطلوب والموضوعية المنشودة.

السيد الرئيس،

ونحن نسعى للمزيد من التعاون لا بد أن ننظر إلى عِبَر التاريخ، وأن نحدد العقبات التي وقفت في طريق الأمم المتحدة، والتي أعاقت

تحقيق المزيد من التعاون الذي أصبح من لوازم السلام ومن مقتضيات الاستقرار والنمو، ولا بد لنا في هذا الصدد من أن نحمل الدول التي تنطلق ممارساتها في العلاقات الدولية من مبادئ تخالف الميثاق مسؤولية أساسية في إيجاد هذه العقبات، وأن ننظر في الوسائل التي تضمنها الميثاق لمواجهة هذه الممارسات.

إن الإصرار على خرق مبادئ الميثاق ورفض قرارات الأمم المتحدة؛ الجمعية العامة ومجلس الأمن، وعدم الامتثال بها أو الانصياع لها هي إشارات تحدٍّ للميثاق لا بد أن نقف منها موقفًا حازمًا يتمشى مع نصوصه وأهدافه.

السيد الرئيس،

إن المملكة العربية السعودية انطلاقًا من حرصها على إحلال السلام وإشاعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عملت على دعم عملية السلام منذ بدايتها، وشاركت بوصفها مراقبًا في مؤتمر مدريد، وشاركت بفعالية في المباحثات متعددة الأطراف، وظلت وستظل تؤيد هذه العملية، وتدعمها في أنشطتها واتصالاتها الدولية.

كذلك، فإن الدول العربية، وفي ضوء مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في يونيو ١٩٩٦م، تبنت بالإجماع موقفًا ثابتًا يقضي بأن خيار السلام هو خيار عربي إستراتيجي ما يؤكد أنه ليس هناك تراجع عربي عن هذا الموقف المحدد.

ولكن مما يدعو للأسف، ومما يثير القلق أنه بعد أن لاحت بوادر السلام في المنطقة، وبعد أن شاعت أجواء التفاؤل بإمكانية تحقيق السلام، فإن عملية السلام التي انطلقت من مدريد على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ما لبثت أن شهدت انتكاسات متوالية على يد الحكومة الإسرائيلية الراهنة التي دأبت على انتهاج سياسات تقوم على التنصل من مبادئ التسوية السلمية التي أقرها مؤتمر مدريد، وعلى التراجع عن الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية ورفض استئناف المفاوضات مع سوريا من حيث انتهت.

وإمعانًا في تخريب العملية السلمية، فإن الحكومة الإسرائيلية استمرت في إقامة المستعمرات على الأراضي الفلسطينية بغية تغيير معالم الأرض وإقرار واقع جديد، وفي تبني سياسة تهويد القدس بزرع مستعمرات إسرائيلية فيه وحوله وضم المناطق ذات الكثافة اليهودية إليه، وتفريغه من سكانه العرب، وقامت بإصدار قرار بتوسيع منطقة القدس لتشمل المستعمرات المجاورة استباقًا لمفاوضات الوضع النهائي للقدس.

لقد أدت هذه الممارسات الإسرائيلية إلى إجهاض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل على أساس القرارين (٢٤٢) و (٣٣٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وأوصلت العملية السلمية إلى طريق مسدود. إن ما نشاهده من تصرفات من جانب الحكومة الإسرائيلية الراهنة لا يجعلنا نتفاءل بإمكانية تحقيق السلام الذي تنشده شعوب المنطقة، ما لم تقابل هذه التصرفات

بمواقف صارمة وحازمة تجاه إسرائيل تلزمها بالتنفيذ الكامل للاتفاقيات التي أبرمتها مع الفلسطينيين، وباحترام الأسس التي قامت عليها عملية السلام، وبالدخول في مفاوضات جادة مع السلطة الفلسطينية ومع سوريا ولبنان.

إننا نهيب بالمجتمع الدولي وبالولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، الاستمرار في بذل كل الجهود لإنقاذ عملية السلام والتحرك لإيقاف العبث الإسرائيلي في أكثر أجزاء عملية السلام دقة وحساسية، ألا وهي قضية القدس التي يجب أن يتم التعامل معها من منطلق كونها أهم القضايا في ملف النزاع العربي - الإسرائيلي. إن الالتزام بقواعد الشرعية الدولية والوفاء بالتعهدات هو أفضل وسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار. وإذا كانت الحكومة الإسرائيلية الراهنة جادة في مسعاها لتحقيق السلام مع الجانب الفلسطيني فما عليها سوى تأكيد التزامها بنصوص الاتفاقيات المبرمة والشروع في استئناف المفاوضات لاستكمال حل القضايا العالقة. وإذا كانت تلك الحكومة تهدف إلى بلوغ حالة من الأمن المتبادل مع جارتها سوريا فإن الحكومة السورية ما فتئت تعلن عن استعدادها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها تلك المفاوضات. أما حالة التوتر ودورة العنف في جنوب لبنان فإن نهايتها مرهونة بالانسحاب الإسرائيلي الفوري من هذا الجزء من لبنان وبقاعه الغربي إعمالاً لقرار مجلس الأمن رقم (٤٢٥).

السيد الرئيس،

لقد استند موقف حكومة خادم الحرمين الشريفين تجاه العراق إلى ركيزتين أساسيتين:

الأولى، ضمان التزام الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تنفيذًا كاملًا وشاملًا دون تجزئة أو انتقائية.

والركيزة الثانية، التأكيد على الحفاظ على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية والتخفيف من معاناة الشعب العراقي. إن شعورنا بالألم والأسف لمعاناة هذا الشعب الشقيق نتيجة للظروف الصعبة التي يواجهها يدفعنا إلى الإلحاح على سرعة تنفيذ الحكومة العراقية للقرارات الدولية لرفع العقوبات عنه. وفي هذا السياق فإنه يؤلمنا ما سمعناه أخيرًا (في أغسطس ١٩٩٨م) من أن الحكومة العراقية قد اتخذت قرارًا يقضي برفض التعاون مع اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الأمن ما سيتسبب في استمرار العقوبات المفروضة على العراق. وإننا إذ ندعو الحكومة العراقية إلى العودة عن هذا القرار، فإننا نؤكد أن أسرع وسيلة لرفع العقوبات هي الاستجابة الأمينة والدقيقة لمطالب الشرعية الدولية على نحو ما تقتضيه قرارات مجلس الأمن نصًّا وروحًا والكف عن سياسات التسويف والمماطلة الرامية إلى عرقلة تنفيذ هذه القرارات، خاصة تلك المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين وإعادة الممتلكات

والالتزام بآلية التعويضات والتعاون الكامل مع جهود اللجنة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس،

تعلق المملكة العربية السعودية وشقيقاتها الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية كبيرة على تحسين العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية. ولقد عمنا الشعور بالارتياح إزاء المؤشرات الإيجابية الصادرة عن الحكومة الإيرانية، التي سيكون لها تأثير إيجابي في العلاقات الخليجية - الإيرانية، وفي مناخ الأمن والاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمضامين الإيجابية التي وردت في الكلمة التي ألقاها فخامة الرئيس محمد خاتمي أمام الجمعية العامة في مطلع الأسبوع الماضي (٢١ سبتمبر ١٩٩٨م)، سواء على صعيد العلاقات الخليجية - الإيرانية أو فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالتسلح.

وإننا نتطلع، في هذا الخصوص، إلى حل جميع المشكلات القائمة بين الطرفين وعلى رأسها موضوع الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى) بالطرق السلمية وفقًا لمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك قبول خيار إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

ويساورنا القلق، أيضًا، إزاء التوتر الحاصل بين إيران وأفغانستان، وندعو هذين البلدين إلى التحلي بضبط النفس وحل النزاع بالطرق السلمية.

السيد الرئيس،

إن استمرار القتال في أفغانستان طيلة هذه السنين يدعو للأسى والحزن، وقد عملت بلادي منذ اندلاع القتال، كل ما بوسعها لحقن الدماء وإعادة الأمن والسلام لأفغانستان، وهي تؤيد جهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة إلى وقف القتال.

وإننا نستنكر بشدة استغلال الظروف الراهنة لهذا البلد لجعله قاعدة لإيواء الإرهابيين وتدريبهم، ما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار وتعريض الشعب الأفغاني لمزيد من المعاناة والشقاء.

السيد الرئيس،

لم يكد الصرب ينهون عدوانهم في البوسنة والهرسك حتى أشعلوا نار حرب جديدة ضد إخوان لنا في كوسوفو. إن قوات الصرب تكرر اليوم في كوسوفا الممارسات اللاإنسانية نفسها التي قامت بها في البوسنة والهرسك، حيث تطبق سياسة التطهير العرقي والتهجير القسري وألوانًا من القمع والإرهاب على مرأى ومسمع من العالم. وإنها لمأساة حقًّا أن يستمر السكوت على هذه الممارسات طيلة هذه المدة؛ لذا فإننا نهيب بالمجتمع الدولية أن يضطلع بمسؤولياته بأن يسارع باتخاذ جميع السبل والإجراءات المطلوبة لإيقاف تلك الممارسات.

السيد الرئيس،

إن الإرهاب الذي يضرب في كل مكان من العالم دون هوادة ولا تمييز بات يمثل ظاهرة عالمية بالغة الخطورة تستوجب جهدًا عالميًّا لمكافحتها. وقد دأبت المملكة العربية السعودية على إدانة الإرهاب، وضمت جهودها إلى جانب الجهود الدولية لمواجهته بكل فعالية. وإننا نؤكد، في هذا الخصوص أن الإرهاب والعنف ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو عرق أو ديانة، وأنه بالنظر لعالمية هذه الظاهرة وشموليتها، فإن التصدي لها ومكافحتها بفعالية وتأثير لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة يكفل القضاء عليها، ويصون حياة الأبرياء، ويحفظ للدول سيادتها واستقرارها.

على أن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضًا تعاونًا دوليًّا ضد إيواء العناصر والجماعات الإرهابية والحيلولة دون تمكينها من استغلال أراضي وقوانين الدول التي تعيش على أراضيها لممارسة أنشطتها التخريبية، مهما كانت الذرائع والحجج.

السيد الرئيس،

لا يزال النزاع في جامو وكشمير يشكل مصدر خطر على الأمن والسلم في جنوب آسيا، وإننا ندعو إلى إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، والسماح لشعب جامو وكشمير بأن يقرر مصيره بنفسه وبشكل مباشر.

السيد الرئيس،

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج العربي، من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته (١٠١) الداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها النووية والكيماوية والبيولوجية.

ونشعر، في هذا الخصوص، بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية؛ وذلك يشكل تهديدًا خطيرًا لأمن المنطقة واستقرارها.

ومع رفضنا التام للمعايير المزدوجة من قبل المجتمع الدولي في استثناء إسرائيل من جهود نزع السلاح النووي بما يشجع على سباق التسلح، فإننا نعبر أيضًا عن قلقنا إزاء إجراء التجارب النووية في جنوب آسيا التي بدأت بها الهن،د وأعقبتها باكستان؛ لما يشكله ذلك من تهديد للأمن والسلم في المنطقة.

ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعلها ذات صبغة عالمية؛ فإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في

جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل انسجامًا مع قرار الأمم المتحدة رقم (١) لعام ١٩٤٦م. ومن هذا المنطلق؛ فإننا نحث جميع الدول التي لم تنضم بعدُ إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى أن تبادر باتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية؛ لما في ذلك من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

السيد الرئيس،

تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بقضايا البيئة وضرورة حمايتها؛ حيث أفردت لهذا الموضوع مكانًا بارزًا في سياستها الداخلية والخارجية على اعتبار أن الحياة الكريمة لبني البشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بما يحيط بهم من ظروف بيئية ومناخية.

ومن هذا المنطلق، فقد كان للمملكة مشاركات فعالة في المؤتمرات والندوات والهيئات الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها، إضافة إلى انضمامها لكثير من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بهذا الموضوع.

وإن كل ما نأمله هو أن تتسم الجهود الدولية عند تناولها لمشكلات البيئة بالقدر اللازم من الموضوعية، وفي ظل دراسات جادة وواعية ترتكز على الحقائق العلمية، وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية. وندعو في هذا الشأن جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الحادي والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية على

وجه الخصوص بالتزاماتها الدولية من حيث نقل التقنية البيئية للبلدان النامية.

السيد الرئيس،

إذا كان بزوغ ظاهرة (العولمة) بكل زخم وقوة، وبشكل تتراجع معه الحواجز الجغرافية، وتزول أمامه الموانع السياسية والسيادية، قد أصبح أمرًا يوجب على جميع الدول أن تتكيف، وتتعايش معه، فإننا مدعوون الآن أكثر من أي وقت مضى لا لمجابهة هذه الظاهرة وإنما للعمل على المشاركة في صياغتها بما يتوافق مع عقيدتنا الدينية وقيمنا الثقافية والحضارية ومصالح شعوبنا، وبما ينسجم مع التوجه نحو تنوع وتعددية النظم السياسية والاجتماعية الذي ساد بعد زوال الحرب الباردة باستقطاباتها الثنائية الحادة، وذلك بهدف بناء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع، ومتكافئ في فرص العيش في أمن من الخوف والرهبة، وفي أمان من الجوع والفقر؛ عالم تنتصر فيه مبادئ العدالة، ويعم فيه الرخاء والسلام للجميع.

السيد الرئيس،

من الأهمية بمكان التأكيد في هذا الموقع على أن تحرر اقتصاديات الدول وانفتاح الأسواق العالمية ليس هو الغاية بل إن ذلك لا يتعدى أن يكون وسيلة لنمو الاقتصاديات من خلال زيادة الصادرات وتوسعها، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق للدول النامية ما لم تتوافر مرونة عالية في متغيرات الفرص المتاحة لديها من قوى بشرية وتجهيزات أساسية وأنظمة ولوائح مالية وإدارية وإجرائية عدة.

ومن هذا المنطلق، فإن الدول النامية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بأن تضاعف جهودها التنموية الداخلية لتستطيع أن تلحق بركب مسيرة الاقتصاد الدولي. ويترتب على ذلك ضرورة تكريس التعاون الوثيق في المحافل الدولية لمعالجة قضايا التنمية والسعي لبلورة برنامج عمل محدد وشامل يستجيب لطموحات شعوب الدول النامية وتطلعاتها ضمن منظومة الاقتصاد الدولي الجديد.

وفي هذا السياق، فإنه لا يمكن إغفال الدور الواجب أن تقوم به الدول المتقدمة عن طريق الإيفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية تجاه الدول النامية والأقل نموًّا، سواء من خلال المساعدات المباشرة أو غير المباشرة، وإسقاط وإعادة جدولة ديونها، إلى جانب الإيفاء بالتزاماتها الأخرى في ضمان فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية وعدم تبني تدابير مجحفة تعيق تدفق صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

وفي هذا المجال لا يفوتني التنويه إلى أن المملكة العربية السعودية حرصت أشد الحرص على الإسهام بقدر طاقتها في دفع عجلة التنمية في الدول النامية، سواء على المستوى الثنائي أو الدولي، وامتدادًا لذلك، وسعيًا من المملكة إلى أن تسهم في بلورة المسيرة المستقبلية للاقتصاد الدولي؛ فإنها تقدمت بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، ونأمل -بمشيئة الله ثم بدعم الدول الصديقة- الانتهاء من إجراءات الانضمام في أقرب وقت ممكن.

السيد الرئيس،

إن القضايا التي سبقت الإشارة إليها بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية تؤكد مدى الحاجة إلى اضطلاع منظمتنا الدولية هذه بدورها في الحفاظ على الأمن والسلام في العالم وتحقيق طموحات الشعوب في العيش في أمن واستقرار ورخاء. إن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع الأزمات والسعي لتجنب أهوال الحروب وتهيئة سبل التعاون الدولي يجعلنا أكثر إصرارًا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة وتكريس دورها البناء، وعلى أن يكون لها دور أكبر في معالجة الأزمات قبل وقوعها عن طريق تطبيق ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية؛ لما في ذلك من صيانة للاستقرار، وحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

وتحدونا آمال عراض في أن المنظمة سوف تواصل مسيرتها نحو تحقيق هذه الأهداف بخطى حثيثة وبعزيمة صلبة وإرادة قوية.

قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾ [التوبة:١٠٥] صدق الله العظيم.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين*

السيد الرئيس،

يسعدني في مستهل الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أتقدم لمعاليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسًا لهذه الدورة. إن انتخابكم لتبوء هذا المنصب المرموق يعكس احترام المجتمع الدولي لشخصكم، ويعبر عن تقدير الدول الأعضاء في منظمتنا للدور الإيجابي الذي يضطلع به بلدكم نامبيا على الساحة الدولية.

وإنني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستسهم في دفع جهودنا جميعًا نحو تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها، ونسعى إلى بلوغها في ظل الظروف الدولية الدقيقة التي نجتازها.

ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد/ ديدير أوبيرتي بادان وزير خارجية الأوروجواي رئيس الجمعية العامة في

* ألقيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والخمسين ، في ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ ، الموافق ٣٠ سبتمبر ١٩٩٩م.

الدورة المنصرمة، الذي أدار أعمالها بكل الحنكة والدراية المعروفة عنه، وعلى النحو الذي يستحق منا كل الثناء والامتنان.

وأتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد/ كوفي أنان، على جهوده المتواصلة ومساعيه الدؤوبة لإحلال السلام وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا المعاصر وعلى ما أظهره، ويظهره من مهارة ومقدرة في قيادة منظمتنا مستندًا في ذلك إلى تجربته العريضة والمميزة في المجال الدولي.

وإن المملكة العربية السعودية يسعدها أن ترحب بانضمام كل من جمهورية كاريباتي، وجمهورية ناورو، ومملكة تونجا إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة، وتعبر عن أملها في أن يعزز انضمام هذه الدول من فاعلية الأمم المتحدة والأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.

السيد الرئيس،

قبل سنوات، في (١٩٩٥م) احتفلنا معًا بمرور نصف قرن على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وكانت مناسبة مجيدة استذكرنا فيها مبادئ هذه الهيئة الدولية وأهدافها، وما واجهته عبر العقود الماضية من فرص وتحديات، وما حققته من إنجازات على صعيد الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وما انتابها من صعوبات وعقبات استطاعت أن تتعامل معها، وتتجاوزها بحكم إيمان أعضائها ونبل مقاصدها وسمو غاياتها. إن استمرار وجود هذه المنظمة على الرغم من كل التحديات التي واجهتها، وما حققته، وأسهمت به من حلول للكثير من المشكلات التي عصفت بعالمنا المضطرب يجعلنا أكثر اقتناعًا بحيوية

الدور الذي تضطلع به، والذي بات -بحكم المستجدات على الساحة الدولية- أكثر أهميةً، وأصبحت الحاجة إليها أشد إلحاحًا وضرورةً.

السيد الرئيس،

إن المملكة العربية السعودية العضو المؤسس لهذه المنظمة ما زالت تراودها المثل والقيم نفسها التي دفعتها للمشاركة في هذا الجهد الدولي، حيث ضمت صوتها إلى الدول المؤسسة الأخرى الداعية إلى نبذ الحرب والاقتتال بين الشعوب وإرساء دعائم السلم والتعاون المثمر بين سكان هذه المعمورة، بعد سلسلة الكوارث والخطوب التي حلت بالإنسانية من جراء حربين كونيتين مدمرتين حصدتا في أتونهما ملايين البشر، وخلفتا وراءهما الدمار والخراب.

إن لغة الحروب والمواجهات العسكرية لم تعد كما كانت في السابق امتدادًا للسيادة أو الدبلوماسية على نحو آخر؛ ذلك أن العنف والاقتتال بالأسلحة الحديثة الفتاكة لا يمكن أن يشكل وسيلة ناجعة لخدمة أهداف سياسية أو طريق فعالة لإحراز مكسب دبلوماسي، إذ ليس هناك من رابح اليوم في أي مواجهة عسكرية.

هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن التعاون بين شعوب الأرض في المسائل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل أحد أهداف منظمتنا لم يعد مجرد أمنية أو ترف، بل أصبح ضرورة لا مناص منها تفرضها التغيرات والمستجدات التي حملتها إليها التطورات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إضافة إلى ما شهدناه من إنجازات خارقة مرتبطة بتقدم تكنولوجي باهر وثورة في الاتصالات لم نشهد لها

مثيلًا عبر التاريخ الإنساني. لقد تحول العالم على أثر هذه التطورات والتغيرات من كيان مترامي الأطراف ومتعدد الأنماط والاتجاهات إلى قرية يتأثر كل جزء منها بما يصيب أجزاءها الأخرى، ويعتمد بعضها على بعض في الكثير من المقومات الحياتية والظروف البيئية. إن مفهوم العولمة الذي أصبح يحتل جانبًا كبيرًا من مفردات لغتنا اليومية لا يتعدى كونه اختزالًا للتطور الفكري والوجودي الذي عايشته شعوبنا ودولنا على امتداد العقدين الماضيين. وإننا مطالبون اليوم بالتكيف والتأقلم مع هذه الظاهرة من خلال تطوير مؤسساتنا وأساليبنا إذا ما أريد لنا أن نتعامل معها على النحو الذي يكرس إيجابياتها، ويكبح سلبياتها.

السيد الرئيس،

إن المملكة العربية السعودية تؤكد -كما أكدت في السابق- حرصها المستمر على التمسك بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، الذي كانت من أوائل الموقعين عليه، وتشدد على ضرورة دعم هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة؛ باعتبارها تشكل أفضل إطار ممكن للتعاون بين الأمم والشعوب في ظل موجة العولمة المتدفقة. وتؤكد مجددًا على حقيقة أساسية مفادها أن مقدرة هذه المنظمة على القيام بأعبائها والاضطلاع بمسؤولياتها الثابتة والمستجدة تظل مرتبطة بمدى توافر الإرادة السياسية لوضع مبادئها، وما تضمنه ميثاقها من تطلعات ورؤى موضع التنفيذ الفعلي والعملي. والمقصود بالإرادة السياسية هنا هو درجة استعداد الدول الأعضاء للوفاء بالتزاماتها تجاه منظمتهم ومدى تقيدهم بنصوص وأحكام ميثاقها وإخضاع سلوكهم

لمقتضيات هذه النصوص والأحكام. وبهذه المناسبة، فإن حكومة بلادي تنوه بالجهود المبذولة حاليًّا الهادفة إلى تحديث وتطوير الأجهزة التابعة لمنظمتنا على النحو الذي يمكنها من القيام بدورها المطلوب وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر. ومن بين هذه الأجهزة يظل مجلس الأمن باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين محورًا ومرتكزًا للفكر الإصلاحي الذي جرى التعبير عنه بصيغ وأنماط متعددة. وفي هذا الصدد، فإن وجهة نظر بلادي كانت، وما زالت تستند إلى قناعة راسخة بأن أي تطوير لهيكلية مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات هذا المجلس ليقوم بدوره على نحو فعال وفق ما نص عليه الميثاق، ويجب أن يكون هدفه تفعيل دور المجلس في تنفيذ القرارات ومعالجة الأزمات الدولية والالتقاء مع إرادة الجمعية العامة بالشكل الذي يحقق الانسجام المطلوب والموضوعية المنشودة.

السيد الرئيس،

يأتي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان عام ٢٠٠١م، عامًا للحوار بين الحضارات ليمثل رغبة المجتمع الدولي في الدخول إلى الألفية الثالثة بعزم وطيد على أن يسود الوئام والعدل والمساواة بين الأمم، وعلى أن يشارك الجميع في بناء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع ومتكافئ في فرص العيش في أمن من الخوف والرهبة، وأمان من الجوع والفقر؛ عالم تنتصر فيه مبادئ العدالة، ويعم فيه الرخاء والسلام للجميع. إن حوار الحضارات هو البديل الأمثل

لطروحات الصراعات ومقولات التصادم الحتمي بين الحضارات؛ وذلك يدعونا إلى ضرورة التأكيد على اعتماد الحوار والوئام بين الأمم والمجادلة بينها بالتي هي أحسن، وإلى ضرورة مراعاة التباين في طبيعة المجتمعات وفي معتقداتها واحترام حرية الاختيار للشعوب والأمم والالتزام بقواعد القانون الدولي.

السيد الرئيس،

لقد استحوذت قضية الشرق الأوسط على اهتمام هذه المنظمة في معظم تاريخها، سواء في الجمعية العامة أو مجلس الأمن الدولي، وذلك بغية التوصل إلى حل دائم وشامل للنزاع العربي – الإسرائيلي. وعندما انطلقت عملية السلام في مدريد في أواخر أكتوبر ١٩٩١م، بمختلف مساراتها الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس المبادئ التي قبلتها أطراف النزاع وتعهدت بالسير بموجبها ظن الجميع أن عصرًا من الأمن والاستقرار والنماء قد بات يلوح في الأفق واضعًا حدًّا لمرحلة الحروب والنزاعات التي استنزفت طاقات شعوب المنطقة وقدراتها. وبالفعل سارت عملية السلام قدمًا بمختلف جوانبها وتم إحراز بعض التقدم خاصة على المسارين الفلسطيني والأردني، وقطعت المحادثات المتعددة الأطراف المعنية، بالتعاون الإقليمي، شوطًا لا بأس به، ثم أصاب عملية السلام ما أصابها من الجمود والشلل نتيجة لسياسات حكومة إسرائيل السابقة وممارساتها. ومع أن العرب أعلنوا حينها أن السلام أصبح بالنسبة إليهم خيارًا إستراتيجيًّا لا رجعة عنه، إلا أن ذلك لم يغير من الأمر شيئًا بالنسبة إلى ممارسات الحكومة الإسرائيلية السابقة وتجاهلها لمبادئ العملية السلمية وتنكرها

لتعهداتها بموجب الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفلسطيني، بما في ذلك اتفاقية (واي بلانتشين). وتجري حاليًّا محاولة لتحريك عملية السلام، وذلك في ضوء التأكيدات التي صدرت عن رئيس الحكومة الإسرائيلية حول عزمه العمل على تنشيط عملية السلام بمختلف مساراتها. إن اتفاقية (شرم الشيخ) الموقعة في ٤ سبتمبر ١٩٩٩م، يمكن أن تكون خطوة جيدة إذا ما استتبعتها خطوات مماثلة لتحريك المسيرة نحو العودة إلى الأسس والمبادئ التي جرى اعتمادها في مؤتمر مدريد، وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام؛ فالسلام على المسار الفلسطيني لا بد أن يعني الانسحاب من الأراضي المحتلة وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وإن موضوع القدس المدرج ضمن قضايا الحل النهائي يجب تناوله في إطار القرارين (٢٤٢) و(٢٥٢) وهذا يعني أن القدس جزء من الأراضي المحتلة، وأن على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب بغرض التأثير المسبق في وضعية هذه المدينة المقدسة. ومن الضروري والطبيعي لأي تسوية دائمة وشاملة أن تُعنى بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار رقم (١٩٤) وإطلاق سراح المسجونين، إضافة إلى قضية المستوطنات والمياه إلى آخر ذلك من الموضوعات المختلفة. أما على المسار السوري، فالمطلوب هو استئناف المباحثات من النقطة التي توقفت عندها بقرار من الحكومة الإسرائيلية السابقة. والثابت أن الجمهورية العربية السورية ما زالت عند استعدادها ورغبتها في الوصول إلى حل شامل ودائم شريطة أن

يستند إلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وفيما يتعلق بالمسار اللبناني فهذا الأمر يحكمه القرار (٤٢٥) الصادر عن مجلس الأمن والقاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية الفوري وغير المشروط من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

السيد الرئيس،

ما زال العراق بعد مضي أكثر من تسعة أعوام على عدوانه على دولة الكويت يماطل في تنفيذ جوانب أساسية من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الموضوع. وإن شعب العراق لا يزال يدفع ثمن تجاوزات نظامه وتحدياته المستمرة للشرعية الدولية. فعلى الرغم من جميع المبادرات والمقترحات العربية والدولية التي جرى طرحها بهدف إيجاد آلية ومنهجية فعالة لرفع الحظر الاقتصادي الدولي عن العراق ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي، إلا أن حكومة العراق لم تبدِ حتى الآن التجاوب المطلوب الذي يساعد على دفع الأمور في الاتجاه المرغوب. ومما يشجع العراق على اتخاذ مسلك المناورة والتسويف أن مجلس الأمن نفسه عاجز عن التحرك بسبب عدم تمكن أعضائه الدائمين حتى الآن من التوصل إلى تصور مشترك إزاء مشروعات القرارات المطروحة حاليًّا التي تهدف إلى إيجاد مخرج متفق عليه للأزمة الحالية تسمح بإحياء أنشطة التفتيش والرقابة على الأسلحة والبرامج العراقية المحظورة، وتنظيم العلاقات الحالية والمستقبلية بين العراق والأمم المتحدة. وفي كل الأحوال، فإن العراق سيظل مطالبًا بتنفيذ جميع القرارات الدولية ذات الصلة بعدوانه على الكويت والتعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر

لإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية، والامتناع عن القيام بأي عمل استفزازي أو عدواني ضد دولة الكويت وغيرها من الدول المجاورة التزامًا بقرار مجلس الأمن رقم (٩٤٩) وإثبات نياته السلمية تجاه جيرانه قولًا وعملًا. ذلك هو السبيل الأنجع لإنهاء المعاناة الإنسانية التي يتحمل مسؤولياتها نظام العراق وحده، وإن الألم الذي تشعر به المملكة العربية السعودية وشقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء معاناة أشقائهم في العراق لا يعادله إلا حرصهم جميعًا على ضرورة الحفاظ على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية.

السيد الرئيس،

لقد شهدت علاقات الجمهورية الإسلامية الإيرانية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطورات مشجعة في الآونة الأخيرة، نتيجة للتوجه الإيجابي للحكومة الإيرانية، ومع ذلك فما زالت هناك مشكلات عالقة يتعين حلها ومعالجتها لكي تستقيم الأمور، وعلى رأس تلك المشكلات تأتي قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى). ولقد قرر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتأييد ومباركة من دولة الإمارات، إحالة الموضوع للجنة ثلاثية مكلفة بتهيئة الأجواء للدخول في مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، حول موضوع الجزر. ويعكس هذا التوجه رغبة دولة الإمارات لحل القضايا العالقة بروح إيجابية. وإننا نشعر بالتفاؤل

إزاء هذا الموضوع في ضوء ما أظهره، ويظهره فخامة الرئيس محمد خاتمي، من الرغبة في فتح صفحة جديدة في العلاقات الخليجية – الإيرانية يسودها حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون المثمر فيما يعود بالنفع والمصلحة للطرفين.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي بدا فيه أن مشكلة البوسنة والهرسك قد وجدت طريقها إلى الحل بموجب اتفاقية (دايتون) للسلام، وما تضمنته هذه الاتفاقية من نصوص تحفظ لهذه الجمهورية استقلالها وسيادتها، وتمهد الطريق لعودة اللاجئين ومطاردة المسؤولين عن جرائم التطهير العرقي وأعمال الإبادة والتقتيل، وإرساء دعائم السلم الأهلي، واجهت منطقة البلقان أزمة في إقليم كوسوفا لا تقل ضراوة وخطورة عما جرى في البوسنة والهرسك في أبعادها الإنسانية حين تعرض ألبان كوسوفا للقدر نفسه من التطهير العرقي وأعمال الإبادة والتهجير القسري وألوان من القمع والإرهاب على مرأى ومسمع من العالم على يد الطائفة الصربية بمساندة وتشجيع القوات الصربية التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومرة أخرى وجدت الأمم المتحدة نفسها أمام معضلة التعامل مع هذا الوضع الخطير الذي يهدد منطقة البلقان برمتها، هذا الوضع الذي لم يحسمه إلا تدخل قوات الحلف الأطلسي بعد أن رفضت صربيا الالتزام بنصوص اتفاقية (رامبوييه). إن اللجوء إلى القوة العسكرية خارج إطار الأمم المتحدة لحل مثل هذه المعضلات قد لا يكون الحل الأمثل لمعالجة الأزمات الدولية، ولكنه يصبح أحيانًا ضرورة لا مناص منها في كل مرة يفشل

فيها مجلس الأمن الدولي في الاضطلاع بدوره في حفظ الأمن والسلم الدوليين نتيجة لانعدام الوحدة والاتفاق بين أعضائه الدائمين، وهو الأمر الذي نرجو ألا يتكرر لكي تحافظ منظمتنا الدولية على هيبتها وكرامتها.

السيد الرئيس،

ما زالت بقاع كثيرة من العالم ترزح تحت ويلات الحروب والمنازعات الإقليمية والعرقية والمشكلات الحدودية والصراعات القومية والقبلية؛ فالصراع بين فصائل المجاهدين الأفغان ما زال محتدمًا في أفغانستان مانعًا هذا البلد وشعبه من قطف ثمار تحريره من الاحتلال الأجنبي. ومما هو مدعاة للأسف أن يجري استغلال الظروف الراهنة لهذا البلد لجعله قاعدة لإيواء الإرهابيين وتدريبهم، ما يتسبب في زعزعة الأمن والاستقرار وتعريض الشعب الأفغاني لمزيد من المعاناة. وإن بلادي تؤيد جهود الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي الهادفة إلى إعادة الأمن والاستقرار في ربوع أفغانستان. وإن قضية النزاع الباكستاني - الهندي حول (جامو وكشمير) لا تزال تشكل مصدر توتر وعدم استقرار بين الدولتين الجارتين، خصوصًا في أعقاب التصعيد العسكري الأخير بينهما، ما يدعونا إلى مطالبة الجانبين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحل الخلاف عن طريق المفاوضات وفقًا لقرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعب (جامو وكشمير) حقه في تقرير المصير.

ولقد تابعت بلادي باهتمام شديد التطورات الأخيرة في إقليم تيمور الشرقية، وهي إذ ترحب بالموقف الإيجابي الذي اتخذته حكومة إندونيسيا، وخصوصًا إزاء تعاونها مع الأمم المتحدة؛ لتؤكد على ضرورة احترام السيادة الإقليمية لجمهورية إندونيسيا، وعلى استتباب الأمن والاستقرار في ربوع تلك المنطقة.

ولا نزال نتألم لمشاهدة القتال والنزاعات المسلحة بين الأشقاء في إفريقيا، خاصة في منطقة القرن الإفريقي، التي من شأنها تعميق الجراح وتوسيع دوائر البؤس والفقر. وإننا نعول كثيرًا، في هذا الصدد، على حكمة قادة هذه القارة العظيمة في تغليب المصالح العليا لبلدانهم وحل المنازعات بالطرق السلمية. وقد اغتبط المجتمع الدولي بإسدال الستار على مشكلة (لوكربي) التي جلبت على ليبيا وشعبها الكثير من المعاناة، ونتطلع إلى قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار للرفع النهائي للعقوبات المفروضة على هذا البلد لقاء استجابته للمناشدات الدولية ووفائه بجميع المتطلبات والشروط المرتبطة بهذه القضية. ولا يفوتني في إطار التعرض للساحة الإفريقية أن أحيي الشعب الجزائري على التفويض الكبير الذي منحه لقيادته الجديدة للسير قدمًا في خطة الوئام المقترحة لإسدال الستار على مرحلة الشقاق والعنف التي عاناها هذا البلد الشقيق.

السيد الرئيس،

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين تولي جل اهتمامها وعنايتها للجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل عن منطقة الشرق

الأوسط، بما في ذلك منطقة الخليج العربي، من خلال دعمها لجهود جامعة الدول العربية بموجب قرار مجلس الجامعة في دورته الـ (١٠١)، الداعي إلى جعل هذا الجزء الحساس من العالم منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها النووية والكيميائية والبيولوجية.

ونشعر في هذا الخصوص، بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية؛ وذلك يشكل تهديدًا خطيرًا لأمن المنطقة.

إن من الضرورة بمكان بذل أقصى الجهود من أجل زيادة فاعلية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجعلها ذات صبغة عالمية. وإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل انسجامًا مع قرار الأمم المتحدة رقم (١) لعام ١٩٤٦م.

السيد الرئيس،

إن الإرهاب الذي يضرب في كل مكان من العالم دون هوادة ولا تمييز أصبح يشكل ظاهرة عالمية بالغة الخطورة تستوجب جهودًا عالمية منظمة لاحتوائها ومكافحتها. وقد دأبت حكومة المملكة العربية السعودية على إدانة الإرهاب بكل صوره وأشكاله، وضمت جهودها إلى جانب الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة

الخطيرة. وإن ما يجب التأكيد عليه في هذا الخصوص أن التطرف والعنف والإرهاب ظواهر عالمية غير مقصورة على شعب أو عرق أو ديانة. ونظرًا إلى عالمية هذه الظاهرة وشموليتها؛ فإن التصدي لها ومكافحتها بفاعلية وتأثير لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار الأمم المتحدة يكفل القضاء على الإرهاب، ويصون حياة الأبرياء، ويحفظ للدول سيادتها واستقرارها.

على أن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضًا تعاونًا دوليًّا ضد إيواء العناصر والجماعات الإرهابية والحيلولة دون تمكينها من استغلال أراضي وقوانين الدول التي تعيش على أراضيها لاستخدامها منطلقًا لأنشطتها التخريبية مهما كانت الذرائع والحجج.

السيد الرئيس،

تولي المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالغًا بقضايا البيئة وضرورة حمايتها، حيث أفردت لهذا الموضوع مكانًا بارزًا في سياستها الداخلية والخارجية على اعتبار أن الحياة الآمنة لبني البشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بما يحيط بهم من ظروف بيئية ومناخية.

ومن هذا المنطلق، فقد كان للمملكة مشاركات فعالة في المؤتمرات والندوات والهيئات الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها، إضافة إلى انضمامها لكثير من الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة بهذا الموضوع.

وإن كل ما نأمله هو أن تتسم الجهود الدولية عند تناولها لمشكلات البيئة بالقدر اللازم من الموضوعية، وفي ظل دراسات جادة وواعية

ترتكز على الحقائق العلمية، وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية. وندعو في هذا الشأن جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الحادي والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية -على وجه الخصوص- بالتزاماتها الدولية من حيث نقل التقنية البيئية للبلدان النامية.

السيد الرئيس،

إذا كان بزوغ ظاهرة (العولمة) بكل زخم وقوة، وبشكل تتراجع معه الحواجز الجغرافية، وتزول أمامه الموانع السياسية والسيادية، قد أصبح أمرًا يوجب على جميع الدول أن تتكيف، وتتعايش معه، فإننا مدعوون الآن أكثر من أي وقت مضى للتعامل مع هذه الظاهرة على النحو الذي يؤدي إلى نشوء عالم متوازن في المصالح وتبادل المنافع، ومتكافئ في فرص العيش الآمن والكريم. وإن بلوغ هذا الهدف يستوجب من الدول النامية أن تضاعف جهودها التنموية الداخلية لتستطيع أن تلحق بركب مسيرة الاقتصاد الدولي. وإنها مطالبة في هذه المرحلة بتكثيف جهودها من أجل إزالة العوائق التي تحول دون اندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وإن هذه الدول مدعوة إلى تعديل سياساتها الاقتصادية والعمل على إيجاد البنى التحتية اللازمة لتجهيز السلع بالمواصفات القياسية المطلوبة في الدول المستوردة.

ويترتب في المقابل، على الدول المتقدمة صناعيًّا واقتصاديًّا أن تسهم في تحقيق الهدف المنشود من خلال اضطلاعها بالمسؤوليات الآتية:

١. إبداء مرونة أكبر فيما يتعلق بشروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يُراعى فيها منح الدول النامية فترات انتقالية مناسبة تتفق واحتياجاتها التنموية ولمساعدتها على تطويع أنظمتها وقوانينها على النحو الذي يمكنها من الوفاء بالتزامات العضوية.

٢. إعطاء الدول النامية فرصًا أكبر للاستفادة من الأفضليات المعممة وتوسيع التغطية السلعية لمنتجات الدول النامية المستفيدة وضمان استقرار أكبر لهذه الأنظمة وشفافيتها.

٣. الحد من استخدام التدابير الوقائية الاحترازية التي تفرضها على واردات الدول النامية ذات الأهمية التصديرية، ما يحد من نفاذها للأسواق العالمية، ويقلل من قدرتها التنافسية، ويزيد من العوائق التي تواجهها الدول النامية.

٤. التأكيد على قيام الدول الصناعية بتنفيذ التزاماتها تجاه الدول النامية التي وردت في جولة أوروجواي، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وذلك بتقديم المساعدات المباشرة وغير المباشرة وإسقاط وإعادة جدولة الديون، إلى جانب الإيفاء بالتزاماتها الأخرى وضمان فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، وعدم تبني تدابير مجحفة بغية تدفق صادرات

هذه الدول للدول الصناعية. وفي هذا المجال لا يفوتني التنويه إلى أن المملكة العربية السعودية حرصت أشد الحرص على الإسهام بقدر طاقتها في دفع عجلة التنمية في الدول النامية، سواء على المستوى الثنائي أو الدولي. وامتدادًا لذلك، وسعيًا من المملكة إلى أن تسهم في بلورة المسيرة المستقبلية للاقتصاد الدولي، فإنها تقدمت بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونأمل -بمشيئة الله- دعم الدول الصديقة للمملكة؛ لإنهاء إجراءات الانضمام في أقرب وقت ممكن.

السيد الرئيس،

ونحن نستعد لاستقبال الألفية الثالثة تغمرنا مشاعر وأحاسيس مختلفة يختلط فيها التفاؤل بالتشاؤم إزاء مستقبل عالمنا في الحقبة التاريخية القادمة، وذلك على خلفية ما نواجهه حاليًّا من الإشكالات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وإذا كان الباعث لإنشاء منظمة الأمم المتحدة هو أن يُستبدَل بمنطق الحروب والمواجهة لغة الحوار والتعاون في وقت أصبح فيه استخدام القوة العسكرية ذا تكلفة باهظة جدًّا وغير مضمون النتائج، فإننا نعيش إرهاصات مرحلة جديدة تفرض علينا جميعًا السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون والتعاضد من أجل مواجهة، ليس فقط التحديات السياسية والعسكرية، بل والتصدي لألوان جديدة من التحديات أفرزتها طبيعة الحياة المعاصرة بما فيها من مشكلات وتعقيدات لا يمكن حلها أو إدارتها إلا من خلال جهود جماعية ومنظمة. وإن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع

به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا الراهنة وتهيئة سبل التعاون الدولي واحتوائها، يجعلنا أكثر إصرارًا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة وتكريس دورها البناء. إن من أهم الدروس التي استوعبناها خلال أداء الأمم المتحدة في الحقبة الماضية ضرورة تمكين منظمتنا من القدرة على تحسس الأزمات والتحرك لاحتوائها قبل انفجارها، وذلك من خلال الاستفادة القصوى من أسلوب (الدبلوماسية الوقائية) ذلك أن التحرك لإدارة الأزمات قبل استفحالها خير وسيلة لتجنب عواقبها ونتائجها الوخيمة.

في الختام، لا بد من التأكيد على حقيقة راسخة، وهي أن التعاون فيما بيننا لحل المشكلات الراهنة بكل التجرد والموضوعية والشعور بالمسؤولية أصبح يشكل ضرورة لا مناص منها، ويتوقف عليه مستقبل منظمتنا الذي هو مستقبلنا جميعًا.

قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة:٢] صدق الله العظيم.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين*

السيد الرئيس،

يسعدني في مستهل الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن أتقدم لمعاليكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسًا لهذه الدورة. إن انتخابكم لتبوء هذا المنصب المرموق يعكس احترام المجتمع الدولي لشخصكم، ويعبر عن تقدير الدول الأعضاء في منظمتنا للدور الإيجابي الذي يضطلع به بلدكم (فنلندا) على الساحة الدولية.

وإنني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستسهم في دفع جهودنا جميعًا نحو تحقيق الأهداف التي نتطلع إليها، ونسعى لبلوغها في ظل الظروف الدولية الدقيقة التي نجتازها.

ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم السيد/ ثيو بن غور- ديراب، وزير الشؤون الخارجية في ناميبيا، رئيس الجمعية

* ألقيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين، نيويورك في ١٦ جمادى الآخرة، الموافق ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠م.

العامة في الدورة المنصرمة الذي أدار أعمالها بكل الحنكة والدراية المعروفة عنه، وعلى النحو الذي يستحق منا كل الثناء والامتنان.

وأتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد/ كوفي أنان، على جهوده المتواصلة ومساعيه الدؤوبة لإحلال السلام وتثبيت الأمن والاستقرار في ربوع عالمنا المعاصر، وعلى ما أظهره، ويظهره من مهارة ومقدرة في قيادة منظمتنا، مستندًا في ذلك إلى تجربته الكبيرة والمميزة في المجال الدولي. وأنوه على نحو خاص، بما بذله معاليه من جهود مخلصة ومكثفة في الإعداد والتحضير للقمة الألفية؛ وذلك أسهم في الوصول إلى نتائج مثمرة سيكون لها -بإذن الله- مردود جيد على دولنا وشعوبنا، وهي تستقبل قرنًا جديدًا مليئًا بالتحديات والفرص.

وأود في هذه المناسبة أن أرحب بانضمام جمهورية (توفالو) إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة، راجيًا أن يعزز انضمامها من فعالية المنظمة والأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.

السيد الرئيس،

تنعقد الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام مباشرةً بعد التئام القمة الألفية (في نيويورك من ٦ إلى ٨ سبتمبر ٢٠٠٠م) التي تعدّ حدثًا تاريخيًّا فريدًا، حيث التقى زعماء وقادة دول العالم في تظاهرة جليلة، تأكدت من خلالها مظاهر وحدة الكيان البشري والسعي المشترك للإنسان نحو العيش في سلام وأمان ورخاء.

وقد مثلت هذه القمة فرصة ثمينة للتأمل وبحث كل ما من شأنه أن يقود إلى حياة بشرية أفضل؛ حيث تعهد قادة العالم في البيان الصادر عن القمة ببذل أقصى الجهود لتحقيق السلام والأمان ونزع السلاح والقضاء على الفقر والأمراض، وأكدوا المساواة بين جميع الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ووفرت القمة فرصة ثمينة لتقويم مسار هذه المنظمة العتيدة على امتداد تاريخها المليء بالفرص والتحديات على النحو الذي يمكنها من تحقيق المقاصد والمبادئ المتوخاة من إنشائها.

وفي هذا السياق، وضع الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورئيس وفدها للقمة الألفية، في خطابه أمام القمة، تقويمًا شاملًا وصريحًا لمسيرة الأمم المتحدة تناول فيه التحديات والمشكلات التي تعترض مسيرة الأمم المتحدة والتي حالت دون بلوغ أهدافها ومراميها على النحو الذي يتطلع إليه المجتمع الإنساني، وقدم سموه جملة من الأفكار والتصورات التي تشكل إسهامًا ثريًّا للجهود المبذولة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة وتفعيله، حيث أشار سموه إلى أهمية الربط بين تحديث آليات المنظمة وطبيعة القضايا التي تتصدى لها، بالشكل الذي يراعي تأثيرات هذه الإصلاحات في فعالية أجهزة الأمم المتحدة وأدائها بما يمكن المنظمة من القيام بدورها المطلوب، وبالمستوى الذي يجعلها تواكب التطورات والمستجدات التي تجتاح العلاقات الدولية في الوقت الحاضر.

السيد الرئيس،

إن من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد، ما يعرف بظاهرة العولمة التي أضحت تشغل حيزًا واسعًا في الفكر السياسي الراهن للدول؛ باعتبارها إطارًا متطورًا للعلاقات الدولية. وإننا ننظر إلى العولمة على أنها ظاهرة ينبغي أن تعكس التقارب الطبيعي بين الأمم، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة، والمساواة بين البلدين، وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم قضايا الأمن والسلام والاستقرار في العالم.

ولكننا، وأقتبس هنا من خطاب الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أمام الألفية: «نتمنى على الأمم المتحدة أن تساندنا في الوقوف ضد العولمة التي تؤدي إلى هيمنة القوي على الضعيف وزيادة أسباب قهر الشعوب واستغلالها وتكريس الظلم واللامساواة في العلاقات الدولية، وإننا نحذر على نحو خاص، من مغبة انفلات زمام العولمة، واستخدامها مظلة لانتهاك سيادة الدول، واعتماد التدخل في شؤونها الداخلية تحت ذرائع وحجج شتى، وعلى وجه الخصوص من زاوية قضية حقوق الإنسان».

السيد الرئيس،

يأتي طرح فكرة الحوار الحضاري الذي دعت إليه الأمم المتحدة، واعتبرت عام ٢٠٠١م عامًا للحوار بين الحضارات في وقت مناسب ليكون ردًّا حضاريًّا للطروحات والتصورات التي تتحدث عن التصادم وعدم إمكانية التعايش بين الحضارات؛ فالحوار بين

الحضارات يشكل في واقع الأمر مدخلًا بناءً لتحقيق العولمة بمفهومها الإيجابي وشقها الإنساني الذي تصبو إليه جميع الشعوب والأمم، وسوف يسهم الحوار بين الحضارات في تكريس قيم ومبادئ التفاهم والتعاون، وتعميق معرفة ثقافة الآخرين وحضارتهم، ومن ثم تعزيز احترام المعتقدات الدينية، والموروثات الحضارية لمختلف الشعوب بما يرسخ مبادئ التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام والتسامح.

السيد الرئيس،

إن الابتعاد عن القيم ومبادئ العدالة والمساواة وعدم الالتزام بقواعد الشرعية الدولية في حل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية، أدى إلى تفشي الحروب والصراعات المسلحة في مناطق كثيرة من العالم، نجم عنها مآسٍ إنسانية مريرة ومؤلمة تؤرق ضمير مجتمعنا الإنساني.

ففي منطقتنا لا تزال إسرائيل تتخذ مواقف متعنتة، ولا تستجيب لمتطلبات السلام، وقد اتضح ذلك جليًّا في أثناء محادثات كامب ديفيد الأخيرة، حيث أصر الجانب الإسرائيلي على التمسك بمواقف تتنافى مع مبادئ عملية السلام المقررة في مدريد، وما تضمنته قرارات الشرعية الدولية فيما يتعلق بوضعية القدس الشريف. وقد تضمن البيان الصادر عن لجنة القدس التي انعقدت (في ٢٨ أغسطس ٢٠٠٠م) في مدينة أغادير، وقرار المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته (١١٤) ما يؤكد على ثوابت الموقف العربي والإسلامي من قضية القدس الشريف، واستحالة أن يكون هناك

سلام دائم وشامل دون التوصل إلى حل عادل لهذه القضية يحفظ للعرب والمسلمين حقوقهم وفق قرارات الشرعية الدولية، ويحترم السيادة الفلسطينية المطلقة على القدس الشريف.

إن إسرائيل ترتكب خطًا كبيرًا إذا ما اعتقدت أن عملية السلام يمكن أن تسير قدمًا مع تجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، الذي يعدّ جزءًا لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، ينطبق عليها قرار مجلس الأمن (٢٤٢). وإن السلام الشامل لا يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧م.

ولا نزال نتألم لما يعانيه الشعب العراقي الشقيق بسبب استمرار حكومته في رفض التنفيذ الكامل لقرارات الشرعية الدولية بما يسمح برفع العقوبات.

وتأكيدًا على انشغال المملكة العربية السعودية بمعاناة الشعب العراقي، تقدمت بمبادرة تتضمن السماح للعراق باستيراد كل ما يحتاج إليه من مواد وبضائع، وجعل الحظر استثناءً ومحصورًا في عدم تمكين العراق من استيراد أسلحة يهدد بها جيرانه. وكان من شأن قبول هذه المبادرة توفير كل ما يحتاج إليه الشعب العراقي من مواد، ومن ثم رفع المعاناة عنه، غير أن حكومة العراق قابلت هذه المبادرة بالرفض السريع؛ ما أطال معاناة الشعب العراقي. وإننا نأمل مجددًا أن تسرع حكومة العراق في التجاوب مع قرار مجلس

الأمن رقم (١٢٨٤) ولجنة الرصد والتحقق والتفتيش (إنموفيك) التي أنشئت بموجبه واللجان الدولية الأخرى المعنية بإطلاق سراح الأسرى والمرتهنين من مواطني دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وإعادة الممتلكات الكويتية. ونؤكد مجددًا على ضرورة احترام استقلال العراق ووحدة أراضيه.

وإننا نتطلع كذلك إلى إزالة أسباب التوتر في منطقة الخليج؛ لذلك يحدونا الأمل في تجاوب جمهورية إيران الإسلامية مع مساعي اللجنة الثلاثية المكلفة بتهيئة الأجواء من أجل وضع آلية يتم بموجبها التفاوض بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل الوصول إلى حل أخوي مرضٍ لمسألة الجزر.

وفي الصومال رحبت حكومة بلادي بما أسفر عنه مؤتمر المصالحة الوطنية في مدينة عرته بجيبوتي، ومنها انتخاب الرئيس عبدالقاسم صلات حسن، وإننا نأمل في انضمام بقية الفصائل الصومالية في جهود المصالحة؛ تعزيزًا للوفاق الوطني بما يحقق وحدة الصومال واستقراره.

ولا يزال الصراع محتدمًا في أفغانستان، مانعًا هذا البلد وشعبه من قطف ثمار تحريره من الاحتلال الأجنبي.

ويستمر النزاع بين الباكستان والهند حول جامو وكشمير، بما يشكل مصدر توتر بين البلدين الجارين في المنطقة؛ ما يدعونا إلى مطالبة الجانبين بممارسة أقصى درجات ضبط النفس وحل الخلاف

عن طريق المفاوضات، وفقًا لقرارات الأمم المتحدة التي تكفل لشعب جامو وكشمير حقه في تقرير المصير.

إن استمرار هذه الصراعات والنزاعات المسلحة التي ذهب ضحيتها ملايين البشر، واستنزفت قدرًا هائلًا من الثروات، وتسببت في خراب وأضرار بالغة على البيئة، يتطلب من المجتمع الدولي بذل أقصى ما يمكن لإيقافها وإيجاد الحلول السلمية لها. وإننا نتطلع في هذا السياق، إلى الأمم المتحدة لبذل جهود أكثر للتأكيد على دورها بوصفها صانعة للسلام، وليس فقط بوصفها حافظة له، حيث ثبت أن العمل على منع وقوع النزاع أكثر جدوى وأقل تكلفة من صرف الجهود لحفظ السلام.

وفي هذا السياق، والتزامًا بمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية شهدت منطقتنا حدثين مهمين يشكلان علامات مضيئة في علاقات الدول؛ فقد وقعت المملكة العربية السعودية وشقيقتها جمهورية اليمن معاهدة جدة للحدود الدولية النهائية الدائمة في شهر يونيو الماضي ٢٠٠٠م، التي أنهت خلافًا حدوديًّا استمر أكثر من ستين عامًا.

وأبرمت المملكة العربية السعودية اتفاقية مع شقيقتها دولة الكويت بشأن المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة بينهما.

السيد الرئيس،

إن مسألة نزع السلاح تشكل أهمية بالغة لبلادي؛ لذا فإننا ندعو إلى بذل جهود أكبر في مجال نزع السلاح، ولا سيما أسلحة الدمار الشامل التي يشكل وجودها خطرًا كبيرًا على الأمن والسلام الدوليين.

ونأمل أن توفي البلدان الحائزة لأسلحة نووية ما تعهدت به خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠م، من إنجاز عملية القضاء التام على ترسانتها النووية.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة العربية السعودية، تشعر بقلق شديد إزاء رفض إسرائيل الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وبقاء برامجها النووية خارج نطاق الرقابة الدولية. وإن امتناع إسرائيل عن الامتثال للإرادة الدولية بالانضمام لهذه المعاهدة قد أجهض جميع الجهود لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل؛ فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في هذه المنطقة التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة، ما يخل بميزان الأمن، ويهدد السلام في المنطقة.

ويجدر التأكيد هنا على ضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وجعلها ذات صبغة عالمية بشكل إلزامي.

السيد الرئيس،

لقد أصبح التعاون في القضايا الاجتماعية والاقتصادية ضرورة لا يمكن التهاون فيها أو تجنبها. إن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، تحتم عليها جميعًا تحديد سياسات يمكن أن تخفف من آثار هذه المشكلات التي تؤدي في الغالب إلى ازدياد التوتر بين الشعوب وداخلها. وإننا نؤمن بأنه على الدول الأكثر تقدمًا أن تقوم بواجبها في المساعدة على التغلب على الفقر ونقص الغذاء والجفاف والمجاعات.

إنه من غير المعقول استخدام مفهوم العولمة بوصفه وسيلة لمجرد تحرير الأسواق من القيود دون صياغة أطر عمل تؤكد على ضرورة مراعاة الأوضاع الاقتصادية في كثير من الدول النامية ومساعدتها على الانتقال إلى مرحلة تستطيع فيها المشاركة في التطور؛ ولذلك فإنه من الضروري قيام الدول المتقدمة بتقديم المساعدة إلى تلك الدول بعيدًا عن السياسات الانتقائية في نقل التكنولوجيا. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون العولمة طريقًا ثنائي الاتجاه، بحيث تنفذ الدول المتقدمة التزاماتها، وتلغي جميع القيود التجارية وغير التجارية المفروضة على صادرات الدول النامية إلى أسواقها.

السيد الرئيس،

إننا نتطلع إلى التزام الموضوعية عند تناول قضايا البيئة، وفي ظل دراسات جادة وواعية ترتكز على الحقائق العلمية، وتأخذ بعين الاعتبار مسيرة التنمية في الدول النامية. وندعو في هذا الشأن جميع الدول إلى الالتزام ببرنامج القرن الحادي والعشرين، وأن توفي الدول الصناعية -على وجه الخصوص- بالتزاماتها الدولية من حيث نقل التقنية البيئية للبلدان النامية.

السيد الرئيس،

وفي الختام، لا بد من الإشارة إلى أننا نعيش إرهاصات مرحلة جديدة تفرض علينا جميعًا السعي لتحقيق أقصى قدر ممكن من التعاون والتعاضد، ليس فقط من أجل مواجهة التحديات السياسية والعسكرية، بل والتصدي لألوان جديدة من التحديات أفرزتها

طبيعة الحياة المعاصرة بما فيها من مشكلات وتعقيدات لا يمكن حلها أو إدارتها إلا من خلال جهود جماعية ومنظمة. وإن إيماننا الراسخ بأهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع القضايا الراهنة وتهيئة سبل التعاون الدولي لمعالجتها واحتوائها، يجعلنا أكثر إصرارًا من أي وقت مضى على دعم هذه المنظمة وتكريس دورها البناء.

متمنيًا أن ندلف إلى الألفية الجديدة بعزيمة أكبر وإرادة أقوى في السعي المشترك لإقامة عالم آمن تنتصر فيه القيم، وتسود فيه العدالة والمساواة والسلام.

قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة:٢] صدق الله العظيم.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين*

السيد الرئيس،

يطيب لي أن أتوجه إليكم وإلى بلدكم الصديق الجابون بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسًا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين معربًا عن الثقة بأنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بكل اقتدار وفعالية.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم السيد جوليان هنت وزير خارجية سانتولوسيا رئيس الجمعية العامة خلال الدورة المنصرمة، الذي أدار أعمالها بحكمة ودراية.

ويسرني في هذه المناسبة أن أحيي الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ كوفي أنان، وأن أعرب عن تثمين المملكة العربية السعودية لجهوده المتواصلة وعمله الدؤوب من أجل الأمن والسلم الدوليين،

---

* ألقيت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة التاسعة والخمسون، في ١٣ شعبان ١٤٢٥هـ، الموافق ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٤م.

ولمساعيه القيمة لتفعيل دور الأمم المتحدة ورفع كفاءتها ودعم أنشطتها حفاظًا على مصداقيتها وفاعليتها.

وأود أن أشيد، في هذا الخصوص، بما ورد في خطاب الأمين العام أمام الجمعية العامة الأسبوع الماضي من مضامين مهمة تعدّ نبراسًا لتعزيز النظام الدولي؛ فالحاجة باتت بالفعل ماسة لسد الثغرات التي يعانيها النظام الدولي في معالجة القضايا الدولية، بحيث لا يتم تطبيقه بشكل انتقائي أو بصورة تعسفية.

السيد الرئيس،

إن التحولات الدولية المتسارعة وحجم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تستوجب اليوم أكثر من أي وقت مضى إمعان النظر في أساليب عمل الأمم المتحدة وفي تشكيل وعمل هياكلها القائمة بهدف تعزيز قدراتها لمنع الصراعات وحلها، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية، إذ تؤيد الدعوة إلى إجراء إصلاحات تكفل توسيع عضوية مجلس الأمن بما يتناسب مع تحسين التمثيل الجغرافي واعتماد الشفافية في أعماله، لتؤكد في الوقت نفسه ضرورة اقتران ذلك بتوافر الجدية والمصداقية والبعد عن ازدواجية المعايير والالتزام بقراراته واحترامها.

ومن الإصلاحات المهمة في هذا المجال تقييد استعمال حق النقض، بحيث تتعهد الدول دائمة العضوية بعدم استخدام حق النقض فيما يتعلق بالقرارات والإجراءات التي يقصد بها تنفيذ القرارات المتفق عليها مسبقًا. ومن المهم كذلك العمل على تحقيق التوازن الأمثل

بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها. إننا نؤكد تمسكنا بالأمم المتحدة وبالنظام الدولي المتعدد الأطراف، فمجتمعنا الدولي أحوج ما يكون إلى التكاتف والتآزر من أجل وضع حلول عادلة للمشكلات العالمية المتفاقمة عبر احترام جاد لما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تعزز التعاون البناء، وتحقق الأمن والسلام والازدهار لجميع الأمم.

السيد الرئيس،

لقد ابتليت الإنسانية بتنام خطير لظاهرة الإرهاب التي لا يختص بها مجتمع دون آخر. إننا في أمسِّ الحاجة اليوم إلى تسخير كل جهد ممكن في سبيل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والمحرضين عليه والممولين له؛ فجماعات الإرهاب تعبر الحدود والمساحات، وتتمدد عبر الأوطان والقارات.

إن المملكة العربية السعودية ترفض الإرهاب بجميع أشكاله، وتدين كل مظاهره، وتتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على هذا الشر العالمي. وقد أكدت المملكة العربية السعودية دعمها التام لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب، واتخذت الخطوات اللازمة لسد أي ثغرة في أنظمة جمع التبرعات للأعمال الخيرية التي قد تُستغل لغير الأعمال المشروعة، فأنشأت هيئة أهلية كبيرة تتولى الإشراف والتنظيم على كل الأعمال الإغاثية والخيرية بهدف تنظيم هذه الهيئات وعدم السماح لذوي النيات والأهداف الشريرة باستخدام

هذه الهبات الإنسانية لأعمال غير مشروعة. وكانت من أوائل الموقعين على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهـاب، وكذلك اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهـاب، واتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب. وانضمت المملكة إلى تسع معاهدات واتفاقيات دولية ضد الأعمال الإرهابية. وفي هذا السياق، فإنه من الأهمية أن أشير إلى أن الإجراءات المختلفة التي اتخذتها السلطات السعودية المختصة، وجدية سياستها للقضاء على الإرهاب، ونجاح إستراتيجيتها، والأخذ بزمام المبادرة، واستباق الأعمال الإجرامية للإرهابيين، قد أظهرت نجاحًا كبيرًا في مكافحة هذه الآفة الخطيرة؛ وذلك دفع إلى تقدير وتثمين منظمات دولية جهود المملكة، وما قامت به من إجراءات فعالة في محاربة هذه الظاهرة الخطيرة.

إن الجرائم التي ترتكبها حفنة من المجرمين والمضللين لا يمكن أن تشكل مبررًا لتجريم مجتمعات بأكملها ولا ثقافة بأسرها، ولأن الإرهاب قد يضرب أي مدينة، ويستهدف أي مصالح بغض النظر عن جنسية الضحايا وديانتهم وانتمائهم، فإن التصدي له يعدّ مسؤولية دولية مشتركة لا بد من أن تُحمل على محمل الجد والالتزام بها بمصداقية.

وانطلاقًا من موقف المملكة العربية السعودية ضد الإرهـاب، ومـا تبذله مـن جهود على الصعيد الوطني والإقليمي والـدولي للقضاء عليه، ولإيمانها بأن الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة يستوجب التصدي لها تعاون جميع الدول وضرورة تضامنها وتضافر جهودها في مواجهة هـذه الظاهرة بهدف بحث وسائل وسبل مكافحتها

والقضاء عليها، فإنه من دواعي سروري أن أعلن من هذا المنبر أن المملكة العربية السعودية قد عقدت العزم على استضافة مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤٢٥هـ الموافق ٥ فبراير ٢٠٠٥م وذلك لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، وللاستفادة من تجارب الدول وتعاونها في مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة واستغلال هذه المناسبة المهمة للاستفادة من الأساليب العلمية والعملية في مجال مكافحة الإرهاب وعلاقته بغسل الأموال، والمخدرات، وتهريب الأسلحة، وكذلك دراسة الثقافة والفكر الإرهابي والتنظيمات الإرهابية وتشكيلاتها. وقد تم توجيه الدعوات الرسمية للدول التي تعرضت، أو تتعرض للإرهاب، وكذلك للمنظمات الدولية المعنية بهذا الأمر. وإن المملكة العربية السعودية في الوقت الذي ترحب فيه بمشاركة الدول والمنظمات التي وجهت لها الدعوات لتتطلع إلى أن ما سيتم التوصل إليه في هذا المؤتمر من نتائج وتوصيات سيشكل رافدًا مهمًّا ودعامةً قويةً للجهود الدولية المبذولة لمكافحة الظاهرة الإرهابية واجتثاثها من جذورها.

السيد الرئيس،

إن الانتكاسة التي تشهدها عملية السلام وصعود موجة العنف والتطرف في المنطقة تعود بشكل أساس إلى انتهاج حكومة إسرائيل سياسات تتناقض تمامًا مع أسس ومبادئ العملية السلمية التي تقوم على مبادلة الأرض بالسلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وتنفيذ خارطة الطريق ورؤية الإدارة الأمريكية بشأن إيجاد دولتين: إسرائيلية وفلسطينية، وقبول المبادرة

العربية للسلام التي توفر الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة، وتؤمّن حلًّا دائمًا وعادلًا وشاملًا للصراع العربي - الإسرائيلي. إن هذا يحتم علينا جميعًا بذل أقصى الجهود لتحريك عملية السلام والمضي بها إلى غايتها المنشودة، خاصة بعد أن تراجعت هذه العملية، وقوبلت بلا مبالاة وقلة اكتراث حتى في الجوانب الإنسانية التي كان من المنتظر أن تحرك ضمير المجتمع، وتدفعه إلى الدفاع عن القيم الإنسانية المتعارف عليها.

إن السلام لا يمكن تحقيقه عبر إجراءات إسرائيلية أحادية الجانب تعمل على إيجاد حقائق جديدة على الأرض بهدف الحسم المسبق لمصير القضايا الحساسة التي تشملها مفاوضات التسوية النهائية، ولا يمكن حل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال استعمال القوة المفرطة، وقصف الطائرات، وتوجيه الصواريخ، واغتيال الكوادر الفلسطينية، وتدمير البنى التحتية، وسلب الممتلكات، وانتهاك الحقوق، وفرض عقوبات جماعية؛ فالسلام يتحقق والأمن يسود من خلال تنفيذ القرارات الشرعية الدولية، واحترام القانون الدولي، وتطبيق نصوصه، والالتزام بمبادئ العدالة والمساواة.

إن المملكة العربية السعودية تدين التصعيد المستمر ضد الشعب الفلسطيني وإصرار حكومة إسرائيل على إقامة وتوسيع المستعمرات واستمرارها في بناء الجدار العازل الذي يضم أرضًا فلسطينية واسعة في تحدٍّ غير مسبوق لقرار محكمة العدل الدولية الذي أقر بعدم شرعية هذا الجدار، وطالب إسرائيل بإزالته، وجاء قرار الجمعية

العامة في هذا الشأن ليعبر عن تضامن المجتمع الدولي حيال هذا الموضوع.

وإذا كان هناك أي انسحاب إسرائيلي وأي تفكيك للمستوطنات، فإننا نؤكد على ضرورة أن يكون ذلك بالتوافق مع متطلبات خارطة الطريق، وأن يتم بالتنسيق مع السلطات الفلسطينية وتحت إشراف اللجنة الرباعية، بحيث يكون هذا الانسحاب خطوة أولى على طريق الانسحاب الكامل والشامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

والمملكة العربية السعودية، إذ تولي جل اهتمامها وعنايتها بالجهود الرامية إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها عن منطقة الشرق الأوسط، وجعلها منطقة خالية من هذه الأسلحة الفتاكة تطالب أيضًا المجتمع الدولي بعدم الكيل بمكيالين والكف عن اتباع المعايير المزدوجة وتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية بدفع حكومة إسرائيل إلى التوقف عن تطوير برامجها النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس،

إننا نشعر بأسى بالغ وقلق شديد لتدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق العراقية، وما تشهده من صدامات وأعمال عنف وتفجير واختطاف مفجعة. وأمام هذا الواقع الأليم لا يسعنا سوى التوجه إلى الشعب العراقي الشقيق بكل أطيافه من أجل رصِّ الصفوف والعمل يدًا واحدة وتقديم كل عون ومساندة لجهود حكومته الانتقالية من

أجل تكريس أمن وسلامة بلادهم والحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله، لكي يستأنف العراق دوره الإيجابي والفاعل على الساحة الدولية. وندعو الأمم المتحدة إلى القيام بدور أكبر لمساعدة الحكومة العراقية على استكمال مراحل العملية السياسية، بما في ذلك إجراء الانتخابات؛ تمهيدًا لانبثاق الحكومة الشرعية الدائمة والمضي قدمًا في جهود إعادة البناء والإعمار.

ولقد سبق أن تقدمت المملكة العربية السعودية ببعض الأفكار حول إرسال قوات إسلامية إلى العراق على أن تكون بموافقة الحكومة العراقية وتحت إشراف الأمم المتحدة، وبحيث تكون بديلة للقوات متعددة الجنسيات، وليست إضافة لها، ولكن تلك الأفكار لم تجد طريقها إلى النور مع أن الأسس التي قامت عليها والمعطيات التي انطلقت منها جديرة بالنظر والاعتبار.

وفيما يتعلق بالسودان الشقيق، فإن المملكة العربية السعودية، إذ تعرب عن بالغ تأثرها بالمأساة الإنسانية في دارفور، فإنها تدعم مساعي حكومة السودان الشقيقة نحو إعادة الاستقرار في دارفور وتعاونها مع مختلف الجهات والمنظمات الإنسانية والإغاثية لمعالجة الأوضاع الإنسانية الناجمة عن هذه الأزمة، وتأمل أن يتاح الوقت الكافي لجهود الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي في سبيل عودة الأمن لهذا الإقليم وتأمين رفاهية أبنائه. وتكريسًا لموقف المملكة العربية السعودية الإنساني يجري حاليًّا تسيير جسر جوي لنقل المعونات الإغاثية من المملكة إلى إقليم دارفور مباشرة عبر طائرات الشحن السعودية، وتشمل المساعدات الغذاء، والدواء، والخيام،

والمولدات الكهربائية، ويوجد في إقليم دارفور فرق إغاثية سعودية قامت بإنشاء مراكز صحية في المخيمات والمستشفيات وتزويدها بالأطباء والأدوية وتجهيز المختبرات الصحية إلى جانب حفر آبار المياه لتزويد المخيمات بالمياه الصالحة للشرب وكذلك بالكهرباء.

السيد الرئيس،

إن التنمية البشرية والازدهار الاقتصادي هما المفتاح الرئيس نحو مستقبل أفضل للدول النامية، ويمكن للدول المتقدمة والدول النامية أن تحققا معًا مكاسب عظيمة ببلوغ هذه الغاية. لقد أسهمت بلادي في دفع عملية التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نموًّا، واعتمدت ونفذت كثيرًا من البرامج التنموية، ومنحت مساعداتها لهذه البلدان لتمكينها من مواجهة مشكلات الفقر والتخلف من خلال مؤسساتها الوطنية والمؤسسات الدولية والإقليمية.

ومع تقديرنا للاهتمام الذي عبرت عنه مجموعة الثمانية الصناعية في قمة سي أيلاند في الولايات المتحدة الأمريكية (المنعقدة خلال الفترة من ٨-١٠ يونيو ٢٠٠٤م) نحو مستقبل منطقة الشرق الأوسط ومساعدة دولها على النماء والتقدم، إلا أننا نرى أن مساعدة الدول النامية على القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية لا تكون عبر سياسات الإملاءات الخارجية التي قد تربك، وتعيق الجهود الإصلاحية القائمة بالفعل في هذه الدول والنابعة من احتياجاتها الفعلية وظروفها الخاصة، وإنما عن طريق التوجه نحو الالتزام بجدول محدد ومواقف واضحة تجاه تبني قواعد عادلة للتجارة

الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، وضرورة انفتاح الأسواق، وبخاصة أسواق الدول المتقدمة والتصدي للنزاعات الحمائية وإزالة الحواجز والضرائب والإعانات التمييزية التي تحد من قدرة الدول النامية على النفاذ لأسواق الدول المتقدمة، إضافة إلى بذل المساعي اللازمة للتغلب على مشكلاتها وصراعاتها السياسية المزمنة. وفي هذا السياق، فإن مسيرة الإصلاح يجب أن تكون استجابة لاحتياجات ومتطلبات كل مجتمع بحد ذاته، وليس عن طريق فرض أفكار وطروحات تملى من الخارج.

وانطلاقًا من موقع المسؤولية ودور المملكة العربية السعودية المؤثر في السوق البترولية العالمية، سعت بلادي بصفة دائمة للوفاء بتعهداتها فيما يتعلق باستقرار الأسواق البترولية؛ وذلك لضمان استمرار النمو الاقتصادي العالمي.

وفي سبيل ذلك زادت طاقتها الإنتاجية لضمان توافر الإمدادات البترولية الكافية وللحد من ارتفاع أسعار البترول بشكل غير طبيعي. وبادرت إلى تأسيس منتدى الطاقة واستضافة أمانته العامة بالرياض ليكون منبرًا لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة، سواء الأعضاء في منظمة الأوبك أو من خارجها، التي يجب أن تسعى لتكثيف التعاون فيما بينها في سبيل استقرار أسواق سلعة البترول الإستراتيجية؛ ومن ثم ضمان استمرار النمو الاقتصادي العالمي.

السيد الرئيس،

في الختام، فإنه بالنظر إلى ما يشهده المسرح الدولي من أحداث أمنية مفجعة، وصراعات دامية، فإن العالم اليوم أحوج ما يكون إلى تضافر الجهود الدولية والعمل الجاد من أجل تعميق مفاهيم الحوار ورفع مستوى التفاهم والتعارف والتواصل بين الأمم والحضارات وإشاعة ثقافة السلام بما يحقق احترام الإنسان لأخيه الإنسان، ويرسخ مبادئ العدالة والتسامح والمساواة، وينبذ العنف والظلم والتمييز العنصري.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾ [الحجرات:١٣] صدق الله العظيم.

* * * *

أحدث الإصدارات

Follow Us
obeikn reader
obeikanpub

كتبنا الصوتية
storytel
Kitab Sawti www.kitabsawti.com
دار ضاد للنشر الإلكتروني Dhad Audio Publishing www.dhad.sa

كتبنا الإلكترونية
Google Play
amazon kindle

لخدمات البيع والتوصيل
سوق amazon أحدى شركات
رواق
نون noon

الفصل الثاني
كلمات في مؤتمرات
واجتماعات رسمية

كلمة المملكة العربية السعودية في اجتماع لجنة التوجيه في عملية السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط*

صاحبة المعالي السيدة/ مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

صاحب المعالي السيد/ إيجور إيفانوف وزير خارجية روسيا الاتحادية.

أصحاب المعالي رؤساء الوفود،

أيها الحضور الكرام،

يسرني أن أستهل كلمتي هذه بالتعبير عن الشكر والتقدير لراعيي مؤتمر السلام في الشرق الأوسط (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية) على جميع الجهود التي يبذلونها في سبيل إنهاء الصراع المرير في منطقتنا وإقامة سلام دائم وعادل وشامل يرتكز

---

* ألقيت أمام اجتماع لجنة التوجيه في عملية السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، موسكو، في ٢٥ شوال ١٤٢٠هـ ، الموافق ١ فبراير ٢٠٠٠م.

على قرارات الشرعية الدولية ٢٤٢و ٢٥٢ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأشكر أيضًا الاتحاد الأوروبي وجميع الدول المشاركة في عملية السلام على ما يقدمونه من جهد وفير لتهيئة مناخ السلام في الشرق الأوسط، ونقدر للحكومة الروسية استضافتها هذا الاجتماع المهم الذي ينعقد بعد مضي ثماني سنوات على انعقاد أول اجتماع (في يناير ١٩٩٢م) للمحادثات المتعددة الأطراف في عملية السلام في الشرق الأوسط هنا في موسكو.

ثماني سنوات مضت حملت في طياتها كثيرًا من الأحداث، منها الإيجابية التي كانت في كل مرة تبشر بقرب بزوغ فجر السلام والعيش في أمن ورخاء، ومنها السلبية التي أكدت في كل مرة أن السلام الحقيقي لا يتأتى إلا بالتزام جميع الأطراف المعنية، نصًّا وروحًا، بأسس السلام المتفق عليها في مدريد المبنية على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٥٢ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة جميع حقوقه الوطنية المشروعة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن مضي ثماني سنوات دون بلوغ السلام المنشود في المنطقة حريٌّ بأن يجعلنا نتأمل، وندرس، ونستخلص العبر، وأن نعمل على تذليل العقبات ووضع الحلول المناسبة، وأن نوجد الضوابط التي تحمي عملية السلام من السياسات والممارسات التي تتعارض معها، وتحول دون نجاحها وبلوغها الهدف المنشود.

السيد الرئيس،

لقد أيدت المملكة العربية السعودية مبادرة السلام منذ البداية، وشاركت بكل جدية في المجهودات الرامية إلى تحقيق السلام. ومن هذا المنطلق، فإنها رحبت باستئناف هذه الاجتماعات متعددة الأطراف؛ أملًا في أنها سوف تؤدي الى توفير الأجواء الإيجابية للمساعدة على إنجاح المباحثات الثنائية التي تستند أساسًا إلى الشرعية الدولية وإلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، وباعتبار أن هذه المباحثات تأتي مكملة لمسيرة السلام التي بدأت في مدريد، وليست بديلًا عنها؛ لذلك فإنه إذا أُريد لعملية السلام أن تستمر، وتؤدي الهدف المنشود منها فلا بد أن يعني ذلك الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وحصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وإن موضوع القدس المدرج ضمن قضايا الحل النهائي يجب تناوله في إطار القرارين (٢٤٢) و (٢٥٢)، وهذا يعني أن القدس جزء من الأراضي المحتلة، وأن على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب بغرض التأثير المسبق في وضعية هذه المدينة المقدسة.

إن جل ما نصبو إليه، ونأمله هو أن تلقى عملية السلام دفعة قوية تنعش المفاوضات الجارية بين أطراف عملية السلام في مختلف مساراتها، وذلك بالتأكيد الواضح والصريح على أسس ومبادئ هذه العملية وضرورة الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

وإننا نتمنى على راعيي عملية السلام الاضطلاع بدورهما المأمول في هذا الشأن لضمان حسن سير هذه العملية والحيلولة دون خروجها عن مسارها الصحيح. عندها فقط يمكننا أن نتوقع للمفاوضات متعددة الأطراف أن تشق طريقها، وتحقق غاياتها وأهدافها مدعومة بالتقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية ومرتكزة على أسس ومبادئ عملية السلام المقررة وعلى التزام أطراف هذه العملية بتلك المبادئ والأسس ووفائهم بمتطلباتها.

وختامًا، لا يسعني سوى التعبير عن التمنيات بالتوفيق لجميع العاملين من أجل أن يسود السلام والأمن والرخاء في منطقة الشرق الأوسط.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية في المؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثين لوزراء الخارجية *

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم تنزيله: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٣] والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

معالي الرئيس،

أصحاب المعالي رؤساء الوفود،

معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

الإخوة أعضاء الوفود،

إن خير ما أحييكم به تحية الإسلام، وتحية الإسلام: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

* ألقيت أمام المؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثين لوزراء الخارجية، إسطنبول - الجمهورية التركية، بتاريخ ٢٦-٢٨/٤/١٤٢٥هـ، الموافق١٤-١٦/٥/٢٠٠٤م.

يطيب لي في بداية كلمتي وباسم حكومة بلادي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للجمهورية التركية الشقيقة رئيسًا وحكومةً وشعبًا على ما لقيناه من حسن الضيافة وكرم الوفادة، وعلى الجهود الكبيرة والموفقة التي بذلت، وتبذل لإنجاح مؤتمرنا هذا.

وأتوجه بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسًا لهذا المؤتمر، مع الإعراب عن التقدير لسلفكم معالي الدكتور كمال خرازي -وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيقة- لجهوده المثمرة في متابعة أعمال المؤتمر طيلة العام الماضي. وإنني على ثقة بأن ما يتحلى به معاليكم من حكمة ودراية وخبرة سوف يكون عونًا لنا -بإذن الله- في الوصول بأعمال المؤتمر إلى الأهداف المنشودة التي نسعى جميعًا إلى تحقيقها. ويسرني أن أضم صوتي إلى من سبقوني بالإشادة بالكلمة التي تفضل بتوجيهها لمؤتمرنا فخامة الرئيس أحمد نجدت سيزار؛ لما تضمنته من آراء سديدة وأفكار صائبة تصب في مصلحة قضايانا وعملنا الإسلامي المشترك.

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أشيد بالجهود الطيبة التي بذلها، ويبذلها معالي الدكتور عبدالواحد بلقزيز الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومساعدوه وجهاز الأمانة العامة الذين عملوا جميعًا، ويعملون بجد وإخلاص للارتقاء بالمنظمة وتحقيق أهدافها السامية.

أيها الإخوة الأفاضل،

إننا نعيش اليوم في عالم اهتزت فيه كثير من القيم والمعايير الإنسانية، واختلطت فيه الأوراق، وتاهت فيه معالم الطريق نحو

الحق والعدل والخير. إن هذا الوضع المأساوي يتطلب منا بذل الجهود الفائقة في محاولة جادة لمعالجة الأوضاع وتصحيح المسار والتنبيه إلى الأخطار المحدقة بنا وبعالمنا والكشف عن الحقائق بشجاعة وموضوعية؛ وذلك من أجل توعية الأمم والشعوب بحقائق الأمور، وبمنأى عن المفاهيم المغلوطة والأفكار الخاطئة التي تثير البلبلة، وتسعى إلى الهيمنة على كل المستويات؛ انطلاقًا من غرور القوة وغطرسة التعامل دون مراعاة للقيم والمعايير الإنسانية والأخلاقية.

وفي هذا الإطار، فإنه ليس من مصلحة هذا العالم وأمنه واستقراره أن تكال الاتهامات الظالمة لحضارة من الحضارات أو لأمة من الأمم. إن سلام العالم لا يمكن أن يتحقق دون تضامن البشرية بأسرها في السعي الجاد نحو تحقيقه؛ لأن هذا السلام المنشود لن يكتمل إلا إذا أقيمت موازين الحق والعدل في العالم، وتحررت الشعوب مما تعانيه من الظلم والقهر والعدوان؛ حتى تستطيع أن تشارك بفعالية في صنع السلام.

إن المسلمين الذين يشكلون خُمس سكان العالم لهم دورهم الذي لا يمكن، ولا يجوز تجاهله في المساهمة في بناء السلام والاستقرار في العالم. وهم بما لديهم من رصيد حضاري يشهد به التاريخ قادرون -بعون الله- على تحمل مسؤولياتهم في هذا الشأن.

ولكن في المقابل لا بد أن نعي أننا لا نستطيع بوصفنا مسلمين أن نقوم بهذا الدور إذا لم نتمكن من إصلاح أنفسنا، وترتيب أولوياتنا، وعدم الانشغال بصغائر الأمور، ونبذ الخلاف والفرقة فيما بيننا.

إن دروس التاريخ علمتنا أن كل من يحترم نفسه يحترمه بالضرورة الآخرون، ومن هذا المنطلق:

- نحن في أمسِّ الحاجة إلى إصلاح شؤوننا، ليس استجابة لعوامل خارجية، وإنما تلبيةً لدواعي أوضاعنا، وتطلعًا إلى رقي أوطاننا وتقدمها ورخائها. نبدأ بالإصلاح في داخلنا، ونوازن بين ثوابت ديننا ومتغيرات عصرنا، وننهل من الماضي، ولا نهمل الحاضر، ولا نغفل عن المستقبل.
- نحن في أمسِّ الحاجة إلى إحياء التنمية الشاملة والقيام بجهود حثيثة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وذلك بتبني السياسات الاقتصادية اللازمة لذلك عن طريق تبادل المعلومات والخبرات في مجال التقنية والتعريف بما تزخر به بلداننا من مصادر ومنتجات وإزالة العوائق والعقبات التي تعترض تدفقها والتي تحد من قدرتها على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وبخاصة أسواق الدول المتقدمة.
- نحن في أمسِّ الحاجة إلى تصحيح المسيرة الخاطئة وتقويم السلوك المعوج ومحاربة الذين يسعون في الأرض فسادًا، ويعيثون فيها ظلمًا وعدوانًا بتخريب أوطانهم، وبترويع الآمنين فيها، وبتدمير المكتسبات، وانتهاك حرمات الناس.
- نحن في حاجة ماسة إلى التصدي لهذه اللوثة العقلية الفكرية التي تتخذ من الإسلام شعارًا وستارًا، مع أن الإسلام منها براء.

- إن هذا هو سبيلنا الوحيد لكي تظل أمتنا كما عرفها التاريخ؛ أمة شامخة قادرة على النمو والتجدد والعطاء، تسهم في بناء الحضارات، وتحمل الخير للإنسانية جمعاء.

أيها الإخوة الكرام،

في الوقت الذي يدخل فيه المجتمع الدولي مرحلة تاريخية جديدة في أعقاب أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١م وما تلاها من أعمال إرهابية طالت عددًا من دولنا الإسلامية، وقام بها نفر من الضالين الخارجين أصلًا على تعاليم دينهم وقيم أمتهم، فقد واصلت دولنا جهودها لتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي وإيضاح مرتكزاته التي تستند إلى الوسطية والاعتدال والتسامح، وتدعو إلى نبذ التطرف والإرهاب والعمل على محاربته واستئصال جذوره. وفي هذا السياق أكدت المملكة العربية السعودية في كثير من المناسبات رفضها الشديد وإدانتها وشجبها للإرهاب بجميع أشكاله، وعبرت عن حرصها على التعاون مع دول العالم كافة لمكافحته. ولا يفوتني في هذا الإطار أن أؤكد أن المملكة العربية السعودية تتفق مع الاتجاه العام الداعي إلى ضرورة التزام جميع الدول بقيم حقوق الإنسان عند مكافحة الإرهاب، وعدم اتخاذ مكافحة الإرهاب ذريعة لممارسة تمييز عنصري ضد دين أو عرق، أو الربط بين الدين -وخاصة ديننا الإسلامي الحنيف- والإرهاب والتطرف.

أيها الإخوة الكرام،

إن الانتكاسة التي تشهدها عملية السلام حاليًّا وصعود موجة العنف والتطرف في المنطقة تعود بشكل أساس إلى انتهاج الحكومة

الإسرائيلية منهجًا يتناقض تمامًا مع أسس العملية السلمية ومبادئها. إن استمرار إسرائيل في تنفيذ سياسات الاغتيال والحصار وممارسات القمع وتدمير المساكن والممتلكات، والاستمرار في تشييد السور العازل لحفظ أمنها، واستمرار أعمال الحفر أسفل المسجد الأقصى المبارك وفي محيطه... تعطي دليلًا قاطعًا على المدى الذي بلغته الحكومة الإسرائيلية في ممارستها العدوانية ضد المقدسات الإسلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وضد الشعب الفلسطيني الأعزل، وابتعادها عن منطق الحوار ولغة السلام.

لقد أكدت التجارب أن السلام والأمن لا يمكن تحقيقهما عبر إجراءات إسرائيل الأحادية الجانب الهادفة إلى إيجاد حقائق جديدة على الأرض، وإلى الحسم المسبق لمصير القضايا الحساسة التي من المفترض أن تُحل عبر مفاوضات التسوية النهائية؛ لذلك فإن إعلان الحكومة الإسرائيلية عن نية الانسحاب من قطاع غزة خارج نطاق خارطة الطريق ما هو إلا مناورة مكشوفة لإفشال هذه المبادرة، كما أفشلت من قبل المبادرات السابقة.

وفي الواقع إذا كانت إسرائيل جادة في مسعاها السلمي، فيجب أن يكون قرار انسحابها من غزة جزءًا من متطلبات خارطة الطريق، وبالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، وتحت إشراف اللجنة الرباعية لخارطة الطريق. وفي هذا السياق، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على ضرورة تمسك المجتمع الدولي ككل، وخاصة اللجنة الرباعية، بالشرعية الدولية، وعدم الخروج على القواعد التي أقرتها الأسرة الدولية لحل النزاع العربي - الإسرائيلي، وعلى رأسها القراران

(٢٤٢ و٣٣٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية التي عُقدت في بيروت (في عام ٢٠٠٤م)، وتدعو إلى ضرورة تفعيل دور اللجنة الرباعية، وإلى قيام تعاون مؤسسي بين هذه اللجنة ولجنة مبادرة السلام العربية بما يؤدي إلى توحيد الجهود بين الأطراف المعنية من أجل خدمة الهدف المشترك، وهو إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة.

أيها الإخوة الكرام،

إن ما يشهده العراق هذه الأيام من تسيُّب أمني ومواجهات دامية وإزهاق لأرواح الأبرياء من أبناء الشعب العراقي الشقيق، يفرض علينا بوصفنا أمة إسلامية، مدَّ يد العون والمساهمة في انتشال العراق مما هو فيه، والمطالبة بتعزيز دور الأمم المتحدة من أجل قيامها بمسؤولياتها المحورية طوال الفترة الانتقالية في العراق، ومن أجل تهيئة الأوضاع لانسحاب قوات الاحتلال بأسرع ما يمكن ونقل السلطة بما يمكّن الشعب العراقي من استعادة حقوقه وسيادته على أراضيه، وإعادة بناء بلاده، والمساهمة في تهيئة ظروف الأمن والاستقرار فيه، وتوفير الظروف الملائمة التي تسمح للعراق بتقرير مستقبله السياسي بحرية. ونحن نأمل أن تكون عملية اختيار الحكومة العراقية الانتقالية بداية خير للشعب العراقي، وأن يكون ذلك خطوة مهمة في طريق نقل السيادة الكاملة إلى الشعب العراقي.

وتود المملكة العربية السعودية أن تؤكد أهمية القرار رقم ١٥٤٦ (٢٠٠٤م) الذي وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع يوم الثلاثاء

الماضي (في الثامن من يونيو ٢٠٠٤م) بشأن العراق، والذي يعترف فيه بتشكيل حكومة انتقالية لعراق يتمتع بالسيادة تتولى اعتبارًا من ٣٠ يونيو الجاري، المسؤولية الكاملة والسلطة لحكم العراق وانتهاء الاحتلال في ٣٠ يونيو، ويؤكد حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية، وبسط سيطرته التامة على موارده المالية والطبيعية.

أيها الإخوة الكرام،

وعلى صعيد التحديات والقضايا الأخرى التي تواجهها أمتنا الإسلامية في أماكن متفرقة من العالم التي دأبت منظمتنا على إصدار قرارات بشأنها في كل عام، فإن موقف المملكة العربية السعودية معروف، وسبق إبرازه والتأكيد عليه في جميع المناسبات والمحافل الدولية، وهو يتمثل في تقديم كل ما هو ممكن من دعم ومؤازرة لتلك القضايا، والسعي من أجل التوصل إلى تسويات سلمية وعادلة لها وفق قرارات الشرعية الدولية، وبما يوطد قيم العدالة والمساواة للجميع. ولا يفوتنا في هذا السياق أن نرحب بتوقيع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان بروتوكولات نيفاشا التي نأمل أن تؤدي إلى نهاية هذا النزاع المرير، وإلى تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء للشعب السوداني الشقيق.

أيها الإخوة الكرام،

لا شك أنكم تقدرون أنه لا يمكن في هذه العجالة الإحاطة بكل قضايا أمتنا وشؤونها التي تستدعي منا كل العناية والاهتمام، وإذا كانت هناك قضايا لم يجرِ التطرق إليها، فإن مرد ذلك إلى ضيق

المجال فحسب، وليس إلى التقليل من أهميتها، وإننا على ثقة بأن اجتماعنا هذا سيوفر فرصة ثمينة لبحث ودراسة كثير من القضايا والموضوعات الأخرى في اللجان المعنية، وسيتيح لنا انعقاد هذا المؤتمر على هذه الأرض الطيبة المجال للتشاور والتنسيق ومواصلة المسيرة الخيرة التي أرسى دعائمها قادتنا من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية والتقدم لدولنا وشعوبنا.

وفي الختام، فإني أسأل الله جَلَّجَلَالُهُ أن يوفق أمتنا للخير، وأن يجمع كلمتها على الهدى، وقلوبها على التقوى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية*

بســم الله الرحمن الرحيم،

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم التنزيل:

﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين،

معالي وزير خارجية الجمهورية اليمنية،

رئيس المؤتمر الأخ الدكتور/ أبوبكر بن عبدالله القربي،

أصحاب المعالي رؤساء الوفود،

معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد،

---

* ألقيت أمام مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية، الثاني والثلاثين، صنعاء - الجمهورية اليمنية، بتاريخ ٢١ - ٢٢ جمادى الأولى ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٨ - ٣٠ يونيو ٢٠٠٥م.

فإني أشعر بسعادة غامرة بوجودنا في اليمن السعيد، وفي عاصمة صنعاء عاصمة التراث، والحضارة العريقة، التي تتجسد فيها عظمة الحضارة الإنسانية. ويطيب لي أن أتوجه بهذه المناسبة بالشكر والتقدير لشعب وحكومة اليمن الشقيق على استضافة هذا المؤتمر، وعلى ما وجدناه من حفاوة، وكرم ضيافة، وهي من صميم مكارم الأخلاق اليمنية. وأتوجه بخالص التهنئة لانتخابكم رئيسًا لهذا المؤتمر.

وأود أيضًا الإعراب عن التقدير لسلفكم، معالي السيد/ عبدالله غول، نائب رئيس مجلس الوزراء، ووزير خارجية الجمهورية التركية الشقيقة، على جهوده المثمرة في متابعة أعمال المؤتمر طيلة العام الماضي.

ولا يفوتني أن أشيد بالكلمة الضافية، التي تفضل بتوجيهها لمؤتمرنا فخامة الرئيس علي عبدالله صالح؛ لما تضمنته من آراء سديدة، وأفكار صائبة، تصب في مصلحة قضايانا، وعملنا الإسلامي المشترك.

ويسعدني أن أحيي معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الأخ الدكتور/ أكمل الدين إحسان أوغلو، الذي يحظى بثقتنا، وكامل دعمنا لقيادة دفة المنظمة، والمضي بها نحو كل ما يحقق طموحات دولها وآمالها.

وتدعم المملكة العربية السعودية في هذا الخصوص جهوده المباركة في تطوير وتحديث آليات عمل المنظمة، وتعزيز إمكاناتها.

وفي الواقع، إن تفعيل دور المنظمة، وتعزيز وجودها على الساحة الدولية، يعتمد إلى حد كبير على مدى الدعم والمساندة اللذين تَلْقاهما المنطقة من دولها، وعلى وفائهم بالتزاماتهم تجاهها، بما يؤكد يقينًا على عمق الانتماء إليها، والحرص على تمكينها من أداء دورها على النحو المأمول، وفي هذا الإطار، فإن المملكة العربية السعودية قد التزمت دائمًا بالوفاء بكامل التزاماتها تجاه المنظمة.

الإخوة الأفاضل،

إننا نعيش اليوم في عالم اهتزت فيه كثير من القيم والمعايير الإنسانية، واختلطت فيه الأوراق، وتاهت فيه معالم الطريق نحو الحق، والعدل، والخير، ما يستوجب على المسلمين أن يضطلعوا بدور رائد، يسهم في بناء مجتمع دولي قائم على الحق والعدل.

وانطلاقًا من هذه التوجهات، استشعر صاحب السمو الملكي، الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، مدى ما تعانيه الأمة الإسلامية، ووضعها الحالي المحفوف بكثير من المخاوف، والمحاذير، والأخطار، والتحديات، واستمرار معاناتها من تداعيات التحولات في النظام الدولي، وتزايد حملات الضغوط والإملاءات الموجهة للدول الإسلامية التي تنال من مرتكزاتها الحضارية وقيمها وهويتها، فوجد سموه أهمية وضرورة عقد لقاء لقادة الأمة الإسلامية؛ للنظر في هذه التحديات، والتطورات، والقضايا الملحة التي تواجه الأمة؛ فكانت مبادرته لعقد مؤتمر قمة استثنائي لقادة الدول الإسلامية في

مهبط الوحي، ومهوى أفئدة المسلمين؛ مكة المكرمة؛ وذلك لوضع خطة عمل شاملة لمعالجة المعوقات التي تقف دون تحقيق طموحات دولنا، وترسيخ مفاهيم ومبادئ التسامح والوسطية المستنيرة، والاعتراف بالآخر، وتعميق ثقافة الحوار بين الأمم والحضارات، وذلك يمكّن الأمة من القيام بدورها المناسب في الإسهام من جديد في مسيرة الحضارة الإنسانية.

أيها الإخوة الكرام،

إن الوضع العالمي الراهن يمر بحالة من عدم الاستقرار، وغياب الأمن، وتفشي الصراعات والحروب في كثير من المناطق؛ وذلك نتيجة ضعف الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، والاعتماد على حق القوة بدلًا من قوة الحق، وذلك أدى إلى معاناة العالم الإسلامي؛ فالشعب الفلسطيني لا يزال يعاني الاحتلال الإسرائيلي؛ لعدم التزام إسرائيل بالقرارات الدولية التي تكفل حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبناء دولته المستقلة. إن ما آلت إليه تطورات القضية الفلسطينية يستدعي الوقوف مع الشعب الفلسطيني اليوم أكثر من أي وقت مضى، حتى يتمكن من نيل حقوقه الشرعية، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وإننا نشعر بقلق لمعاناة الشعب العراقي الشقيق، ونتطلع إلى استكمال العملية السلمية وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ على قاعدة وطنية عريضة، تشمل جميع مكونات الشعب العراقي وأطيافه؛ السياسية، والدينية، والمذهبية، والعرقية،

بما يكفل وحدة العراق واستقلاله، وعودة الأمن والاستقرار إلى ربوعه.

أيها الإخوة الكرام،

إن مسؤوليتنا تجاه أمتنا تزداد يومًا بعد يوم مع ازدياد ما تتعرض له من هجمات نتيجة اعتقادات خاطئة عن المجتمعات الإسلامية؛ بسبب ظهور فئة ضالة تنسب أفعالها إلى ديننا الإسلامي الحنيف، استغلته بعض الجهات في وصم المسلمين وحضارتهم دون وجه حق بالإرهاب.

والواقع أن الإرهاب ظاهرة عالمية، ليس لها وطن، ولا جنس، ولا دين، وقد شهدت كثير من المجتمعات هذه الظاهرة في مختلف العصور. وندعو في هذا الخصوص أن يكون للدول الإسلامية موقف موحد وقوي، يطالب الأمم المتحدة بإصدار قرار دولي يحظر الإساءة إلى الإسلام والمسلمين.

وفي إطار جهود المملكة لمكافحة الإرهاب، تمكنت -ولله الحمد- من التصدي لموجة الإرهاب الذي تعرضت له، واستضافت مؤتمرًا دوليًّا لمكافحة الإرهاب في شهر فبراير ٢٠٠٥م؛ حيث أصدر كثيرًا من القرارات المهمة، وتبنى مقترح صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، الذي نأمل في دعم الدول الإسلامية لإنشائه ضمن منظومة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

إن موضوع الإصلاحات في الأمم المتحدة، وتوسعة عضوية مجلس الأمن يعتبر مسألة مهمة لتأثير ذلك في النظام الدولي. وإن المملكة ترى أهمية التركيز على جعل الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصفة خاصة أكثر فعالية، وأكثر عدالة في التعامل مع القضايا الدولية، وأنه لا بد لأي عملية إصلاحية أن تحقق التمثيل الجغرافي العادل. وفي هذا الإطار، فإن من الأهمية أن يكون للعالم الإسلامي التمثيل اللائق به في مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

وفي ظل النظام الدولي الجديد المرتكز على الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية، والتطور العلمي برزت العولمة التي تفرض على دولنا تحديات هائلة، تمس بمصالح الشعوب؛ سواء الاقتصادية، أو التنموية، أو الثقافية، مطالبة بتطوير سبل التعاون والتنسيق فيما بيننا؛ لتحقيق طموحاتنا المشروعة نحو تنمية شاملة، ومجتمعات آمنة متطورة.

وفي هذا الصدد، أشير إلى أن المملكة العربية السعودية -وإدراكًا منها لأهمية التعاون الاقتصادي والتجاري المتزايد بين الدول الإسلامية، ومن منطلق إيمانها العميق بهذا التعاون بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي- قد أسهمت في تمويل جهود التنمية في الكثير من الدول الإسلامية على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف؛ حيث قدمت مساعدات غير مستردة وقروضًا إنمائية ميسرة عبر

القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف خلال الفترة الماضية، وصلت قيمتها إلى ما نسبته (٤٪) من المتوسط السنوي لإجمالي الناتج المحلي للمملكة في تلك الفترة، واستفادت منها (٧٣) دولة نامية، معظمها من الدول الإسلامية.

وأسهمت المملكة بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون عن الدول الفقيرة لدى صندوق النقد الدولي، وبادرت بذلك قبل إطلاق المبادرة الدولية الجديدة بإعفاء عدد من الدول الفقيرة من الديون المستحقة عليها، وغالبية تلك الدول المستفيدة من تلك الإعفاءات من الدول الإسلامية.

أيها الإخوة الكرام،

إننا نأمل أن يشكل هذا المؤتمر بعدًا جديدًا للعمل الإسلامي المشترك، ورؤية معاصرة لدور منظمتنا، تمكنها من تعزيز قدرتها ودورها المهم في المساهمة في صنع الحضارة الإنسانية، وإعداد أمتنا لتحديات القرن الحادي والعشرين، وهي أكثر قوة وتماسكًا في جميع المجالات؛ تحقيقًا لأهدافها السامية، وتطلعات جميع الدول والشعوب الإسلامية.

ختامًا: نسأل المولى العلي القدير أن يكلل مداولاتنا بالنجاح والتوفيق، ويجمع كلمتنا على الهدى، وقلوبنا على التقوى، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين*

السيد الرئيس،

المفوضة السامية لحقوق الإنسان،

السيدات والسادة الحضور،

يسعدني في مستهل بياني أمام هذه الدورة الحادية والستين للجنتكم الموقرة أن أعبر لكم ولبلدكم الصديق إندونيسيا عن خالص التهنئة على انتخابكم رئيسًا لها. ولا شك في أن انتخابكم يعكس ما يتمتع به شخصكم وبلدكم الصديق من احترام وتقدير، ونحن على يقين بأن حكمتكم وخبرتكم وسعة اطلاعكم ستسهم بلا شك في نجاح أعمال هذه الدورة، ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لسلفكم السفير/ مايك سميث على الدور الفاعل والجهد الذي بذله خلال رئاسته للدورة السابقة.

---

* ألقيت أمام الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان، جنيف، في ٥ صفر ١٤٢٦هـ، الموافق ١٥ مارس ٢٠٠٥م.

ويسرني أن أرحب بسعادة السيدة لويز أربور المفوضة السامية لحقوق الإنسان متمنيًا لها التوفيق في مهامها الجسيمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

السيد الرئيس،

الحضور الموقرون،

إن احترام حقوق الإنسان يشكل ركيزة رئيسة في سياسة المملكة العربية السعودية، وقد أكد النظام الأساس للحكم على ذلك حيث تؤمن حكومة بلادي بأن المسؤولية بالدرجة الأولى للحفاظ على حقوق الإنسان تقع على عاتق الحكومات، يدعمها في ذلك منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية، بما فيها لجنة حقوق الإنسان. وفي هذا الإطار، فإن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان التي تم إنشاؤها في المملكة العربية السعودية لا تزال تقوم بدورها بكل استقلالية وشفافية في المساعدة على حماية مفاهيم حقوق الإنسان وتطويرها، ولقد وسَّعت من أنشطتها خلال الفترة الماضية، خاصة في مجال مراقبة الأوضاع في السجون والمؤسسات الإصلاحية؛ للتأكد من احترام حقوق السجناء والمتهمين وعدم حدوث تجاوزات ضدهم.

السيد الرئيس،

قطعت المملكة العربية السعودية شوطًا كبيرًا في سبيل اتخاذ إجراءات من شأنها أن تعزز حقوق الإنسان وتحميها؛ وذلك إيمانًا منها بأهمية تطوير الفرد والمجتمع بما يتفق مع خصوصياته ومتطلباته، وليس وفق نظريات وأفكار تفرض عليه من الخارج. ولتحقيق هذه

الغاية أصدرت المملكة النظام الأساس للحكم، وبدأت مشروعًا للحوار الوطني بين جميع فئات المجتمع السعودي، وجرى زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى الذي توسَّعت صلاحياته لتشمل مراجعة الأنظمة والقوانين وتطويرها. وبدأت المملكة عملية الانتخابات البلدية التي بنيت على أساس أن المواطن السعودي مؤهل للمشاركة في القرارات التي تهم حياته. وأود أن أشير في هذا الصدد إلى التصريحات التي صدرت من بعض المسؤولين في المملكة العربية السعودية، والتي أكدت عدم وجود ما يحول دون مشاركة المرأة في الانتخابات المستقبلية.

وفيما يخص المرأة السعودية وموقعها من العملية الإصلاحية فإنه يجب الإشارة إلى أن إصلاحات المملكة التعليمية أفرزت جيلًا نسائيًّا جديدًا على قدر عالٍ من التدريب والتعليم والمعرفة يتبوأ مكانه المناسب في المجتمع السعودي، وأصبح بمقدور المرأة، إضافة إلى ما تتمتع به من فرص وظيفية مختلفة في القطاعين العام والخاص، الدخول والعمل في المؤسسات الحكومية، ومنها -على سبيل المثال لا الحصر- العمل في وزارة الخارجية.

وحظي النظام القضائي في المملكة باهتمام أساس من الدولة من خلال صدور أنظمة وقوانين عدة من شأنها أن تنظم وتعزز الممارسات الإجرائية والمرافعات والمحاماة. واشتملت الإصلاحات التنظيمية على أكثر من ٢٥ تشريعًا حديثًا في مجالات الاستثمارات الأجنبية والتأمين والأسواق المالية والضرائب ومكافحة غسيل الأموال والمخالفات المالية، إضافة إلى استحداث عدد من الإجراءات لمكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالسجون فقد أشارت التقارير الدولية إلى أن إدارة السجون في المملكة العربية السعودية التزمت بالمعايير الدولية، وأشار إلى ذلك أيضًا المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين السيد كومار سوامي في أثناء زيارته للمملكة واطلاعه على سجونها.

إن المجتمع السعودي -السيد الرئيس- مجتمع محافظ بطبعه، يحتاج إلى قناعة بجدوى التطوير، بحيث لا يمس معتقداته الدينية. وقد أظهرت الانتخابات البلدية أن قطاعًا كبيرًا من المجتمع على استعداد كبير للتفاعل مع التحديث بشكل تدريجي ومدروس.

السيد الرئيس،

يواجه المجتمع الدولي تحديات جسيمة على جميع الأصعدة، وترتبط هذه التحديات ارتباطًا وثيقًا بعلاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة الحاكم بالمحكوم، ولا تنحصر هذه التحديات في الأطر والسياسات الداخلية بل تتجاوزها لتشمل الأسرة الدولية بأسرها. ولعل أهم التحديات التي تواجهنا جميعًا في الوقت الراهن هي آفة الإرهاب التي لم تعد محاربتها شأنًا محليًّا ينحصر في حدود الدولة وقوانينها، وإنما تعدت هذا الإطار لتصبح هدفًا من أهداف النظام الدولي الجديد. ولقد كانت بلادي، ولا تزال هدفًا للإرهاب الذي أودى بحياة الأبرياء؛ ولذلك فقد أكدت في كثير من المناسبات رفضها الشديد وإدانتها واستنكارها وشجبها للإرهاب بجميع أشكاله؛ انطلاقًا من دستورها القائم على كتاب الله وسنة نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وأكدت عزمها على الاستمرار في بذل كل جهد ممكن

في سبيل محاربة هذه الآفة وكل من يساعد على تمويلها أو يحرض عليها إلى أن يتم استئصالها من جذورها، وهي تأمل أن تقوم جميع الدول بدورها في المجال، خاصة في مجال حرمان الإرهابيين من أي ملاذات آمنة يستغلون فيها قوانين اللجوء، ويسيئون بها إلى مفاهيم حقوق الإنسان عبر ترويجهم فكر الكراهية والتطرف وتحريضهم على الإرهاب. وفي إطار جهود المملكة لمكافحة الإرهاب، فقد دعت إلى مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب عقد بمدينة الرياض خلال الفترة من ٥ إلى ٨ فبراير ٢٠٠٥م تحت رعاية صاحب السمو الملكي الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وصدر عن المؤتمر الذي شاركت فيه أكثر من ستين دولة ومنظمة دولية وإقليمية (إعلان الرياض) الذي أكد على الالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب على أساس أن هذه المنظمة الدولية هي المنبر الأساس لتعزيز التعاون الدولي ضد الإرهاب. وأكد الإعلان أن أي جهد دولي سيكون عاجزًا عن التصدي الفعال لظاهرة الإرهاب إذا افتقد العمل الجماعي والمنظور الإستراتيجي الشامل في التعامل معها، وفي هذا الإطار تبنى المؤتمر اقتراح صاحب السمو الملكي الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب.

وأكد المؤتمر أن الإرهاب ليس له دين معين أو جنس أو جنسية أو منطقة جغرافية؛ ومن ثم فإنه ينبغي التأكيد على ما يأتي:

أولًا: إن أي محاولة لربط الإرهاب بالإسلام ستساعد في حقيقة الأمر الإرهابيين وتدعم موقف المتطرفين؛ فالإسلام -كما سبق أن أكدت المملكة العربية السعودية في أكثر من محفل- براء من الإرهاب.

ثانيًا: يجب ألا يتم استخدام الحرب على الإرهاب ذريعة لانتهاك الحقوق، سواء كانت حقوق الأفراد أو حقوق الجماعات أو حقوق الأمم والدول.

ثالثًا: إن مواجهة الإرهاب والتطرف تتطلب منا جميعًا أكثر من أي وقت مضى الحرص على تكاتف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في سبيل نشر ثقافة التسامح وقيم الانفتاح والحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات واحترام القيم الدينية بما تشكله من تنوع وثراء للبشرية بأسرها، وبما يسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وقد أكدت القمة الدولية(*) حول الديمقراطية والإرهاب والأمن التي عقدت في ٨/١١/٢٠٠٥م في مدريد، على أن الإرهاب ظاهرة عالمية؛ لذلك لا سبيل للقضاء عليها إلا من خلال العمل الجماعي الدولي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن برامج التطوير والتحديث والتنمية لا يمكن أن تتم ما لم تتوافر لها الظروف والبيئة المناسبة، وفي مقدمتها توافر الأمن والاستقرار والسلام، وإن منطقة الشرق الأوسط تمثل أكثر المناطق في العالم معاناة من عدم الاستقرار وفقدان الأمن والسلام بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية.

* المؤتمر كان بعنوان (الديموقراطية من أجل عالم أكثر أمنًا).

ولما كانت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان الفلسطيني تشكل بنودًا في أعمال هذه اللجنة؛ فإن الأمر يدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات تحمل إسرائيل على تنفيذ ما يصدر من قرارات عن هذه اللجنة بما يجلب الأمن والاستقرار في المنطقة.

ونأمل، من ناحية أخرى، أن التحركات الأخيرة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط سوف تقود إلى تنفيذ مبادرة السلام العربية التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية، وتبنتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، وإلى تفعيل خارطة الطريق، وإلى إيقاف بناء الجدار العازل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي لا تزال إسرائيل ماضية في إقامته دون اكتراث بقرار محكمة العدل الدولية الذي أقر عدم شرعية هذا الجدار الفاصل.

ومن جانب آخر، فإن العراق الشقيق في حاجة ماسة إلى التعاون والدعم الدولي؛ ليتمكن من بسط الأمن وتحقيق الاستقرار وتعزيز سيادته ووحدة أراضيه. وفي هذا الخصوص فقد رحبت المملكة العربية السعودية بنجاح الانتخابات العراقية بوصفها خطوة أولى نحو بناء عراق موحد ومستقر يعيش بسلام مع نفسه ومع جيرانه، والمملكة بدورها كانت من أكبر المساهمين في دعم إعادة الإعمار في العراق من خلال مؤتمر مدريد للدول المانحة، الذي عقد يومي ٢٣ و٢٤ أكتوبر ٢٠٠٣م.

السيد الرئيس،

هناك كم هائل من الموضوعات والقضايا المعقدة المطروحة على جدول أعمال لجنتكم الموقرة، التي تتطلب تضافر الجهود وإخلاص النيات والجد في التطبيق. ولعل من أهم تلك القضايا مسألة الفقر، وما يقع تحتها من حقوق في الحياة والغذاء والدواء والتعليم وإيجاد البيئة الصالحة التي تدعو إلى التسامح، وتنبذ الإرهاب على أساس أن الجوع والفقر والتهميش له دور في تغذية الفكر المتطرف والإرهابي. وهناك قضايا حيوية ومهمة أخرى كالعولمة وأثرها في التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ومسألة الحق في التنمية. ومما يحد من جهود الدول النامية في خفض الفقر وتحقيق أهداف الألفية التنموية هو التراجع في تنفيذ تعهدات الدول المتقدمة التي قطعتها على نفسها منذ سنوات بتخصيص ما نسبته ٧, ٠٪ من دخلها القومي للمساعدات التنموية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المملكة العربية السعودية أسهمت في تمويل جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول النامية، على الرغم من كونها دولة نامية وذات احتياجات مالية متزايدة، إضافة إلى إعفائها عددًا كبيرًا من الدول الفقيرة من الديون المستحقة عليها، التي بلغت ستة مليارات دولار. وتدعو المملكة في هذا الصدد الدول المانحة إلى المساعدة على التخفيف من عبء الديون الخارجية عن كاهل الدول الفقيرة ما سيعزز من الجهود التي تبذلها حكومات تلك الدول لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

ستظل لجنتكم هذه المنبر السامي لتكريم الإنسان وصونه وضمان حقوقه، وستبقى حقوق الإنسان بوابة العصر وطريق الشعوب نحو الغد؛ فلقد أصبحت لحقوق الإنسان مفاهيم واسعة ومضامين شاملة لا تقف عند حدود مقاومة التعذيب والعنصرية والحريات المكفولة في المواثيق الدولية، ولكنها تتجاوز ذلك إلى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية يقع في مقدمتها وجود حد أدنى من مستوى المعيشة الذي يحافظ على كرامة الإنسان، ويضمن حقوقه.

وفي هذا الإطار، فلقد قامت لجنتكم الموقرة هذه ومنذ إنشائها بأدوار فعالة على مر السنين، تم خلالها صياغة الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء آليات لتنفيذ مضامينها، وإنشاء لجان من الخبراء المختصين لمتابعة ذلك، وتطوير ما يحتاج منها إلى التطوير، وإن إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان كان داعمًا إيجابيًّا لأعمال لجنتكم الموقرة. وما أود التأكيد عليه هو أنه يجب على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي تشجيع وتطوير الدور المتنامي لهذه اللجنة ودعمها بكل السبل، دون الحاجة إلى إنشاء مناصب أو استحداث آليات ذات علاقة بحقوق الإنسان تكون خارج نطاق هذه اللجنة.

ولتحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها هذه اللجنة فلا بد من الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان

والمواثيق الدولية ذات الصلة، والعمل على تجنب تسييس عمل هذه اللجنة، ومعالجة قضاياها على قدم المساواة دون انتقائية أو ازدواجية. وفي هذا الصدد، فلعل من المناسب أن أقتبس بعض ما ذكره معالي الأمين العام للأمم المتحدة لدى افتتاحه أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، حيث قال: «جميع الدول في حاجة إلى إطار للقواعد العادلة، وهذا الإطار موجود؛ فقد وضعت الدول مجموعة هائلة من القواعد والقوانين من التجارة إلى الإرهاب، ومن قانون البحار إلى أسلحة الدمار الشامل. وهذا في حد ذاته إنجاز يشعرنا بالفخر، غير أن هذا الإطار تشوبه ثغرات، ويعتريه ضعف، فهو في غالب الأحيان ينفذ بشكل انتقائي، ويطبق بصورة تعسفية، ويفتقر إلى قوة الإنفاذ التي تحيل مجموعة القوانين إلى نظام قانوني فعال، وعندما تنعدم قدرة الإنفاذ يشعر كثيرون بأن الإطار لا يستخدم دائمًا بعدل أو بفاعلية، وعندما يُحتكم بشكل جاد إلى حكم القانون مثلما الحال في لجنة حقوق الإنسان؛ فإن مَن يتذرعون به لا يطبقون عادةً ما يعظون به، وعلى الذين يسعون إلى فرض الشرعية أن يجعلوا أنفسهم تجسيدًا لها، وعلى الذين يتذرعون بالقانون الدولي أن يطبقوه على أنفسهم».

السيد الرئيس،

الوفود الكرام،

إن المملكة العربية السعودية، أحد أعضاء لجنتكم، لن تدخر وسعًا في التعاون معكم ومع مكتب المفوض السامي في كل ما من

شأنه أن يعزز، ويحمي حقوق الإنسان، ونحن على ثقة بأن اجتماعنا هذا سيوفر فرصة ثمينة للتداول بشأن القضايا التي تمس حاضرنا ومستقبلنا، والتي تتطلب منا أكثر من أي وقت مضى، التكاتف والتآزر وتحقيق الأهداف السامية التي تتطلع إليها لجنتكم الموقرة، متمنيًا أن تكلل جهودها ومساعيها بالتوفيق والسداد.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية في الاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي في دورته الـ١٨ *

إذا كنا نسمع في كل يوم أن التطور المذهل في عالم التقنية والاتصالات والثورة المعرفية قد أدى إلى ظهور نظريات ومفاهيم جديدة فحواها أننا أصبحنا نعيش في عالم يسير نحو مزيد من التقارب، ونحو مزيد من الاعتماد المتبادل بين دوله ومجتمعاته، إذا كان هذا صحيحًا -وهناك من المؤشرات ما يدل على ذلك بالفعل- فإنه لا يصح، ولا يستقيم أبدًا أن يبنى هذا العالم الجديد على مفاهيم الصراع والعداء ومقولات التحكم والاستعلاء وإلغاء الآخر، بل إن المنطق يقول: إنه يجب أن يُبنى على مفاهيم التعاون والتكامل وأساليب الحوار والتفاهم. يؤكد ذلك، ويدعمه حقيقة أن المشكلات والقضايا الكبرى التي تواجه هذا العالم الجديد هي بالضرورة ذات طابع عالمي وأبعاد كونية، ولا يملك جانب واحد -مهما أوتي من العالم والتقدم والتطور- أن يواجهها منفردًا. بمعنى أننا جميعًا لا بد أن نكون شركاء متضامنين في مواجهة مشكلات ملحة مثل الإرهاب

* ألقيت المملكة العربية السعودية، في الدورة الـ١٨ للاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي، بلجيكا- بروكسل، ٢٠ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ، الموافق ٢٦ مايو ٢٠٠٨م.

وقضايا البيئة والمخدرات والأمراض والجهل والفقر، بل وحتى في بعض القضايا الاجتماعية مثل التفكك العائلي وتدهور القيم الاجتماعية. إذا استطعنا تحقيق ذلك انتفى القول بالصراع والعداء بين الحضارات والثقافات والأديان، وحل التجاذب محل التنافر، وساد الحوار بين الحضارات والديانات، وأمكن تعايش السيادات والثقافات بما يحقق المصالح المشروعة المشتركة في إطار محكم ما يمكن أن نسميه الأمن الحضاري.

إن هذا الموضوع أصبح يحظى بعناية متزايدة من جميع دولنا في مجلس التعاون، وهناك حركة ملحوظة من النشاط والعمل في هذا الاتجاه، وأصبح شيئًا مألوفًا أن تعقد في دولنا مؤتمرات وندوات لتكريس هذا التوجه وإلقاء المزيد من الأضواء عليه وإبراز أهميته، ولعل آخر تلك المنتديات أو المؤتمرات هو (مؤتمر الدوحة السادس لحوار الأديان الذي عقد في) الدوحة عاصمة دولة قطر (يومي ١٣ و١٤ مايو ٢٠٠٨م).

في هذا الإطار أيضًا جاءت دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وذلك بهدف إزالة حالة الاحتقان التي تعيشها المجتمعات الإنسانية، ومعالجة حالات الظلم والعداوة والكراهية، ومواجهة ظاهرة التطرف والعنف ومحاولة إقصاء الآخر. وأهمية هذه الدعوة تكمن في كونها تأتي في ظل ظروف دولية بالغة الدقة شهدت بروز معطيات جديدة ومقولات صدامية كصراع الحضارات وصراع الأديان والثقافات. وقد ألقت هذه الظاهرة بظلالها على العلاقات بين الدول والشعوب،

وأدت إلى بروز مشكلات دولية جديدة، بل إنها أضفت المزيد من التعقيدات على المشكلات والأزمات الدولية القائمة، ما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

وتنطلق رؤية خادم الحرمين الشريفين (الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله) من عنصرين رئيسين:

- العنصر الأول، الانفتاح بين أتباع الديانات والثقافات والشعوب، لتأسيس علاقات نموذجية فيما بينها تقوم على الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل، وذلك بتأصيل الأسس الجامعة والقواسم المشتركة بين الأديان والثقافات، باعتبارها تنهل من منهل واحد، يحث على الخير والصلاح، وينبذ الشر بجميع أشكاله وصوره، وهي المبادئ التي تشكل جوهر وأصل الرسالة الإلهية للبشرية جمعاء، التي لم تتبدل، أو تتغير بتغير الأنبياء والرسل.
- التركيز على تأصيل هذه المبادئ، بدءًا من الأسرة التي تعدّ حجر الزاوية في بناء المجتمعات السليمة، وتشكل في مجملها الأسرة الدولية، وهو ما من شأنه تحقيق التعايش السلمي فيما بينها.

تفاعلًا مع دعوة خادم الحرمين الشريفين، دعت رابطة العالم الإسلامي إلى عقد مؤتمر إسلامي عالمي للحوار (خلال الفترة بين ٤-٦ يونيو ٢٠٠٨م في مكة المكرمة) برعاية خادم الحرمين الشريفين، وسيجمع أبرز علماء الأمة الإسلامية وفقهائها من جميع

الدول والتيارات والمذاهب ومن مختلف أنحاء العالم؛ ليكون المؤتمر منطلقًا للبدء في الحوار بين أتباع الديانات والثقافات.

إن دعوة خادم الحرمين الشريفين تشكل دعمًا لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي نصت على تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، ومنع حالات التعصب والتمييز والتحريض على كراهية أفراد أي من الطوائف أو أتباع الديانات والمعتقدات، وطالبت المواثيق وسائل الإعلام بتهيئة بيئة تفضي إلى تفاهم أفضل بين جميع الأديان والمعتقدات والثقافات والشعوب.

ختامًا، لا يفوتني في هذا الصدد أن أعبر عن تقدير المملكة العربية السعودية للاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه الدعوة، وردود الفعل الإيجابية للأوساط الدولية بجميع فئاتها الرسمية والمدنية، ما يؤكد حاجة المجتمعات الإنسانية وتطلعها إلى تحقيق هذه الرؤية.

* * * *

مداخلة حول عملية السلام في الشرق الأوسط*

بداية يسرني أن أهنئ قطر الشقيقة على تبوئها رئاسة مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ومن ثم قيادة الجانب الخليجي في الاجتماع الراهن للمجلس الوزاري الخليجي - الأوروبي المشترك.

ولا يفوتني التنويه بجهود البرتغال، وسلوفينيا، ومالطا في سياق التمهيد والإعداد لانعقاد المؤتمر الوزاري العربي - الأوروبي الذي استضافته دولة مالطا في شهر فبراير (٢٠٠٨م) والذي دشن مرحلة جديدة في العلاقات العربية - الأوروبية.

وإذا كانت عملية السلام في الشرق الأوسط قد استقطبت اهتمامنا في اجتماع مالطا، فإن هذا الموضوع كان وما زال يشغل بندًا مهمًّا في جميع اللقاءات التي جرت بين مجموعتنا منذ ذلك الحين. جميعنا يدرك أن حل النزاع العربي- الإسرائيلي وعلى نحو خاص القضية الفلسطينية يشكل المدخل الطبيعي لإرساء دعائم الأمن

* ألقيت حول عملية السلام في الشرق الأوسط، في الدورة (١٨) للاجتماع الوزاري الخليجي الأوروبي مملكة بلجيكا - بروكسل، ٢٠-٢١ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ، الموافقان ٢٥-٢٦ مايو ٢٠٠٨م.

والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط التي دونها لا يمكن للتعاون الأوروبي - العربي في مختلف أطره ومستوياته أن يبلغ مداه وعمقه على نحو ما ننشده، ونتطلع إليه.

إن تأخر التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية في مختلف جوانبها واستمرار وضع العقبات والعراقيل أمام مسيرة السلام، يشكل الباعث الأكبر لتنامي حالات الاضطراب والتوتر التي ينوء بها هذا الجزء الحيوي من عالمنا، ويهيئ لكل من يريد استغلال هذا الوضع الفرصة لتحقيق مآربه وأغراضه.

ومع ذلك، فكلنا يدرك المدى الذي ذهب إليه الجانب العربي في التأكيد على تبني خيار السلام بوصفه هدفًا إستراتيجيًّا لا رجعة عنه. ولقد جاءت مبادرة السلام العربية لتؤكد هذا المنحى دون شك.

وجاءت المشاركة العربية في مؤتمر أنابوليس على خلفية ما وردنا من تأكيدات حول أن هذا المؤتمر سيتبنى منهجية جديدة للتعامل مع هذا النزاع قوامها التركيز على القضايا الأساسية بدلًا من تبديد الجهد والوقت في المسائل الإجرائية، والتأكيد على أهمية وضع إطار زمني محدد لتحقيق رؤية الدولتين المتجاورتين فلسطين وإسرائيل.

لكننا نجد الوضع اليوم -مع الأسف- يصطدم بالتعقيدات والعقبات نفسها التي أجهضت جميع جهود السلام السابقة الناجمة عن نهج الحكومة الإسرائيلية في تعاطيها مع النزاع وإفرازاته؛ فبدلًا من التزام حكومة إسرائيل بروحية أنابوليس القاضية بتجميد الاستيطان ورفع الحصار والحواجز ووقف بناء الجدار، نجدها

مستمرة في سياسات الأمر الواقع والإجراءات الأحادية الجانب، مع إدراكنا جميعًا أن هذه السياسات ستعني حتمًا استحالة تحقيق السلام وإطالة أمد النزاع.

إن من السهل جدًّا أن يُلقى اللوم على الجانب الضعيف في هذه المعادلة، وهو الشعب الفلسطيني مع كل المعاناة المريرة التي يجتازها، وأن يجري تجاهل كل ما تقوم به إسرائيل من ممارسات وإجراءات أقل ما يقال عنها: إنها تدق إسفينًا في عملية السلام. إن ما نتوقعه من أصدقائنا في الاتحاد الأوروبي ألا يكتفوا فقط بتقديم المساعدات الإنسانية لشعب فلسطين مع تقديرنا لما يقومون به في هذا الشأن، بل والتحرك الفاعل في إطار اللجنة الرباعية والمنظمات الدولية لحمل إسرائيل على الالتزام بأسس العملية السلمية ومبادئها وفقًا لمتطلبات الشرعية الدولية.

وكلنا أمل أن الأجواء الإيجابية التي تسود المنطقة الآن، وخصوصًا بعد إنهاء الأزمة اللبنانية بنجاح، أن تنعكس بشكل إيجابي على قضية السلام في الشرق الأوسط، خاصة أنها القضية الجوهرية في المنطقة التي لا يمكن من دون إيجاد حل عادل وشامل لها أن يتحقق الأمن والسلم والاستقرار في هذه المنطقة.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية في مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية*

ها نحن نجتمع مرة أخرى لنتدارس تبعات عدوان إسرائيلي جديد. إن الجريمة النكراء التي ارتكبتها إسرائيل منذ يومين (في ٣١ مايو ٢٠١٠م) إثر هجوم قواتها على أسطول الحرية الذي كان متوجهًا إلى قطاع غزة؛ لكسر الحصار المفروض عليها من قبل السلطات الإسرائيلية، تُعدّ بكل المقاييس عملًا من أعمال القرصنة البحرية وإرهاب الدولة؛ لأن إسرائيل بإقدامها على إزهاق أرواح المدنيين الأبرياء الذين كانوا على متن الأسطول قد اعتدت في واقع الأمر على القانون الدولي العام، وعلى القانون الدولي الإنساني بصفة خاصة. إن هذا العدوان الغاشم من قبل إسرائيل، إضافة إلى إصرارها على تجويع الشعب الفلسطيني ومنع كل وسائل الإغاثة الإنسانية عنه، وإمعانها في قتل الأبرياء، يعكس بكل وضوح وجلاء الممارسات غير

* ألقيت أمام مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية، القاهرة ، بتاريخ ٢/٦/٢٠١٠م.

الإنسانية التي دأبت على اتباعها، ويدل دلالة قاطعة على تحديها السافر للضمير العالمي وللرأي العام الدولي بصفة عامة.

أيها الإخوة الكرام،

إن المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل لم تكن لتحدث لولا الصمت الدولي الرهيب تجاه تصرفاتها وممارساتها اللاإنسانية، وذلك أدى إلى ترسيخ قناعة إسرائيل بأنها خارج نطاق المساءلة القانونية الدولية، ومن ثم فلا رادع يمنعها من استخدام كل الوسائل والأساليب الإجرامية واللاإنسانية، ومنها استخدام القوة العسكرية المفرطة ضد مدنيين أبرياء كان هدفهم إغاثة سكان غزة الرازحين تحت الحصار الإسرائيلي الجائر. إن هذا الصمت الدولي على جرائم إسرائيل جعلها كالقاتل الذي بات يستمرئ القتل بعد أن أمن طويلًا من العقاب، ورسّخ توجه إسرائيل العدواني، وجعل منه سياسة ومنهجًا وأسلوبًا في التعامل والممارسة.

أيها الإخوة الأفاضل،

إن تبعات هذه الجريمة ستكون لها انعكاسات خطيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها؛ لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته تجاه هذا الاعتداء وتجاه السياسة الهمجية التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلى الالتزام بتسهيل دخول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ونطالب مجلس الأمن واللجنة الرباعية بالتدخل الفوري والحازم لملاحقة

المسؤولين الإسرائيليين عن هذا الاعتداء تمهيدًا لإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وإننا ننتهز هذه الفرصة لكي نعبر عن تعازينا لذوي الضحايا الذين قضوا على يد الغدر والإرهاب الإسرائيلية، ونتمنى لجميع المصابين الشفاء العاجل، وكذلك الإطلاق الفوري لسراح الركاب الذين لا يزالون محتجزين رهائن لدى السلطات الإسرائيلية. ونعرب عن تضامننا مع الجمهورية التركية الشقيقة، ونشيد بمواقفها الشجاعة الداعمة للحق والعدالة.

أيها الإخوة الكرام،

لقد سكت العالم طويلًا على الجرائم الإسرائيلية المتكررة ضد الشعب الفلسطيني الصامد، فهل يسكت الآن على هذه الجريمة الجديدة ضد أناس أبرياء جاؤوا من خارج المنطقة ليمدوا يد العون والمساعدة للشعب الفلسطيني؟ لا يمكن بأي حال من الأحوال ونحن أمام هذا العدوان الإسرائيلي الجديد، وإزاء هذه الحالة المأساوية، وفي مقابل هذا العمل الإجرامي الشنيع، الاكتفاء بالإدانة والشجب والاستنكار، لا بد من إنزال العقوبة الرادعة على المتسبب في هذه المجزرة، لا بد من إرغامه على وضع حد للعدوان والقتل والسلوك الهمجي والممارسات اللاإنسانية، لا بد من إجباره على الرضوخ لمنطق السلام ومستلزمات الأمن ودواعي الاستقرار.

إن كل موقف أقل من ذلك سوف يشجع القاتل على المزيد من القتل، والإمعان في انتهاك المواثيق والمبادئ والأعراف الدولية.

إن كل رد فعل أقل من ذلك سوف يدفع المنطقة إلى المزيد من التطرف والعنف والإرهاب.

لقد آن الأوان لكي ينال الجاني العقاب الرادع على جنايته، ولقد آن الأوان لكي يدفع المعتدي ثمن عدوانه.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للدول الأقل نموًّا*

يشرفني في مستهل هذه الكلمة أن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وتمنياته بنجاح أعمال مؤتمركم المهم هذا، ويسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الجمهورية التركية الشقيقة، رئيسًا وحكومةً وشعبًا، على ما لقيناه من حسن الوفادة وكرم الضيافة، وما شهدناه من تنظيم متقن لأعمال المؤتمر.

السيدات والسادة،

تواجه الدول الأقل نموًّا تحديات عدة في سعيها لتوفير حياة كريمة لشعوبها تليق بمقام الإنسان الذي كرّم الله خلقه؛ ولذلك لم يكن مستغربًا حرص المجتمع الدولي منذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٧٦٨ (xxvi) في ١٨ نوفمبر ١٩٧١م، على مواصلة الاهتمام بقضايا التنمية في الدول الأقل نموًّا والسعي إلى حشد جميع

* ألقيت في المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للدول الأقل نموًّا، إسطنبول - الجمهورية التركية، بتاريخ٦-١٠ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ، الموافق ٩-١٣ مايو ٢٠١١م.

أوجه الدعم والمساعدة لها؛ لتمكينها من تحقيق تطلعاتها التنموية. وفي سبيل ذلك الهدف عُقدت ثلاثة مؤتمرات سابقة للأمم المتحدة بخصوص الدول الأقل نموًّا، في باريس عامي ١٩٨١م، و١٩٩٠م، وبروكسل عام ٢٠٠١م. وحرصت قمة الألفية أن يكون أول أهدافها القضاء على الفقر والجوع وتخفيض معدل الوفيات للأطفال ومكافحة الأمراض وتطوير شراكة عالمية للتنمية.

السيدات والسادة،

كنت أتطلع لأن يكون حضورنا في هذا المؤتمر ونحن جميعًا نعبر عن السعادة بتحقيق نتائج ملموسة، في ظل الجهود المحمودة التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة الدول الأقل نموًّا. ولكن -مع شديد الأسف- لم تتحقق بعدُ تلك النتائج؛ فعدد الدول الأقل نموًّا تضاعف من ٢٤ دولة، وفقًا لأول قائمة صادرة في عام ١٩٧١م، ليصبح ٤٨ دولة استنادًا لمؤشر يناير ٢٠١١م. وخلال كل هذه السنوات لم تتمكن إلا أربع دول فقط من أن ترتقي بنفسها من قائمة الدول الأقل نموًّا للدول النامية.

وإنه لمن المؤلم أن المرحلة التي تعيشها الدول الأقل نموًّا اليوم تشهد نموًّا سكانيًّا متسارعًا مثقلًا بمشكلات التخلف والفقر والبطالة والأمية وانتشار الأوبئة والأمراض وعبء المديونية وتحديات التنمية. ومعاناة الإنسان هناك مستمرة، بل إنها زادت حدةً، وخصوصًا بعد الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨م التي لا يزال العالم يعاني تبعاتها، والتي أدت إلى استمرار التراجع في تنفيذ تعهدات التنمية

التي قطعتها الدول المتقدمة على نفسها منذ سنوات بتخصيص ما نسبته ٧, ٠٪ من دخلها القومي للمساعدات التنموية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أصبحنا نشهد في السنوات الأخيرة تزايدًا للنزعات الحمائية لدى بعض الدول، وذلك من خلال تبني قيود كمية وتقديم إعانات محلية ضخمة لمنتجاتها، ما أدى إلى الحد كثيرًا من قدرة الدول الأقل نموًّا على نفاذ صادراتها إلى الأسواق العالمية.

السيدات والسادة،

إن القضايا التي تواجهها الدول الأقل نموًّا والتحديات القائمة، هي بالحجم والاتساع ما يقتضي منا التبصر فيها وتحليل أسبابها بموضوعية وعمق، بحيث لا نكتفي بإلقاء الملامة ومسؤولية نشوئها على الطرف الآخر، بل يجب على الجميع، انطلاقًا من مبدأ تعزيز الشراكة الدولية وفرص الاستقرار والسلام في العالم، مضاعفة الجهود والجدية في البذل؛ فالمجتمع الدولي عليه التزام أخلاقي، وله مصلحة مشتركة، في مساعدة من لا تسعفهم إمكاناتهم في الاستفادة من فرص العولمة والانفتاح الاقتصادي، وإلا فسوف تصبح مشكلاتهم هي مشكلات الجميع.

إن التعاون في الالتزام بتنفيذ التعهدات وتقديم الدعم والمساعدات اللازمة، واستمرار إهدار الطاقات البشرية واستنزاف الموارد الطبيعية لدى الدول الأقل نموًّا، قد أدى جميعه إلى عدم الاستقرار والحروب والنزاعات في مناطقها. وهذا ما أسهم بدوره

في تعميق مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وإعاقة قدرة تلك الدول في اللحاق بركب الحضارة والنماء؛ لذلك يجب على المجتمع الدولي الالتزام التام بتنفيذ تعهداته تجاه تلك الدول، سواء من خلال تقديم المساعدات المباشرة أو غير المباشرة أو إسقاط وإعادة جدولة ديونها. ويقع أيضًا على عاتق الدول المتقدمة عبء تبديد مخاوف تلك الدول وشكوكها تجاه عدالة النظام التجاري العالمي، بتبني قواعد عادلة للتجارة الدولية تضمن فتح الأسواق أمام صادراتها وعدم تبني تدابير وقيود مجحفة تعيق تدفقها.

في حين يقع على عاتق حكومات الدول الأقل نموًّا عبء العمل الحثيث على بناء المؤسسات والأطر التنظيمية وإيجاد بيئة مواتية من خلال تفعيل آليات اقتصاد السوق. وعلى الدول كافة والمؤسسات المالية الدولية مواصلة المساعي لمساعدة تلك الدول في تبني السياسات الاقتصادية الملائمة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بدعم التنمية.

السيدات والسادة،

إن المملكة العربية السعودية انطلاقًا مما تمليه عليها تعاليم دينها الإسلامي الحنيف، واستشعارًا منها بمسؤولياتها الدولية والأخلاقية تجاه الدول الأقل نموًّا، اهتمت بالغ الاهتمام بدفع عجلة التنمية بتلك الدول، حيث بلغ إجمالي ما قدمته من مساعدات غير مستردة وقروض ميسرة خلال العقود الثلاثة الماضية ما يقارب ١٠٠ مليار دولار، استفاد منها ٩٥ دولة نامية في مختلف قارات العالم.

وشملت تلك المساعدات القطاعات الأساسية للتنمية من صحة، وتعليم، وبنية أساسية.

واستمرارًا لنهج المملكة في دعم العمل التنموي، وسعيًا منها للتخفيف من وطأة الفقر والسعي إلى استئصال الأمراض والأوبئة، أعلنت عن مساهمتها بمبلغ مليار دولار في صندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي. ولم تتردد في الاستجابة لنداء المجتمع الدولي بتمويل مشروعات التعليم في الدول النامية، بما يسهم في توفير فرص التعليم الابتدائي الإلزامي لجميع الأطفال بحلول عام ٢٠١٥م. حيث أعلنت، في القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة عام ٢٠٠٥م، عن تخصيص مليار دولار أمريكي لمكافحة الأمية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي من خلال الصندوق السعودي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية. وأعلنت عن تبرعها بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار أمريكي بوصفه قروضًا إنمائية ميسرة لمشروعات التعليم في الدول النامية والأقل نموًّا عن طريق الصندوق السعودي للتنمية وبشكل موازٍ لمبادرة المسار السريع لتحقيق هدف التعليم للجميع، إضافة إلى تقديم المنح الدراسية المجانية لمواطني الدول النامية والأقل نموًّا لمساعدتهم في التحصيل العلمي؛ لكي يسهموا في عملية التنمية في بلدانهم.

وحيث إن قضايا الأمن الغذائي وارتفاع السلع الأساسية أصبحت مصدرًا لقلق الكثير من الدول والشعوب، وإسهامًا من المملكة العربية السعودية في دعم الجهود الدولية لمواجهة أزمة الغذاء العالمية والتخفيف من آثارها، فقد تبرعت في عام ٢٠٠٨م بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار لدعم

جهود برنامج الغذاء العالمي في مساعدة الدول المحتاجة على مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، استفادت منه (٦٢) دولة.

واستشعارًا من المملكة العربية السعودية بالمسؤولية وضرورة التعاون الدولي في موضوع الطاقة الذي يهم شعوب العالم كافة، وإدراكًا منها بضرورة مساعدة شعوب الدول الأقل نموًّا، أطلق خادم الحرمين الشريفين مبادرة الطاقة من أجل الفقراء، وهدفها تمكين من يحتاج لمواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة. وتحقيقًا لذلك الهدف تم الإعلان عن تخصيص مبلغ (٥٠٠) مليون دولار أمريكي لقروض ميسرة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية لتمويل المشروعات التي تساعد الدول النامية والأقل نموًّا في الحصول على الطاقة.

أما في مجال الإعفاء من الديون، فقد سبق للمملكة أن تنازلت عما يزيد على ستة مليارات دولار أمريكي من ديونها المستحقة على الدول الأقل نموًّا. وأسهمت بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون لدى صندوق النقد الدولي، بل إن المملكة بادرت بإعفاء عدد من تلك الدول من الديون المستحقة عليها حتى قبل انطلاق المبادرة الدولية في هذا الشأن.

والمملكة العربية السعودية، من خلال موقعها بوصفها دولة عضوًا في مجموعة العشرين، أكدت دومًا على رفضها التام لتبني السياسات الحمائية وفرض العراقيل أمام انسياب حركة التجارة العالمية، بوصفها حلولًا لتجاوز تداعيات الأزمة المالية الدولية، وسعت إلى تأكيد ضرورة معالجة تداعيات تلك الأزمة على الدول الأقل نموًّا، التي تزداد معاناتها

يومًا بعد يوم. وناشدت الدول المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية القيام بدورها في هذا المقام من خلال توفير الدعم اللازم.

السيدات والسادة،

إن شعوب الدول الأقل نموًّا تتطلع إلى هذا المؤتمر المهم يحدوها الأمل في أن تكون قراراته على المستوى الذي يحقق لها طموحاتها في العيش في أمان من الخوف والجوع، وبما يوفر للأجيال القادمة حياة أفضل وغدًا أكثر إشراقًا وطمأنينة. وأؤكد لكم أن أي مساع تبذل لمساعدة الدول الأقل نموًّا سوف تكون ذات مردود كبير في طريق القضاء على مثلث الألم والشر: الفقر، والأمية، والمرض.

وختامًا، أكرر شكري لكل من بذل جهدًا في الإعداد والتنظيم، وأخص بالشكر الجمهورية التركية ومنظمة الأمم المتحدة، وأشكر جميع المشاركين، مؤملًا أن يخرج مؤتمرنا بما يسهم في إعادة بناء المسار التنموي في الدول الأقل نموًّا؛ تحقيقًا لتطلعات شعوبها.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الثالث*

أود بادئ ذي بدء أن أتقدم بالشكر لكل من أسهم في حسن الإعداد والترتيب لهذا الاجتماع الثالث لوزراء خارجية دول جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، وأخص بالذكر كلًّا من أصحاب المعالي السيد/ إيفانجيلوس فينيزيلوس نائب رئيس الوزراء وزير خارجية اليونان، ووزير خارجية المملكة المغربية الشقيقة السيد/ صلاح الدين مزوار، والبارونة/ كاثرين آشتون الممثل الأعلى ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، والدكتور/ نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية.

إن مكان اجتماعنا وزمانه هذين يحملان دلالات مهمة لا تخفى على الجميع؛ فنحن نجتمع في أثينا العاصمة الجميلة والعريقة، وهي خير مجسد لتاريخ طويل من الصلات المشتركة والتفاعلات المتبادلة بين العالم العربي وأوروبا. وإننا نجتمع في وقت يستشعر فيه الجانبان العربي والأوروبي عظم الحاجة إلى تطوير التعاون بينهما

* ألقيت في الاجتماع الوزاري العربي - الأوروبي الثالث، أثينا، بتاريخ الثلاثاء ١٣ شعبان ١٤٣٥هـ،الموافق ١١ يونيو ٢٠١٤م.

وتعميقه ومأسسته بما يحقق المصالح المشتركة، ويتصدى للأخطار التي نواجهها جميعًا.

إن العالم العربي يمر بفترة حرجة تتصاعد فيها الأصوات المعبرة عن حاجات الشعوب وتطلعاتها من جهة، وتتنامى فيها الأخطار والتدخلات التي تهدد أمنه واستقراره، ومن ثم تعرقل تنميته ورفاهيته. وأوروبا تمر أيضًا بمرحلة حرجة تتعدد فيها الأزمات الاقتصادية والمالية من جهة، وتتنامى فيها الأصوات الداعية إلى التعصب والعنصرية والإساءة إلى الرموز والمعتقدات الدينية من جهة أخرى. لكن هذا الواقع المضطرب لا ينبغي أن يدفع أيًّا منا للانكفاء والعزلة، بل يجب أن يمنحنا دوافع إضافية للسعي لتطوير آليات الحوار والتعاون بين العالم العربي وأوروبا. إن فترات الأزمات والتحولات هي المقياس الحقيقي للصداقة والتعاون بين الدول كما بين الأفراد.

إن تحقيق التطلعات المشروعة للشعوب العربية في الحرية والكرامة والرفاهية يمثل أهم الواجبات وأولى الأولويات لأي إنسان عربي مخلص، لكنه يتطلب الحفاظ على الأمن والاستقرار وسد المنافذ أمام محاولات استغلال الأزمات من جماعة إرهابية متطرفة، أو من جهات خارجية تسعى لتوسيع هيمنتها عبر تدخلاتها التي تمول وتدرب وتسلح ميليشيات تشعل الفتن والدمار، وتقوض الوحدة الوطنية. إن الجماعات الإرهابية والميليشيات الطائفية والتدخلات الخارجية ليست السبيل لتلبية التطلعات المشروعة للشعوب العربية، بل هي، مجتمعةً ومنفردةً، السبيل الأكيد لنشر الدمار والخراب

على حساب الشعوب العربية. وهذا تحديدًا هو المضمون الذي عبرت عنه كلمات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، يحفظه الله، المباركة والمهنئة والداعمة للأشقاء في مصر. ونحن بدورنا ندعو أصدقاءنا الأوروبيين لتعزيز شراكتهم معنا في دعم الأمن والاستقرار والرفاهية لجميع أرجاء العالم العربي، والتصدي المشترك للإرهاب والتطرف والتدخلات الخارجية الداعمة له.

لقد كان للمملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين دور رائد في تقديم مبادرة السلام العربية التي تبنتها جامعة الدول العربية، وفي دعم كل مبادرات ومفاوضات السلام الهادفة لتحقيق حل الدولتين بما يحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلال طال أمده. لكننا بدلًا من أن نجد شريكًا للسلام لا نزال نواجه المزيد من الممارسات الإسرائيلية العدائية والاستيطانية والأحادية. ونحن ندعو أصدقاءنا الأوروبيين إلى ترجمة بياناتهم إلى وقائع، عبر الترحيب الكامل بانضمام فلسطين للأمم المتحدة وكثير من المنظمات والاتفاقيات الدولية، وعبر فرض مقاطعة شاملة لمنتجات المستوطنات الإسرائيلية، باعتبارها مخالفة مباشرة وصريحة للقانون الدولي والشرعية الدولية.

نجتمع اليوم فيما تستمر معاناة الشعب السوري من المذابح اليومية بيد نظام فقد كل معيار أخلاقي أو وطني ضد شعبه الأعزل، بمن فيهم النساء والأطفال. إن هذه الجرائم التاريخية المستمرة أمام أعيننا ينبغي أن تضعنا جميعًا أمام مسؤولياتنا الأخلاقية والقانونية، فهذه الجرائم ضد الإنسانية ما كانت لتستمر لو اضطلع مجلس الأمن

بمسؤولياته، ولو لم يتخاذل المجتمع الدولي عن توفير الحماية للشعب السوري الأعزل. إن الشعب السوري لا تسعفه البيانات والخطب، وهو يواجه ثلاثة أعداء في وقت واحد: فمن جهة هناك النظام وصواريخه وطائراته وبراميله المتفجرة وأسلحته الكيماوية، ومن جهة ثانية هناك التدخلات الخارجية السافرة التي حولت سوريا إلى دولة محتلة، ومن جهة ثالثة هناك جماعات الإرهاب الإجرامية التي تعيث في الأرض فسادًا ودمارًا وتخريبًا. إن السلام في سوريا لن يتحقق إلا بتغيير موازين القوى، ودعم الممثلين الشرعيين للشعب السوري، بكل طوائفه وأديانه وأقوامه، بما يمكنهم من حماية أنفسهم في وجه الحلف الثلاثي المجرم.

إن المملكة العربية السعودية لم تكتفِ بمواجهة الإرهاب الذي حاول العبث بأمنها وأمان مواطنيها، بل بادرت منذ وقت مبكر بالدعوة لتعزيز التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب، سواءً عبر الاتفاقيات الثنائية أو على مستوى المنظمات الدولية مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأمم المتحدة. وقدم خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله- المبادرة تلو الأخرى في سبيل ترسيخ قيم الحوار والتعاون والتعدد، ونبذ خطابات التحريض والكراهية والإقصاء، والتصدي للمتطرفين ممن يسيئون عمدًا للأديان عبر تحريف مقاصدها لتخدم فكرهم الإرهابي المجرم. ومن هنا جاء تأسيس مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا (في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م) خير تجسيد

للتعاون العربي الأوروبي في نشر قيم الحوار والتعاون والتسامح بين الممثلين الفعليين لجميع الديانات، بعيدًا عن أي تدخلات سياسية.

ختامًا، أجدد شكري للأصدقاء في اليونان على استضافتهم لهذا الاجتماع المهم في ظل رئاستهم الدورية للاتحاد الأوروبي.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية، لمؤتمر: (متحدون لمناهضة العنف باسم الدين)

إنه لمن دواعي سروري: أن أشارك في هذا اللقاء: (متحدون لمناهضة العنف باسم الدين) في دورته الثانية، التي خصصت لبحث موضوع (احترام التنوع، وتعزيز التعايش تحت مظلة المواطنة المشتركة) *، ويسرني أن أغتنم هذه الفرصة، لأتقدم بالتهنئة لمعالي الأمين العام، ومنسوبي المركز، ومجلس الأطراف، ومجلس الإدارة، بمناسبة مرور خمس سنوات على إنشاء هذا الصرح المهم، شهدنا خلالها جهودًا متميزة، أُنجِزَتْ من قبل المركز للتقريب بين الشعوب والثقافات، من خلال الندوات والمؤتمرات، وورش العمل، التي غطَّتْ أكثر من عشرين دولة حول العالم، إن هذه الإنجازات والجهود المستنيرة تعكس الالتزام الكبير، الذي تبذله الدول الأعضاء والقيادات الدينية، لنجاح هذا المركز، وأبارك أيضًا للمركز حصوله

* ألقيت في مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا- عاصمة النمسا، بتاريخ ١٤٣٩/٥/١٢هـ الموافق ٢٠١٨/٢/٢٨م.

على جائزة منظمة مبادرة الأديان المتحدة الإفريقية (URI)، تقديرًا لمساهمته في إحياء منتدى الاتحاد الإفريقي للحوار بين أتباع الديانات، ولجهوده المميزة في مجالات تعزيز الحوار بينهم.

الإخوة الحضور:

من أرض السلام... من المملكة العربية السعودية، التي انطلقت منها مبادرة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات منذ أكثر من عقد من الزمان، يشرفني أن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين، الساعيين بكل جهد وإخلاص، لأن ينعم العالم بالأمن والوئام والسلام والاستقرار، ولأن تسود قيم الحق والعدل والمساواة والتسامح والأخوة الإنسانية جميع أرجاء المعمورة.

نجتمع اليوم للتأكيد على عالمية القيم الإنسانية التي دعت إليها جميع الأديان والمعتقدات، وعلى أن استخدام الدين؛ أي دين، لتبرير العنف بجميع أشكاله، هو خطيئة كبرى، وأن ربط العنف والإرهاب بدين معين هو خطيئة أكبر، وللتأكيد أيضًا على أن الرسالات السماوية الخالدة التي جاءت بها الأديان، وعبرت عنها مختلف الثقافات، تتفق جميعها على تجريم كل فعل يضر بالإنسان، أيًّا كانت عقيدته أو جنسيته أو عرقه، واجتماعنا هذا يشكل في حد ذاته خطوة في التصدي لهذا الواقع الصعب والمستشري في عالمنا، ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو مؤتمركم هذا إلى تبني التوصيات اللازمة، التي تتناسب مع أهمية قضية تعزيز التنوع والمواطنة المشتركة، في ظل

تصاعد العنف والتطرف والإرهاب، وربط ذلك بالأديان وأتباعها، ونحن على يقين بأن القيادات الحاضرة والمشاركة في هذا الاجتماع قادرة على تشخيص هذه القضايا، وطرح الأفكار حول وسائل وسبل علاجها والقضاء عليها.

أيها الحضور الكريم،

لا شك أنكم تدركون حجم الأخطار المحدقة بعالمنا المعاصر، من جراء انتشار الأفكار المتطرفة، التي تدعو إلى الكراهية والإقصاء، وتتبنى التحريض العنصري، واستفزاز العاطفة الدينية والطائفية، وتعلمون أن مثل هذه الأفكار هي التي تولد العنف، وأن العنف بدوره هو الذي يقود إلى الإرهاب، وذلك في حلقات متصلة ومرتبطة بعضها ببعض، لذلك فإن التغاضي عن مواجهة ممارسات التطرف والعنف باسم الدين، أو التساهل معها تحت أي ذريعة من الذرائع من شأنه المساعدة على انتشارها واستفحال خطرها.

ومما يزيد في خطورة هذا الأمر هو أن المواجهة مع هذه الأفكار والممارسات تختلف في عالم اليوم اختلافًا نوعيًّا عما كان عليه الحال في عالم الأمس، حيث من الملاحظ أن الممارسات الداعية إلى التطرف والعنف باسم الدين، أصبحت اليوم تتمدد، وتنتشر عبر عالم افتراضي استطاعت من خلاله أن تتجاوز الحدود، وتختصر المسافات، إن تغريدة واحدة عبر مئات الحسابات في شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت توازي في قوتها وسرعة انتشارها ما لا يحصى من أعداد المنصات الدينية التقليدية.

ما الذي ينبغي عمله إذن لمواجهة هذه الأوضاع، ولدرء تلك الأخطار؟

بادئ ذي بدء، لا بد من تكريس الدعوة إلى احترام الآخر، وتفهم سنة الخالق عَزَّوَجَلَّ في الاختلاف والتنوع والتعددية، والعمل على تعزيز قيم السلام والوئام، وعلى نشر ثقافة التواصل الحضاري، وثقافة تبادل المحبة والاحترام الإنساني والأخلاقي، وثقافة الإيمان بالتنوع والاختلاف البشري، وثقافة التسامح والتعايش، ولا بد لنا، وبكل عزيمة وإصرار، من مواجهة الأصوات الداعية إلى صدام الحضارات والمتبنية لنداءات الكراهية والعنصرية.

ومن المهم والضروري أيضًا استنفار القيادات والمؤسسات الدينية والفكرية ذات العلاقة والتأثير، لكي تكون هي رأس الحربة في مواجهة الانحرافات الفكرية، التي تتخذ من الدين مظلة لها، فتقصي كل مخالف لأفكارها دون أن تُقيم أيَّ اعتبار أو وزن للآخرين.

وفي الوقت الذي لا ينبغي لنا فيه الاكتفاء بمجرد الشجب والاستنكار وإعلان البراءة من هذه الممارسات والأفكار، فإنه يجب علينا أن ندرك تمام الإدراك: أن لغة القوة الصلبة في مواجهة صراع الأفكار والثقافات كثيرًا ما تعود بالخسارة المادية والمعنوية. هذا إذا لم تزد في تعميق وتعقيد الصراع والصدام، لذلك فلا بد لنا من اللجوء إلى لغة القوة الناعمة؛ لغة الحكماء والعقلاء والمعتدلين، التي تؤمن بأن الأفكار لا تواجه إلا بالأفكار، وبأنه لا بد من اللجوء إلى نفس الوسائل والأدوات العلمية والتقنية، التي تستعملها تلك التيارات.

الإخوة والأخوات الحضور،

لم تغفل المملكة العربية السعودية في يوم من الأيام عن هذه الأخطار، وتلك التحديات، فلقد سعتْ دومًا من خلال مسيرة التنمية والرؤى الاستشرافية المستقبلية، التي تتبناها، إلى تطوير حاضرها، وبناء مستقبلها، متخذةً الوسطية سبيلًا، والاعتدال نهجًا، والحوار والتعايش أسلوبًا للحياة، معتزةً بثوابتها الوطنية، وقيمها الإنسانية النبيلة، ولقد عبر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله ورعاه- عن ذلك أبلغ تعبير، حين قال في إحدى المناسبات، وأنا أقتبس: «إنه لا مكان بيننا لمتطرف يرى الاعتدال انحلالًا، ويستغل عقيدتنا السمحة لتحقيق أهدافه، ولا مكان لمنحل يرى في حربنا على التطرف وسيلة لنشر الانحلال، واستغلال يسر الدين لتحقيق أهدافه».

إن المملكة العربية السعودية، ومنذ أن أسسها الملك عبدالعزيز آل سعود -طيب الله ثراه- تسعى لدعم السلام العالمي في كل مكان، واحترام كرامة الإنسان النابعة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، دين السلام والمحبة والعدل والتسامح والمساواة، دين الحضارة والعلم والخلق القويم، وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، فإن المملكة العربية السعودية لا تزالُ تواصلُ أدوارها الريادية والحضارية على الصعيد الدولي في ترسيخ التعايش والتسامح في ظل المواطنة المشتركة، عبر تعزيز جهودها لحفظ الأمن والسلم الدوليين، والحرص على تفعيل المبادرات الإنسانية المؤسسية

الداعمة لبناء السلام بالدرجة الأولى، ونشر ثقافة الحوار والتسامح بين الشعوب والأمم، ولخير البشرية جمعاء دون تمييز أو تفرقة.

وما زالت المملكة العربية السعودية -وستظل- تتطلع إلى تعزيز وتكثيف الجهود الدولية مع الحلفاء والأصدقاء، لمواجهة نزعة التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتأجيج الفتن الطائفية، وزعزعة الأمن والاستقرار الدوليين، ومكافحة الإرهاب، حتى يتم تجفيف منابعه واجتثاثه من جذوره.

وإن المملكة العربية السعودية بوصفها عضوًا فاعلًا في الأسرة الدولية، شاركت، ولا تزال تشارك، بفاعلية في مجال التنمية الدولية والإغاثة الإنسانية، وتؤدي واجبها الإنساني بجهود لافتة، تخفيفًا لمعاناة المحتاجين، من جراء الكوارث الطبيعية، أو بسبب الحروب، وذلك من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، الذي يكرِّس جهوده لتحقيق رسالة المملكة الإنسانية في هذه المجالات.

الإخوة والأخوات الكرام،

إنه لمن دواعي سروري أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن خالص شكر وتقدير حكومة بلادي لحكومة جمهورية النمسا، على احتضانها لهذه المنارة الحضارية، التي تضمنا اليوم في قلب مدينة فيينا، ألا وهي: (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات)، والشكر موصول لحكومة مملكة إسبانيا على تعاونها المثمر، الذي مكن لفعاليات هذا المركز من ترجمة الرؤى الإنسانية النبيلة إلى واقع ملموس، والشكر والتقدير كذلك إلى

شركاء النجاح اليوم، من دولة الفاتيكان مؤسسًا مراقبًا، والقيادات الدينية من مختلف الأديان والثقافات، الذين دعموا هذه الرؤى الإنسانية، وارتضوا تحمل المسؤولية، لترسيخ الحوار وتعزيز التعايش في ظل المواطنة المشتركة.

وفي الختام: نأمل أن يُترجم هذا اللقاءُ الدولي، الذي يجمع هذه القيادات الدينية رفيعة المستوى أهدافه المنشودة، وأن ينجح في ابتكار وسائل وأساليب وأسس جديدة، تساير الزمن، وتتماشى مع التطورات الحديثة لتُبنى على أساسها صروح التعايش السلمي في المجتمع الإنساني العالمي، ويحدونا الأمل في أن يضاعف المركز إسهاماته لبناء السلام، وتعزيز منظومة أخلاقية وإنسانية مشتركة.

أشكركم على حسن الإنصات، وأتمنى لكم دوام التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

* * * *

الفصل الثالث
أوراق علمية وبحثية

مجلس الشورى الحديث*

أود بادئ ذي بدء أن أقول لكم: إنه لشرف لو تعلمون عظيم أن يتحدث الإنسان عن خادم الحرمين الشريفين، وأن يجري هذا الحديث في رحاب مجلس الشورى، خصوصًا أن هناك علاقةً وثيقةً لا انفصام لها تربط بين المليك والمجلس لدرجة يمكن معها القول: إن إعادة تكوين المجلس في عهده رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعد أحد الإنجازات البارزة التي تميز هذا العهد الميمون.

ولعل هذا يقودنا إلى ملاحظة أنه على الرغم من أن العشرين عامًا التي انقضت منذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم قد حفلت بكمٍّ كبير من الإنجازات التي يصعب حصرها في هذه المناسبة، إلّا أنني أحسب أن ثلاثةً منها تظل هي الأكثر بريقًا وتوهجًا، وهي التي سطرها التاريخ له رَحِمَهُ ٱللَّهُ بمداد من ذهب بعد أن فرضت نفسها بوصفها علامات مضيئة، ليس بالنسبة إلى مسيرة هذه البلاد وأمنها واستقرارها وازدهارها

* ورقة ألقيت في ندوة مجلس الشورى الحديث، بمناسبة مرور عشرين عامًا على تولي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في المملكة، الرياض- المملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٥ شوال ١٤٢٢هـ، الموافق ديسمبر ٢٠٠١م.

فحسب، بل بالنسبة إلى كل ما من شأنه خدمة الإسلام والمسلمين، وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة وفي العالم بأسره.

وهذه الإنجازات الثلاثة هي:

أولًا: التوسعة الضخمة التي أمر بها رَحِمَهُ ٱللَّهُ للحرمين الشريفين والتي وضعته -بسببها- بلا ريب في مصاف العظماء في التاريخ الإسلامي الذين أسدوا مثل هذه الخدمات الجليلة لبلدهم ولدينهم ولأمتهم الإسلامية.

ثانيًا: الجهود الموفقة التي بذلها رَحِمَهُ ٱللَّهُ حتى تم تحرير دولة الكويت الشقيقة من الاحتلال الغاشم الذي تعرضت له، وما واكب ذلك من قرارات تاريخية حاسمة وشجاعة لا يملك اتخاذها من القادة والساسة إلا من أوتي درجةً عاليةً من الحس التاريخي، وقسطًا وافرًا من الحنكة السياسية وبعد النظر، ومقدرةً كبيرةً من الرؤية السليمة للأمور ولتطورات الأحداث.

ثالثًا: الأنظمة الثلاثة التي أصدرها رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ وهي النظام الأساس للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، ثم نظام مجلس الوزراء الجديد الصادر بتايخ ١٤١٤/٣/٣هـ، والتي تم بها استكمال الإطار النظامي للمؤسسات السياسية للدولة، وهو إطار يستند إلى الشريعة الإسلامية السمحة فيما يتعلق بالتشريع، وإلى تراث هذه الأمة فيما يتعلق بتنظيم التعامل، وإلى الاستئناس بتجارب الدول فيما يتعلق بالإجراءات المدنية، التي لا تتعارض مع ثوابت البلاد وركائزها الأساسية.

وإذا كانت دراسة كل نظام من هذه الأنظمة وتحليله وسبر أغواره تحتاج إلى شروحات مكثفة وتحليلات متعمقة تستحق أن تؤلف لها الكتب، وأن تخصص لها الدراسات، وأن تعقد لها الندوات، فإن تركيزنا في هذه الأمسية ينصب على منهج الشورى من حيث المبدأ بوصفه مفهومًا، ومن حيث التطبيق بوصفه نظامًا، ومن حيث الممارسة بوصفه مجلسًا.

وفي هذا الإطار، فإن العلماء والفقهاء والمفكرين يجمعون على أن الشورى في الإسلام قيمة إيمانية وفريضة شرعية، وسمة المؤمنين الأصيلة ألزم الله -جلت قدرته- عباده بها حيث رفعها إلى مرتبة الفريضة الواجب ممارستها واتباعها، وقرنها بالإيمان به سبحانه وبفريضة الصلاة، حيث قال تعالي: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [الشورى:٣٨].

ولأن المملكة العربية السعودية دولة تطبق الشريعة الإسلامية، وتستهدي بهديها في جميع مناشطها ومجالاتها، فقد جاء أخذها بالشورى في إطار التزامها بهذه الشريعة وتطبيقها لمبادئها في جميع الحقول والميادين.

الشورى إذن -أيها الإخوة الكرام- ليست مجرد فكرة عابرة أو إجراءً طارئًا، أو بضاعة مستوردة، بل هي مبدأ أصيل متأصل عرفته بلادنا منذ توحيدها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وبهذه المنزلة التي تحظى بها الشورى في نظامنا السياسي، وبهذا الفهم الواعي لثمارها النافعة ونتائجها الإيجابية ندرك أن الشورى ليست

جديدةً علينا، ولا دخيلةً وافدةً من الخارج، وإنما هي بضاعتنا ردت إلينا.

ولقد جاء إنشاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية ليكمل الأركان والقواعد التي يقوم عليها الحكم؛ لتصبح بذلك دولة الاستمرار والاستقرار والشورى؛ وذلك يجعل تكوين هذا المجلس في وضعه الحالي بالفعل واحدًا من أهم الإنجازات التي تحققت في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز.

وهكذا جاءت إعادة تحديث مجلس الشورى بمثابة تطوير لما هو قائم عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية، بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة، وفي مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي نعيشه، ويتلاءم مع أوضاعه ومعطياته، وإيذانًا ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى العريق في المملكة العربية السعودية.

لقد رسخ خادم الحرمين الشريفين دعائم الشورى في المملكة أولًا بإصداره النظام الجديد لمجلس الشورى ليحل محل نظام المجلس القديم الصادر سنة ١٣٤٦هـ، وثانيًا بتكوينه للمجلس وتوفير كل المقومات والمتطلبات التي تعينه على أداء مهامه، وتمكنه من ممارسة أعماله، ومن حمل الأمانة الملقاة على عاتقه في خدمة الصالح العام والحفاظ على وحدة الجماعة ومصالح الأمة.

ولقد أولى خادم الحرمين الشريفين عنايته القصوى بهذا المجلس، التي تمثلت في دعمه لمسيرته وتعزيزه لأهدافه وجعله مكانًا

للإعلان سنويًّا عن سياسة الدولة الداخلية والخارجية من خلال خطاب ملكي يلقيه رَحِمَهُ ٱللَّهُ أو من ينيبه في بداية أعمال كل سنة من سنوات دورة المجلس.

إن حرص خادم الحرمين الشريفين على تأصيل هذا التوجه الشوروي إنما جاء ليؤكد أن التطور الحضاري لبلادنا ينطلق من ذات الأمة ومن ذات مكوناتها، وإذا ما وجد ضرورةً للاستفادة من الآخر رحب بتلك الاستفادة بعد أن يقومها على أسسه وثوابته التي كونت شخصيته الحضارية، وأكسبته ملامح هويته وسمات ذاتيته بعيدًا عن الاندفاع وراء الشعارات والمصطلحات البراقة بمقدار البعد - في الوقت نفسه - عن التقوقع والانكفاء على الذات.

ولقد أكد خادم الحرمين الشريفين في كثير من المناسبات على ضرورة وأهمية تطوير المجلس وآلياته واختصاصاته كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ولقد تم بالفعل اتخاذ خطوة أساسية في سبيل هذا التطوير بزيادة عدد أعضاء المجلس من ستين عضوًا في دورته الأولى عام ١٤١٤هـ، إلى تسعين عضوًا في دورته الثانية عام ١٤١٨هـ، وإلى مئة وعشرين عضوًا في دورته الثالثة عام ١٤٢٢هـ، ونرجو أن تستمر عجلة تطوير المجلس في الدوران، سواءً بالنسبة إلى الاختصاصات أو بالنسبة إلى الآليات؛ وذلك لتتسنى مواكبة المستجدات وملاءمة المتغيرات.

بقى أيها الإخوة الكرام، أن أسلط شيئًا من الضوء على جانب مهم من جوانب أعمال مجلس الشورى ومناشطه، وهو الجانب

الخاص بدور المجلس في تعزيز العلاقات الخارجية للمملكة وتأكيد حضورها في المحافل الدولية.

وفي هذا الإطار أستطيع أن أقول: إن المجلس يقوم بتنفيذ هذا الدور المهم عن طريق قنوات متعددة يمكن حصرها فيما يأتي:

أولًا: الزيارات التي تقوم بها وفود المجلس إلى الدور العربية والإسلامية والصديقة.

ثانيًا: الدعوات التي يوجهها المجلس لوفود من مجالس الشورى والأمة والبرلمانات في الدول العربية والإسلامية والصديقة لزيارة المملكة.

ثالثًا: الأنشطة التي يقوم بها المجلس بحكم انضمامه إلى عضوية بعض الاتحادات البرلمانية الدولية.

رابعًا: الشخصيات الرسمية التي تزور المجلس بهدف تعزيز العلاقات بين المملكة وتلك الدول، وبخاصة بين المجلس والمجالس والبرلمانات فيها، وقد زار المجلس عدد من رؤساء الدول ورؤساء الوزارات ووزراء الخارجية والأمناء العامون للمنظمات الدولية والسفراء المعتمدون لدى المملكة.

خامسًا: الدور المهم الذي تقوم به لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس، وخاصةً بالنسبة إلى ما يحال إليها من موضوعات تتعلق بالاتفاقيات الاقتصادية والأمنية والثقافية التي يتم إبرامها بين المملكة وعدد كبير من الدول العربية والإسلامية والصديقة،

وكذلك بالنسبة إلى ما يحال إليها من موضوعات تتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي انضمت، أو ستنضم المملكة إليها، وكذلك معاهدات الحدود بين المملكة والدول المجاورة لها.

وجميع هذه القنوات التي يمارس المجلس من خلالها دوره في تعزيز العلاقات الخارجية للمملكة وفي تأكيد حضورها في المحافل الدولية موثقة توثيقًا شاملًا لدى المجلس لمن أراد الاستزادة من المعلومات حولها حيث لا يتسع المجال في هذه العجالة للإحاطة بتفصيلاتها الكثيرة.

لقد أتيحت لي الفرصة حينما شرفت بعضوية مجلس الشورى في دورته الأولى وجزء من دورته الثانية بالمشاركة في أعمال لجنة الشؤون الخارجية، وبالمشاركة في بعض الزيارات الرسمية التي قام بها المجلس للخارج، وأستطيع القول بكل ثقة وأمانة: إنني لمست بوضوح -من جهة- مدى أهمية الدور الذي يضطلع به المجلس في مجال تدعيم علاقات المملكة الثنائية وتعزيزها مع ذلك الدور وترسيخ مبدأ الحوار والتفاهم وإزالة سوء الفهم -إن وجد- حول بعض الموضوعات والقضايا. ومن جهة أخرى، مدى أهمية الدور الذي يقوم به المجلس في التعريف بالتجربة السعودية المميزة في مجال الشورى وفي مجال التعريف بمبدأ الشورى الإسلامي ومنهجه ونشر فكرته وإيضاح ركائزه وقواعده وأسلوب تطبيقه في المملكة العربية السعودية.

وفي هذا المجال هناك أربع نقاط أخيرة لا بد من الإشارة إليها وباختصار شديد:

النقطة الأولى: هي أن انضمام المجلس إلى الاتحادات البرلمانية الدولية، ومنها -على سبيل المثال- الاتحاد البرلماني الإسلامي، والاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الدولي، من شأنه إبراز مواقف المملكة وسياساتها من خلال هذه المنابر الدولية المهمة؛ ولذلك فإن المؤمل أن يسعى المجلس إلى تفعيل دوره في هذه الاتحادات والمشاركة في أنشطتها بكل قوة وفعالية؛ حتى يتسنى تحقيق الأهداف المرجوة من الانضمام إلى عضويتها.

النقطة الثانية: هي أن هناك دورًا مهمًّا تستطيع لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس أن تقوم به إضافة إلى مسؤولياتها الحالية، وذلك بالسعي إلى إيجاد صلات وقنوات اتصال مباشرة مع نظيراتها في البرلمانات الأخرى لشرح وجهات نظر المملكة في الشؤون الخارجية بشكل مستمر ومنتظم.

النقطة الثالثة: هي أن القضية الفلسطينية، بوصفها قضية العرب الأولى، قد حظيت باهتمام ملحوظ من قبل مجلس الشورى، حيث شارك المجلس في المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية الذي انعقد في طهران في محرم ١٤٢٢هـ/ إبريل ٢٠٠١م، وكذلك الاجتماع البرلماني حول القدس الذي انعقد في إطار الأمم المتحدة، والمؤمل هنا هو أن يسعى المجلس أيضًا إلى المشاركة في القضايا

الأخرى التي تهم المملكة في المجال السياسي للمساعدة على إبراز مواقف المملكة وشرحها تجاه تلك القضايا.

النقطة الرابعة: هي أن الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في هذا المجال يتم بالتنسيق والتكامل مع السياسة الخارجية لحكومة خادم الحرمين الشريفين، ومع الأجهزة الدبلوماسية للدولة، بما يسهم في تعزيز العلاقات الخارجية للمملكة وتدعيمها، سواء في إطارها الثنائي أو متعدد الأطراف، وبما يسهم في دعم العمل العربي والإسلامي المشترك وتبني المواقف والاتجاهات المعتدلة واتخاذ القرارات والتوصيات الهادفة.

وختامًا، فإن مسيرة الشورى الخيرة في بلادنا ستتواصل -بإذن الله- وتزداد رسوخًا وثباتًا بمرور الأعوام وتعاقب السنين. وستتكون دورات جديدة، وسيأتي أعضاء آخرون ليحملوا الراية، ويكملوا المسيرة، ويعملوا على تفعيل أداء المجلس ولجانه المتخصصة، ويفتحوا الأبواب مشرعةً للحوار، ليس فقط مع بقية الأجهزة الإدارية والتنفيذية في الدولة، بل مع المواطنين عامة، بالشكل الذي يحقق المزيد من المشاركة السياسية، ويعمل على الانفتاح على المجتمع والمواطنين والاستماع إلى آرائهم ومتطلباتهم والتفاعل مع تطلعاتهم وآمالهم.

إننا ندلف إلى حقبة جديدة من تاريخ بلادنا الحبيبة بعد أن شرعت هياكلها وأطرها ومؤسساتها السياسية في الاستكمال، وبعد أن بدأت الإصلاحات الاقتصادية التي استطاعت أن تحققها في فترة وجيزة من الزمن تؤتي أكلها، وتطرح حلولها لقضايا المجتمع

ومشكلاته، وسوف تظل الآمال معقودةً على مجلس الشورى؛ لكي يدلي بدلوه في هذه المسيرة، ويسهم بفعالية واقتدار في إثرائها بشكل يتفق مع ما يأمله المخلصون، ويتطلع إليه المواطنون.

والله لا يضيع أجر من أحسن عملًا.

* * * *

الإسلام والغرب وظاهرة (الإسلاموفوبيا)*

بعد أن دار الزمان دورته، وأصاب الدولة الإسلامية ما أصابها من وهن وتفكك، وحلت حضارة حديثة باسطة نفوذها وسيطرتها وتفوقها، وفارضة قواعدها وأسسها وفلسفتها وعلومها وثقافتها... واجه المسلمون في تاريخهم الحديث مفترقي طرق كان لهما تأثير بالغ في المصير الذي آلت إليه أوضاعهم، وانتهت إليه أمورهم.

جاء مفترق الطرق الأول بعد انهيار مؤسسة الخلافة، وما أدت إليه التطورات التي أعقبت ذلك من حلول عصر الاستعمار وبداية التوجه نحو تجريد الأمة الإسلامية من جزء كبير من مخزونها الفقهي واستبدال الكثير من المفاهيم الغربية به، التي تم إدراجها في إطار أنظمتها القانونية والدستورية.

أما مفترق الطرق الثاني فقد برز خلال المنعطف الحاسم في تاريخهم المعاصر الذي تعرضوا فيه لتحديات جديدة نشأت بسبب الظروف والتغيرات والتحولات التي واكبت، ولا تزال تواكب العالم

---

* ورقة مقدمة في ندوة الغرب والخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) في المهرجان الوطني للتراث والثقافة، اللجنة الثقافية (الجنادرية) الرياض- المملكة العربية السعودية، بتاريخ الخميس ١٠ جمادى الأولى ١٤٣٢هـ، الموافق ١٤ إبريل ٢٠١١م.

قبيل ومنذ اجتيازه بوابة القرن الحادي والعشرين الميلادي، وتحت تأثير التطور المذهل في عالم التقنية والاتصالات وظهور معطيات وقيم ومفاهيم جديدة غزت العالم، وأثارت زوابع جدلية وعواصف فكرية لم تهدأ، أو تسكن حتى الآن مثل مفاهيم العولمة، والاعتماد المتبادل، ونهاية التاريخ، وصراع الحضارات، وما إلى ذلك.

على أن جميع القضايا التي واجهها المسلمون في منعطفي الطريق هذين ظلت فروعًا أو روافد لقضية أساسية ومحورية مثلت ولا تزال تمثل أحد التحديات الرئيسة التي أعاقت قدرتهم في التغلب على كثير من مشكلاتهم ومعاناتهم، ألا وهي قضية العلاقة بين الإسلام والغرب.

لقد انشغل الفكر الإسلامي بهذه القضية ردحًا طويلًا من الزمن، وأشبعها المفكرون بحثًا وتحليلًا، على أن المتتبع لهذا الانشغال لا بد أن تتجلى أمامه بكل وضوح حقيقة أن هؤلاء المفكرين لم يتمكنوا من التوصل إلى موقف موحد تجاه هذه القضية، بل تفرقت بهم السبل، وذهبوا مذاهب شتى في كيفية التعامل معها، وإن كانت مواقفهم قد انحصرت أو كادت تنحصر في ثلاثة تيارات: تيار يقف من الغرب موقف العداوة والبغضاء والرفض، وآخر يدعو إلى التفاعل والتعاون والتأقلم معه، وثالث يؤمن بأن عملية التفاعل والتكيف لا بد أن تكون نابعة من تطور مزدوج؛ بمعنى أنه في الوقت الذي لا بد فيه للعالم الإسلامي من أن يتكيف مع العالم الغربي، فإن العالم الغربي بدوره لا بد أن يتأقلم مع منظومة القيم الإسلامية.

وفي غضون هذا الاختلاف في كيفية التعامل مع هذه القضية بالغة الأهمية فات على المفكرين المسلمين أن يدركوا حقيقة أنهم لكي يتمكنوا من استعادة توازنهم والتفاعل بشكل إيجابي مع التحديات التي تواجههم، فقد كان عليهم أن يتبنوا رؤية موحدة وجماعية لماهية وطبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب، ومنظورًا مشتركًا للطريقة أو الأسلوب الذي يجب أن يتعاملوا به مع ما يمثله الغرب بأدواته الحضارية والثقافية، وبإمكاناته الاقتصادية والعسكرية والتقنية.

أما بالنسبة إلى المفكرين الغربيين فإنه لم يتولد لديهم مثل ذلك الاستقطاب الحاد الذي شهده الفكر الإسلامي تجاه هذه القضية، بل إن مواقفهم سادتها منذ البداية -عدا بعض الاستثناءات بطبيعة الحال- رؤية موحدة وجماعية لما يجب أن يكون عليه موقف الغرب من الإسلام، وهي التي تبلورت في شكل من أشكالها فيما أصبح يعرف بظاهرة (الإسلاموفوبيا) وكلمة (فوبيا) هنا تعني في جذورها اللغوية الإنجليزية الرهاب أو الرهبة من شيء ما بشكل يكاد يصل إلى درجة المرض، والمعنى المقصود هنا هو الهلع المصحوب بالكراهية تجاه كل ما يتصل بالإسلام.

هناك ثلاثة مرتكزات أساسية قامت عليها ظاهرة (الإسلاموفوبيا) هذه، سواء بوصفها فلسفة وإطارًا حضاريًّا، أو بوصفها سياسات ومواقف تجاه الإسلام، وساعدت من ثم على انتشارها وتوغلها في الذهنية الغربية.

يتمثل المرتكز الأول في رواسب العداء للمسلمين المتأصلة في الموروث الثقافي الأوروبي. إن الكشف عن جذور العداوة الشديدة تجاه الإسلام وبلوغها حد الهلع والخوف منه يقتضي العودة إلى التاريخ لمحاولة تلمس الخلفية السيكولوجية في العلاقات المبكرة بين عالمي الغرب والإسلام، حيث إن ما يعتقده، ويشعر به الغربيون اليوم متجذر أساسًا في الانطباعات التي تولدت، وترسخت لديهم منذ الحروب الصليبية، فتلك الحروب هي التي حددت في المقام الأول موقف أوروبا من الإسلام، الذي استمر بضعة قرون تلت إلى إن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في المرحلة الراهنة.

إن أهمية تلك الحروب في تجذير الصورة السلبية عن الإسلام تأتي لكونها جاءت متزامنة مع بزوغ فجر المدنية الأوروبية؛ أي خلال طفولة أوروبا الحديثة، وفي الوقت الذي كانت فيه خصائصها الثقافية والفكرية في طور تشكلها المبدئي، والشعوب -كما نعرف- كالأفراد؛ باعتبار أن المؤثرات القوية التي تحدث في مرحلة الطفولة تظل مستمرة ظاهرًا وباطنًا في المستقبل، وتظل محفورةً في الذاكرة بشكل لا يمكن معه للتجارب العقلية في الدور المتقدم من الحياة والمتسم بالعقلانية أكثر من اتسامه بالعاطفة، أن تمحوها إلا بصعوبة بالغة، وإن كان يندر أن تزول آثارها بشكل نهائي وقاطع. لقد كانت الضغينة التي تسبب فيها الصليبيون قبل كل شيء، وفي مقدمة كل شيء، شرًّا ثقافيًّا؛ حيث تم تسميم الفكر الأوروبي في تلك المرحلة بالصورة السلبية الموغلة في الحقد والبغضاء والكراهية للإسلام

وتعاليمه وقيمه، وإنه من المؤسف القول: إن روح الحروب الصليبية لا تزال تتسكع في أنحاء أوروبا، ولا تزال تعشعش في الذهن الأوروبي.

ويتمثل المرتكز الثاني فيما يمكن أن يسمى الصراع حول القيم؛ حيث من الملاحظ أنه منذ بداية عصر النهضة في أوروبا بدأت حركة التبشير بالقيم الإنسانية التي قامت عليها دعائم الحضارة الغربية، كالحرية والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص والديمقراطية في الحكم ومراعاة حقوق الإنسان. ولقد نجح الفلاسفة والمفكرون والساسة الغربيون في ترسيخ هذه القيم في المجتمعات الغربية؛ حتى أصبحت قضايا مسلمًا بها وعنوانًا على التحضر وجزءًا من التربية السياسية والفكرية والثقافية السائدة في تلك المجتمعات، وانتقل الوضع بعد ذلك من مجال التنظير والتبشير إلى أرض الواقع؛ حيث تمت صياغة الدساتير الغربية على أساس هذه القيم، وصدرت القوانين، وأنشئت النظم، وأقيمت المؤسسات الدستورية والسياسية على أساسها، ولم تعد تلك القيم بعد أن تم تطبيقها بالفعل على أرض الواقع موضعًا للفخر والاعتزاز فحسب، ولكنها بدأت تُستخدم مجالًا لنقد الشعوب الأخرى التي لم تطبق تلك القيم، بل إنها استعملت مبررًا للتوسع الاستعماري الغربي في العالم بوصفها هدفًا لتحضر الشعوب وتمدنها ورقيها.

وبصرف النظر عن النسبية الخلقية التي أسهمت في تعامل الغرب مع الشعوب الأخرى في بعض الحالات بما يناقض هذه القيم، إلا أن تخلف الإيمان الديني بها واعتناقها فقط بصفتها من متقضيات الفكر السليم والمصلحة العملية كما هو السبب المباشر في

إخفاق الغرب في الالتزام بهذه القيم كلما تعرضت لاختبار التعارض بين تطبيقها ومصلحته المادية أو تصوراته عن ذاته وعن الآخر، خصوصًا إذا كان هذا الآخر يمتلك نظامًا صلبًا ومتماسكًا للقيم نفسها يجمع فيه بين الجانبين الروحي والمادي، ويوحد بينهما في تطبيق هذه القيم، كما هو الحال بالنسبة إلى الإسلام.

ولقد انعكس ذلك بشكل واضح في طريقة تعامل الغرب مع الثقافات والأديان الشرقية من جهة، ومع الإسلام بصفة خاصة من جهة أخرى؛ ففي حين أن الغرب يظهر تسامحًا ملموسًا مع الهندوسية والبوذية -على سبيل المثال- التي هي أبعد في واقع الأمر من أن تشكل تحديًا حقيقيًّا للقيم الغربية، ويتعامل فكريًّا معها بقدر ملحوظ من التفهم والتعاطف، فإن مثل هذا التوازن يختل بقدر كبير، ويغدو متأثرًا بالميول العاطفية والموروثات النفسية التاريخية القديمة حينما يتصل الأمر بالإسلام، مع أنه أقرب في الحقيقة إلى القيم الغربية من تلك الثقافات والأديان الشرقية، والسبب الأساس في ذلك هو أن قيم الإسلام تمثل تحديًا حقيقيًّا للكثير من التصورات الغربية الفكرية والروحية والاجتماعية.

أما المرتكز الثالث فإنه يتمثل في وسائل الإعلام التي ساعدت بشكل كبير على ترسيخ الصورة النمطية وتعميقها عن الإسلام في ذهن الإنسان الغربي، وخصوصًا بعد أحداث ١١ سبتمبر، وأسهمت من ثم في انتشار ظاهرة (الإسلاموفوبيا) وتغلغلها في المجتمعات الغربية عن طريق استغلال مبدأ حق التعبير في نشر الصور الهزلية المسيئة للإسلام ولشخصية رسول الله ﷺ وفي إنتاج الأفلام

السينمائية المضللة مثل فيلم (الفتنة)، وفي إصدار الكتب الموغلة في الكراهية والحقد، وتتمثل خطورة دور وسائل الإعلام في حقيقة أن ما تقوم به يسهم بشكل ملموس في نبش التراكمات الدفينة وإثارة المشاعر الكامنة وصب الزيت على النار الخامدة؛ لتصبح محصلة ذلك كله هي تنامي العداء الغربي للإسلام بصورة سافرة لم تعد تقتصر على العامة فحسب، بل امتدت لتشمل المؤسسات السياسية والتشريعية.

يقودنا هذا كله إلى طرح السؤال الجوهري والأساس والأهم وهو: ما الذي يجب علينا بوصفنا مسلمين أن نقوم به لمواجهة هذه القضية بالغة الأهمية، ألا وهي قضية العلاقة بين الإسلام والغرب، التي تمثل ظاهرة (الإسلاموفوبيا) أحد جوانبها وتجلياتها؟

أولًا: لا بد أن نعترف بحقيقة أنه كما أن (دار الإسلام) أصبحت في عصرنا الحاضر مقسمة وموزعة إلى وحدات سياسية شتى يختلف بعضها عن بعض في التوجهات والمواقف والسياسات بل وفي الأنظمة السياسية والاجتماعية، فإن (دار الغرب) -إذا صح لنا أن نسميها كذلك- هي أيضًا مقسمة وموزعة على عشرات الدول والهيئات والمؤسسات والشركات المعولمة التي تتنافس مصالحها أكثر مما تتوافق.

ومن هذا المنطلق، فإذا اعتبرنا أن مشكلتنا الكبرى بوصفنا مسلمين كانت منذ قرنين من الزمن مع الغرب الاستعماري، فإن ذلك يجب ألا ينسحب على بقية صور الغرب بالمقدار نفسه والشدة

من العداوة والنقمة، وعلى الخطاب الإسلامي الفكري والإعلامي أن يتأنى في إطلاق الأوصاف الاستعدائية والارتجالية، وأن نسعى في المقابل بكل ما أوتينا من جهد إلى إقناع الغرب بأنه إذا كانت مشكلته الكبرى هي تأثره ببعض الصور النمطية السائدة عن مراحل تاريخية مضت، وانقضت، فإن ذلك يجب ألا ينسحب على بقية صور الإسلام بالمقدار نفسه والشدة من الكراهية والخوف والحقد والبغضاء، وعلى الخطاب الغربي الفكري والإعلامي أن يتأنى في إطلاق الأوصاف الإرهابية والنعوت المتطرفة في تعامله مع الإسلام والمسلمين.

ثانيًا: لا بد من العمل بشكل جاد ومكثف على تصحيح صورة الإسلام عند الآخرين، ولا يتم ذلك إلا بتقديم الإسلام في صورته الناصعة والخالصة عن طريق الحوار والتفاعل الإيجابي مع المؤسسات الثقافية والفكرية في الغرب. ولا يتم إلا بإزالة الجهل السائد حاليًّا في أقطارنا الإسلامية حول تاريخ الغرب وتطور مؤسساته بجميع أنواعها، وذلك من خلال برامج التعليم والمناهج الدراسية، وعن طريق الدارسين والمفكرين والمهتمين بدراسة التاريخ، وبإنشاء المعاهد ومراكز الأبحاث والدراسات والترجمة من اللغة العربية وإليها؛ لأن من الحقائق الثابتة أن ضعف اهتمامنا بالمجتمعات المعاصرة وابتعادنا، المتعمد أحيانًا، عن متابعة ما يحدث فيها من تفاعلات على جميع الأصعدة، يحول دون إمكانية معرفة كيفية التعامل معها وتطويعها لخدمة أهدافنا والتخفيف من غلو الاتجاهات المتطرفة السائدة فيها.

ثالثًا: عدم الاكتفاء بتكرار مقولة: إن ديننا الإسلامي هو دين التسامح والمساواة والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان -وهو بالفعل كذلك- ولكن أن يصاحب ذلك العمل على أن تكون دولنا الإسلامية هي أول من يحترم هذه القيم، وأول من يطبق هذه المبادئ على أرض الواقع، وذلك عن طريق إزالة جميع الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون التطبيق الفعلي لمبادئ الإسلام وقيمه ومثله العليا.

رابعًا: سبقت الإشارة إلى أهمية تبني رؤية موحدة وجماعية لماهية وطبيعة العلاقة بين الإسلام والغرب وتوحيد جهود الدول الإسلامية في مواجهة الظواهر والتيارات المعادية للإسلام في الغرب. وفي هذا الإطار لا بد من الإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد، وفي الوقت الذي ينبغي فيه على الدول الإسلامية دعم هذه الجهود، فإنه يتعين عليها وعلى جميع الهيئات الإسلامية الحكومية، وغير الحكومية، القيام بدور مؤثر وفعال داخل أجهزة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص مجلس حقوق الإنسان؛ لإقرار القوانين التي تجرم أي فعل يسيء للأديان ورموزها ومقدساتها، وتفعيل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ضد التميز الديني والمذهبي والعنصري.

وينبغي في الإطار نفسه تعزيز الوجود الإسلامي الفعال في المنتديات الدولية التي تسعى لنشر التسامح والاعتدال والوسطية، ومنها (تحالف الحضارات) التابع للأمم المتحدة، ومبادرة خادم

الحرمين الشريفين لحوار أتباع الأديان، ومنتدى روسيا والعالم الإسلامي، وغيرها من المنتديات والمبادرات المشابهة.

ولا شك أن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب تضامن الجهود الإسلامية والدولية وعدم ترك الساحة لأصحاب الفكر المتطرف والعنصري، وعلى الدول الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني توحيد مواقفها وتنسيق جهودها للتصدي لهذه الظاهرة.

بقي القول في نهاية المطاف: إننا حين نتحدث عن الإسلام والغرب، وما يجب أن تكون عليه العلاقات بينهما، فنحن نتحدث في واقع الأمر عن معادلة قوامها قطبان، ولكي يكون هذان القطبان في حالة تجاذب لا في وضع تنافر، فإن هناك مسؤوليات محددة تقع على عاتق كل منهما:

- مسؤولية القطب الغربي من المعادلة هي أن يطرح جانبًا نظريات الصراع والعداء، ومقولات التحكم والاستعداء، وتيارات الكراهية والخوف، وأن يواكب تبشيره بقيم العدالة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان بالدعوة إلى التفاهم والتعاون والحوار وتقبل قيم الآخرين ومعتقداتهم؛ حتى ينسجم مع نفسه، ويتواءم مع دعاواه ونظرياته.
- أما مسؤولية القطب الإسلامي من المعادلة فهي أنه إذا كان يؤمن بحق بعظمة الدين الإسلامي فلا ينبغي له أن يقع في الشراك التي نصبتها الجهات التي تعمل على تشويه صورة الإسلام في المجتمع الدولي، وإظهاره بأنه عقيدة قتالية

وسيلتها العنف والإكراه، وأداتها التدمير والتخريب، وذلك بممارسة الأعمال والتصرفات واعتناق المبادئ والأفكار التي تؤكد تلك المقولات المضللة، بل إنه يجب عليه أن يسمو بدينه وعقيدته وقيمه إلى الآفاق الأرحب والعوالم الأوسع التي يقوم عليها هذا الدين، وتنطلق منها هذه العقيدة، التي قوامها التسامح والتواصل، ومنطلقها التعمير والبناء، وجوهرها البذل والعطاء، وأن يركز على الجوانب الإيجابية والأدوار البناءة التي يستطيع أن يقوم بها لما فيه نفع البشرية وخير الإنسانية.

إذا استطاع قطبا معادلة الإسلام والغرب أن يقوما بذلك فسينتفي حينئذ القول: إنها معادلة صعبة، ويمكن أن يحل التجاذب محل التنافر، وتسود الطمأنينة والتقارب والتفاهم بدلًا من الخوف والكراهية والبغضاء، وأن تتعايش السيادات والحضارات والثقافات بما يحقق المصالح المشروعة لكل منها.

* * * *

التغيرات التاريخية في العالم العربي: رؤية من الرياض*

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن عميق شكري لسمو الأمير تركي الفيصل ومساعديه في مركز الملك فيصل للأبحاث والدراسات الإسلامية لتنظيم هذه الندوة التي توفر فرصة فريدة لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في العالم العربي. ونرحب بصورة كبيرة بمشاركتكم جميعًا، ونتطلع إلى آراء بناءة وتحليل مثمر لمثل هذا الموضوع المهم والمعقد.

لا أحد يختلف على الحقيقة الخاصة بأن عام ٢٠١١م كان عامًا استثنائيًّا بالنسبة إلى منطقتنا، حيث بدأت تغيرات تاريخية وبعيدة المدى تحدث في كثير من الدول العربية، وتستمر هذه التغيرات في احتلال الصدارة في عام ٢٠١٢م؛ نظرًا لأن الانتقال الصعب إلى نظام جديد قد بدأ لتوه في بعض الدول، بينما تتصاعد في دول قليلة أخرى مواجهات أكثر عنفًا بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة.

---

* ألقيت في ندوة (التغيرات الجديدة في العالم العربي) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض- المملكة العربية السعودية، في ١٥ صفر ١٤٣٣هـ، الموافق ٩ يناير ٢٠١٢م.

ومن السهل في مثل هذه البيئة التي تشهد حالة من التقلب وعدم اليقين السقوط في فخ الإفراط في التبسيط، ودائمًا ما تكون الحقائق إلى حد ما أكثر تعقيدًا وتنوعًا. وتتسم الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دولة عربية بأنها فريدة من نوعها، فلم تشهد بعض الدول العربية -مثل السعودية- مظاهرات واضطرابات.

إن تحليلًا كاملًا لهذه الظاهرة يتجاوز إطار حديثي اليوم. وعلى أي حال، أتمنى تسليط الضوء على الحقيقة الخاصة بأن النظام السياسي السعودي قد تطور من الداخل؛ فهذا النظام له جذور عميقة في القيم الثقافية والتقاليد الاجتماعية لشعبنا. ويبدو أنه من المفارقات أن أنظمة سياسية وُصفت بأنها تقليدية في العالم العربي أثبتت أنها أكثر تكيفًا مع الحقائق المتغيرة، وأكثر قدرة على استهلال إصلاحات تراكمية والدفع بالتطوير، ولديها رغبة متزايدة لتقديم فرص حقيقية وحراك اجتماعي للأعلى للشعب، وأكثر استجابة لاحتياجات مواطنيها ومطالبهم.

وهذا لا يوحي أن نظامنا، أو أي نظام آخر في هذا الشأن، يتسم بالكمال، وليس بمقدور أي دولة أن تزعم أنها معزولة عن محيطها الإقليمي، خاصة عندما يشهد المحيط الإقليمي مثل هذه التغيرات العميقة وبعيدة المدى. ومع ذلك، فنظرًا لأن التغيرات الحيوية التي تحدث في العالم العربي مدفوعة في الأساس بعوامل داخلية، فإنه يجب عدم التغاضي عن الاختلافات البارزة بين الدول العربية.

ولن أطيل عليكم حتى أعطي الفرصة للتبادل الحر لوجهات النظر والأفكار، وهو ما يشكل الغرض الرئيس لهذه الندوة، وسأقصر ملاحظاتي هنا على تناول المبادئ الأساسية التي تحكم وجهة نظر السعودية تجاه التغيرات المستمرة في العالم العربي. ومن الممكن تلخيص هذه المبادئ في ثلاث مجموعات تشرح بصورة واضحة ما تؤيده السعودية، ثم ما تعارضه، وفي النهاية كيف تتعامل السعودية مع التغيرات الحيوية والجارية في العالم العربي:

أولًا، تدعم المملكة العربية السعودية بشكل لا لبس فيه المفهوم الخاص بأن الحكومات موجودة فقط لخدمة الشعب، وأن شرعية أي حكومة تنبع من مواطنيها. وعلى جميع الحكومات مسؤوليات كبرى لحماية وتعزيز حقوق وكرامة وأمان ورفاهية جميع المواطنين. وأصبح في حكم العرف أن أي مطالب من جانب الغالبية الكبرى للشعب في أي دولة تتحول إلى مطالب مشروعة يجب على الحكومة أن تسعى جاهدة للوفاء بها.

وعلى الجانب الآخر، فإن أي حكومة تنظر إلى مواطنيها على أنهم أعداء، بدلًا من كونهم السبب الحقيقي وراء وجودها وشرعيتها، تعدّ حكومة مقدرًا لها الفشل، ولا يمكنها البقاء لفترة طويلة. وبناءً عليه، فإن السعودية تدعم أي تطور يقود الحكومات إلى أن تكون أكثر استجابة لمطالب شعوبها، وأكثر قدرة على الوفاء بتطلعاتهم.

ثانيًا، تعارض المملكة العربية السعودية الحروب الأهلية أو التدخلات الخارجية التي تهدد الوحدة الوطنية والنسيج الاجتماعي

لأي دولة عربية. ونعارض بقوة تدهور الوضع في أي دولة عربية تجاه الفوضى والإخلال بالنظام، ونتفهم بشكل كامل أن إجراء تغييرات جذرية في النظام السياسي ضروري في بعض الأحيان، خاصة عندما يقمع النظام الشعب بدلًا من خدمته، ولكننا نعي أيضًا أنه عندما يتدهور الوضع ليصل إلى حروب أهلية مدمرة أو فوضى مطلقة، فإن الشعب سيعاني عواقب كارثية لا يمكن تخيلها؛ فالحروب الأهلية تؤدي إلى انهيار تام للدولة والمحو الكامل لحقوق الشعب، وليس إلى المنافع المنشودة الخاصة بتغيير النظام. ونشعر بقوة حيال ذلك؛ لأننا عشنا في بلد عانى قرونًا الانقسامات والحروب القبلية والافتقار إلى الأمن والاستقرار الضروريين لتحقيق أي تطور من أي نوع.

ولهذه الأسباب نفسها، تعارض المملكة العربية السعودية أيضًا أي تدخل خارجي يسعى إلى تهديد سلامة الأراضي والوحدة الوطنية لأي دولة عربية. ولقد شهدنا بالفعل محاولات متكررة من جانب بعض القوى الإقليمية للتدخل في الشؤون الداخلية لدول عربية. وعندما تقوم قوة خارجية على نحو نشط بتجنيد وتدريب وتسليح ميليشيات طائفية أو خلايا إرهابية في دول أخرى، فإنها تحاول بوضوح توسيع هيمنتها على حساب تلك الدولة وشعبها.

ثالثًا وأخيرًا، ستحاول المملكة العربية السعودية على الدوام تطوير أفضل العلاقات الممكنة مع جميع الدول العربية؛ استنادًا إلى الاحترام المتبادل لاستقلال كل دولة وسيادتها. ويمثل دعم مبدأ عدم تدخلنا في الشؤون الداخلية، أحد الأعمدة الرئيسة لسياستنا الخارجية. وهذا السبب وراء تفضيل المملكة العربية السعودية دائمًا التعامل مع أي أزمة

في أي دولة عربية من خلال مؤسسات متعددة الأطراف، مثل مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة.

ومن خلال هذه المؤسسات متعددة الأطراف، حاولنا بأقصى ما لدينا التوصل لحلول سياسية بإمكانها أن تحقق الانتقال السلمي للسلطة قبل تدهور الوضع إلى حالة من الفوضى التامة. وهذا بالضبط ما يحاول مجلس التعاون الخليجي تحقيقه في اليمن، وما تأمل أن تحققه جامعة الدول العربية في سوريا. وفي الوقت نفسه تدين السعودية مرارًا وتكرارًا سفك الدماء الذي تتسبب فيه الأنظمة الحاكمة التي ترد على مطالب شعبية من خلال محاولة إشعال حروب أهلية أو فتح الباب لتدخل أجنبي.

إن صداقتنا ومساعدتنا ودعمنا مقدم لكل الدول العربية، وليس لأفراد أو جماعات أو أحزاب بعينها داخل تلك الدول. إن الشعب في كل دولة هو الذي يجب عليه تحديد نظامه السياسي وتشكيلة حكومته، وليس لدى المملكة العربية السعودية أوجه تحيز خاصة أو مصالح بعينها في هذا الشأن. وأملنا الوحيد هو أن تدخل الدول التي شهدت تغيرات ملحوظة مرحلة الاستقرار والتركيز على بناء قدراتها للتعامل بفاعلية مع التحديات الصعبة الخاصة بتحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية المستدامة.

* * * *

الاتحاد الخليجي المأمول:
الدوافع، العقبات، المقترحات*

حظيت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي تضمنها خطابه الافتتاحي لقمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الثامنة والثلاثين التي عقدت في الرياض بتاريخ ٢٥ محرم ١٤٣٣هـ (الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م) ودعا فيها إلى الانتقال بالمجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد بتأييد قادة دول مجلس التعاون وباستجابة شعبية واسعة باعتبارها جاءت تعبيرًا عن الطموحات الكامنة لدى المواطن الخليجي في الارتقاء بالمجلس إلى مستوى أكثر تلاحمًا وفعالية وتأثيرًا.

ولقد حرصت منذ الإعلان عن المبادرة على متابعة التغطية المكثفة التي حظيت بها، وما تضمنته من تحليلات لمضامينها وأبعادها لعلي أظفر بتقويم موضوعي يفي بالغرض ومقترحات محددة لكيفية تطبيقها، ولكني لاحظت أن جُلَّ ما ورد في تلك التغطية لم يتجاوز

* هذه الورقة كانت قد أُعدت للإلقاء في إحدى المناسبات الخليجية أو للنشر في إحدى الصحف أو الدوريات، ولكن لم يتم إلقاؤها أو نشرها. الرياض ٢٨ صفر ١٤٣٣هـ، الموافق ٢٢ يناير ٢٠١٢م.

-إلا فيما ندر- حد الإنشائيات والانطباعات التي لم تعبر عن أهمية الموضوع وأبعاده وتداعياته، وهذا -بالتحديد- هو ما دفعني إلى الإدلاء بدلوي في هذا الشأن اقتناعًا مني بالأهمية الكبرى التي تحظى بها هذه المبادرة وبالحرص على رؤيتها وقد أصبحت حقيقة ملموسة على أرض الواقع.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الورقة تسعى إلى محاولة الإجابة عن التساؤلات الأساسية الآتية:

- ما الدوافع والمسببات الكامنة وراء إطلاق هذه، المبادرة التاريخية، وخاصة بالنسبة إلى التوقيت الذي تم فيه الإعلان عنها؟
- ما طبيعة التحفظات والاعتراضات التي صدرت على المبادرة خليجيًّا وعربيًّا ودوليًّا؟
- ما الكيفية التي يمكن بها نقل المبادرة إلى واقع التطبيق وتنفيذ مضمونها والهيكلية التي يمكن أن تقوم على أساسها؟

أولًا- الدوافع والمسببات:

بداية لا بد من التأكيد أن الدعوة إلى الاتحاد الخليجي المأمول لم تكن ترفًا في القول أو إسرافًا في الرأي، بل إنها وفي جميع الظروف والأحوال جاءت لتعبر عن حاجة وضرورة أمنية وسياسية واقتصادية ملحة يترتب عليها مستقبل مجلس التعاون، وتترتب عليها قدرة مواطنيه على المحافظة على المكتسبات التي استطاعوا تحقيقها

على الرغم من الأخطار الكبيرة والعواصف العاتية التي تعرض لها المجلس منذ إنشائه لأحداث جسام مرت به، منها الحرب العراقية - الإيرانية، وحرب تحرير الكويت، في عام ١٩٩١م وكارثة سبتمبر ٢٠٠١م، والغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م، وما أفرزته تلك الأحداث من انعكاسات خطيرة على الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة الخليج.

ومن ثم، فإن الدعوة إلى الاتحاد الخليجي لا يمكن اعتبارها نزعة عارضة فرضتها ظروف خاصة أو مؤقتة، بل إن الحاجة إلى مثل هذا الاتحاد هي أكثر إلحاحًا اليوم منها في أي وقت مضى، فنحن نعيش في عالم لا مجال فيه لحياة الدول الصغيرة.

إن دولًا كانت تعدّ إلى عهد قريب من الدول الكبرى التي يبلغ تعداد سكانها عشرات الملايين أصبحت تستصغر نفسها أمام الكتل البشرية الهائلة التي تعدّ بمئات الملايين والتي أصبحت هي دون سواها المؤثرة في عالم اليوم.

فإذا كانت دول كفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا تشعر بحاجتها إلى الاتحاد والانتماء إلى كيان واحد، هي دول صناعية كبرى تتكون من شعوب مختلفة، وتتكلم لغات مختلفة وكان بينها -وربما ما زال- من أسباب الخلافات العميقة وتعارض المصالح ما يوحي بالفرقة، إذا كانت هذه الدول تسعى إلى التكتل، وتتطلع إلى الاتحاد فما أحوج دولنا في مجلس التعاون إلى مثل هذا التكتل والاتحاد، وكل عوامل

الوحدة قائمة بينها، وكل دواعيها تستصرخها للبدار إليه في كل يوم، بل في كل ساعة.

لهذا كله، فإذا نظرنا إلى الدعوة إلى الاتحاد الخليجي من هذا المنظور نجد أنها تمثل تتويجًا لأعز أماني الشعوب الخليجية وسبيلًا للحياة المستقرة الآمنة التي تحفظهم وتقيهم من الأخطار الكثيرة التي تحيق بهم من كل حدب وصوب.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإننا إذا اعتبرنا أن توقيت ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يكن عشوائيًّا بل جاء استجابة ونتيجة لظروف سياسية وأمنية معينة، فإن توقيت الدعوة إلى الاتحاد الخليجي لم يكن هو الآخر عشوائيًّا، بل جاء تعبيرًا عن ظروف سياسية وأمنية لا تقل خطورة وتهديدًا إن لم تزد.

هناك إذن تشابه واضح بين الأجواء السياسية والأمنية التي سادت منطقة الخليج في عام ١٩٨١م، وأسفرت عن وأفضت لإنشاء مجلس التعاون، والأجواء السياسية والأمنية التي تسود في هذه المرحلة من عمر المجلس والتي يجب من ثم أن تسفر عن تطوير منظومة مجلس التعاون بإحداث نقلة نوعية تحولها من إطار التعاون إلى إطار الاتحاد.

من جانب آخر، فإن التشابه الكبير بين دول مجلس التعاون في المصير المشترك والتحديات المتماثلة كان متلازمًا دومًا مع وجود فوارق بينها في الرؤى السياسية، ما عدا في الظروف التي تتعرض

فيها لأزمة من الأزمات الخطيرة والتي غالبًا ما كانت تؤدي إلى ذوبان تلك الفوارق والتركيز على المصير المشترك.

لذلك، فإن المناداة بالاتحاد الخليجي في هذه المرحلة خاصةً تمثل فرصة كبيرة لإعادة تصحيح الهوية الحالية لمجلس التعاون والقائمة على أساس الاتحاد في المصير المشترك، ولكن مع وجود التنوع في الرؤى، إلى هوية جديدة تقوم أساسًا على التوافق في الرؤى مع التأكيد في الوقت نفسه على المصير المشترك وتغليب المصلحة العامة على النظرة الأحادية أو النزعة المستقلة المنفردة. وهذا الجانب هو الذي يعطي أهمية خاصة للدعوة إلى الانتقال بالمجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في مثل هذا التوقيت الذي تشهد فيه دول المجلس ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى التهديدات التي تتعرض لها على مستوى منطقة الخليج، وتشهد تغيرًا ملموسًا في موازين القوى على مستوى العالم العربي يتمثل في بداية ولادة هويات سياسية وتوازنات إستراتيجية جديدة قد لا تتفق تمام الاتفاق مع مواقف دول مجلس التعاون بالشكل الذي كانت عليه في الماضي.

وهذا كله من ثم يمثل دافعًا قويًّا لتبني هذه الدول صيغًا جديدة تحقق لها أكبر قدر من الضمانات اللازمة لأمنها المشترك، وتدعم موقفها سواء تجاه التهديدات القائمة أو التوازنات القادمة، بل حتى في مواجهة التصعيدات والمواجهات العسكرية المرتقبة.

ثانيًا: العقبات والاعتراضات:

لعل من طبائع الأمور أن الدعوة إلى الإصلاح والرغبة في تطوير ما هو قائم إلى أشكال جديدة ومبتكرة تصطدم دائمًا بوجود نزعة للمقاومة والممانعة يتم التعبير عنها إما على شكل اعتراضات توجه إلى تلك الدعوة أو وضع عقبات وموانع في طريق تنفيذها، أو إثارة شكوك حول جدوى إمكان تحقيقها، يستوي في ذلك أن تكون تلك الدعوات على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمعات أو على مستوى الدول. ولا تشذ الدعوة إلى الانتقال بمجلس التعاون لدول الخليج العربية من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد عن هذه القاعدة الأساسية؛ لذلك فقد كان من الطبيعي وجود بعض العقبات والاعتراضات على تلك الدعوة يمكن تحديدها ومن ثم تفنيدها على النحو الآتي:

١. إن الاتحاد المقترح يتطلب أن تكون الأنظمة السياسية في دول المجلس متماثلة أو متطابقة. ولمّا كان الواقع خلاف ذلك؛ فالنظام السياسي و(الديمقراطي) في الكويت -على سبيل المثال- يختلف عن بقية الأنظمة في الدول الأعضاء؛ لذلك فإن هناك صعوبة في إمكان توحيد تلك الدول أو اتحادها في كيان واحد.

إن هذا الاعتراض لا يستتند إلى أسس متينة تسوغ اعتباره عقبة في طريق الاتحاد المنشود، وذلك لسببين:

- يستند السبب الأول إلى حقيقة أن مقولة وجود تعارض وتنافر جذري بين الأنظمة السياسية القائمة حاليًّا في دول مجلس

التعاون بشكل يجعل من المستحيل إقامة كيان موحد يضم تلك الدول، لا تعدو كونها تعسفًا في القول وإمعانًا في تصعيب الأمور وتعقيدها؛ لأن واقع الحال يدل على أن تلك الأنظمة ليست على هذه الدرجة من التنافر والتضاد، وإمكان إيجاد قواسم مشتركة وأرضية صالحة للتقريب والتوحيد بينها ليست أمرًا مستحيلًا أو غير قابل للتطبيق، هذا إذا افترضنا أن العرض المطروح هو قيام وحدة اندماجية فورية.

- أما السبب الثاني فإنه مبني على المنطق الموضح في السبب الأول، وتفسير ذلك هو أن هذا الاعتراض قد يكون معقولًا أو مقبولًا إذا كان المطروح صيغة محددة ووحيدة لا بديل عنها مثل الدعوة -على سبيل المثال- إلى قيام وحدة اندماجية فورية بين دول مجلس التعاون، ولكن الاعتراض يفقد منطقه ومقوماته، ويصبح غير ذي موضوع إذا كان المطروح لا يتضمن مثل هذه الأحادية في الرأي، وإنما يتسم بمرونة واضحة تجعل الباب مُشرّعًا أمام مختلف الخيارات دون التزام بشكل معين من أشكال الاندماج كما يُفصِّلُها الفكر السياسي والدستوري، وتتيح المجال في الوقت نفسه لمختلف الاتجاهات والاجتهادات الساعية إلى التوصل إلى صيغة يبتكرها أبناء دول الخليج أنفسهم تلائم أوضاعهم الراهنة، وتستوعب أنظمتهم السياسية القائمة دون الحاجة إلى إجراء تغيير جذري في تركيبتها.

٢. إن الاتحاد المقترح على فائدته وضرورته قد تعارضه قوى خارجية وداخلية عدة يستحيل التغلب عليها، ومن ثم فإنه من الخير أن يكتفي بصيغة التعاون التي تم الأخذ بها منذ إنشاء المجلس.

يمكن دحض هذه الحجة بالقول: إنه من الطبيعي أن تكون هناك عوامل متنوعة تعارض إنشاء الكيان الاتحادي المنشود، وربما تكون من القوة والشدة بحيث لا يكون هناك سبيل إلى نكرانها. ولكن مما لا شك فيه أيضًا أن تلك العوامل على قوتها وتعددها لا تقوى على القضاء على فكرة الاتحاد؛ لأنها الفكرة التي تدعو إليها حاجة دول المجلس ومصلحتها العليا، وهي الفكرة التي تقرها طبيعة الأشياء، ويقتضيها منطق الأمور، وتفرضها ضرورات الحياة. والذين يحيطون بأحوال الأمم والدول، ويلمون بتاريخ التجمعات والتكتلات والاتحادات يعلمون جيدًا أن عقبات كبيرة وتحديات كثيرة قامت في طريق اتحاد تلك الأمم، سواء في الغرب أو الشرق، ليست أقل مما يمكن أن يجابه دول الخليج العربي اليوم، فإذا آمن أبناء الخليج العربي بالاتحاد، وتداعوا إليه، وعملوا له مخلصين لن تقوى أي قوة خارجية، ولن تصمد أي ضغوط داخلية دون تحقيقه.

٣. إن لكل دولة من دول مجلس التعاون مشكلات داخلية عدة، فلا يحسن الدعوة إلى الاتحاد والعمل له قبل حلها والقضاء التام عليها.

يمكن تفنيد هذه الذريعة بالقول: إنه من المنطقي أن تكون لكل دولة من دول المجلس مشكلات داخلية عدة، ولكن مما لا شك فيه أن أصعب تلك المشكلات وأخطرها يتمثل في حقيقة عدم اندماج تلك الدول في كيان واحد؛ ما يجعل الاتحاد بينها هو الوسيلة الفعالة لحل معظم المشكلات الداخلية التي ستجد طريقها إلى الحل متى ما تحقق الاتحاد المنشود، وما تبقى بعد ذلك فهو أمر طبيعي؛ لأن الزعم بوجود أي مجتمع من المجتمعات بلا مشكلات داخلية هو مجرد وهم لا يؤيده منطق الأمور، بل إن طبيعة الحياة في أي مجتمع من المجتمعات تستلزم وجود مشكلات اجتماعية واقتصادية متنوعة، وليس أفضل المجتمعات ما لا توجد فيه مشكلات -على فرض إمكان تصور مثل تلك المجتمعات في عالم الحقيقة- ولكن أفضلها من يعمل المسؤولون فيه على حل مشكلاته بصورة مستمرة، وعلى وضع الخطط لتدارك ما يستجد منها.

٤. إن التمسك المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي يقف حجر عثرة أمام مساعي التوحيد بين دول مجلس التعاون.

لعل هذه من الذرائع والحجج التي قد يكون من الصعوبة بمكان تفنيدها أو إيجاد مسوغات قوية للرد عليها. ومما لا شك فيه أن الإمعان في التمسك بالسيادة بأشكالها وأصنافها التقليدية والمظهرية يعدّ عقبة كأداء تعترض الجهود الرامية إلى توحيد هذه الدول أو اتحادها في كيان واحد؛ لأن هناك تلازمًا واضحًا بين إنشاء الكيانات الاتحادية والتنازل عن بعض مظاهر السيادة. وإذا كانت ثمة تضحيات لا بد من بذلها في هذا الإطار، فإن المقابل لذلك والمردودات المترتبة

عليه والمنافع والفوائد والمصالح التي يمكن جنيها من الاتحاد تفوق بمراحل، وتعوض أضعافًا مضاعفة المزايا التي قد يُظن أنها تُكْتَسب من التمسك بتلابيب السيادة والركون إليها والإسراف في التعويل عليها.

ولعل أبلغ تعبير عن هذا الجانب يتمثل فيما ورد في كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في مسقط بسلطنة عمان بتاريخ ١٥ شوال ١٤٢٢هـ الموافق ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١م (وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينها وليًّا للعهد نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ورئيسًا للحرس الوطني) حيث قال:

«إننا لا نخجل من القول: إننا لم نستطع بعد، أن نحقق الأهداف التي توخيناها حين إنشاء المجلس، وما زلنا بعد أكثر من عشرين سنة من عمل المجلس نسير ببطء لا يتناسب مع وتيرة العصر، والإنصاف يقتضي أن نقرر أن دول المجلس استطاعت تحقيق إنجازات طيبة، يجيء في مقدمتها حلّ الأغلبية الساحقة من القضايا الحدودية المعلقة، إلا أن الموضوعية والصراحة تتطلب منا أن نعلن أن كل ما تحقق حتى الآن جزء يسير يذكرنا بالجزء الكبير الذي لم يتحقق، فلم نصل بعد إلى إنشاء قوة عسكرية واحدة، تردع العدو، وتدعم الصديق، ولم نصل بعد إلى السوق الواحد، ولم نتمكن بعد من صياغة موقف سياسي واحد نجابه به كل الأزمات السياسية. وهنا أرجو أن تسمحوا لي أن أذكركم

ونفسي بأن تمكسنا المبالغ فيه بمفهوم السيادة التقليدي هو الذي يقف حجر عثرة أمام مساعي التوحيد.

إن إعطاء مجلسنا هذا قدرًا أكبر من الصلاحيات لا يعني التنازل عن استقلالنا بقدر ما يعني دعم هذا الاستقلال وترسيخه وصولًا إلى وحدة عربية وإسلامية في المواقف والتوجهات والأهداف، ولنا في الاتحاد الأوروبي نموذج نحسن صنعًا لو استأنسنا ببعض ما جاء فيه».

ثالثًا- الأفكار والمقترحات:

بعد أن سلّمْنا بضرورة وأهمية الاتحاد الخليجي وحتمية إنشائه وأصالة دواعيه، وبعد أن فنّدنا الاعتراضات الموجهة له والعقبات التي تعترض طريق تنفيذه، فإنه يصح لنا أن نتساءل الآن عن السبيل الذي يجب أن نسلكه لتحقيق الاتحاد المنشود والهيكل أو الشكل الذي يمكن أن يقوم عليه.

وبداية لا بد من الإقرار بأنه من الطبيعي أن يختلف شكل ونظام الدول بتنوع تطورها التاريخي واختلاف موقعها الجغرافي ومركزها الإستراتيجي وظروفها السياسية والاجتماعية وإمكاناتها الاقتصادية باتساع رقعتها أو انكماش حجمها، وعمومًا باختلاف العوامل الكثيرة التي لا سبيل لنكران أثرها في حياة الشعوب والمجتمعات وفي سير تطورها السياسي والاقتصادي.

على أننا لغرض التبسيط وسيرًا وراء التقسيم المدرسي التقليدي المقبول بين علماء السياسة وفقهاء القانون الدولي يمكننا أن نقسم أنظمة الدول إلى شكلين أساسيين هما:

١. الدول البسيطة (أو الموحدة) وهي التي تنفرد سلطة واحدة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية، ولا يؤثر في اعتبار الدولة بسيطة أو موحدة اتساع رقعتها أو كونها مكونة من أقاليم عدة أو مقاطعات ما دام أن هناك حكومة واحدة لها الكلمة العليا في الداخل والخارج.

٢. الدول المركبة (أو الاتحادية) وهي تتكون من اتحاد أكثر من دولة وارتباطها معًا برابطة الخضوع لسلطة مشتركة.

ولقد عرف القانون الدولي التقليدي أنواعًا متعددة من الاتحادات الدولية يتباين بعضها عن بعض من حيث الشكل وطريقة التنظيم، ويفرق بينها في كثير من الأحوال فواصل مبهمة غير واضحة.

ويكمن الفرق الأساسي بين الدولة البسيطة (الموحدة) والدولة المركبة (الاتحادية) في مدى سيطرة الحكومة المركزية على سائر فعاليات الدولة وأوجه نشاطها؛ ففي الدولة الاتحادية يُترك لحكومات الأقاليم والدول المنضمة إلى الاتحاد قسط وافر من الاستقلال الذاتي في الشؤون التي تعني تلك الأقاليم أو الدول دون سواها كالأمور الصحية والبلدية والمواصلات وما إلى ذلك، في حين يكون ذلك كله من شأن الحكومة المركزية وحدها في نظام الدولة البسيطة أو الموحدة.

وتنقسم الدولة المركبة (الاتحادية) بدورها إلى نوعين هما:

١. الاتحاد الكونفدرالي أو الدول المتحدة، وهو يتكون من مجموعة من الدول تعقد فيما بينها معاهدة ينص فيها على التزام الأعضاء بالعمل على تحقيق أهداف معينة ورعاية مصالح محددة، وتنشئ المعاهدة هيئات مشتركة تتكون من ممثلين عن الدول الأعضاء للإشراف على تنفيذها.

وتحتفظ كل دولة عضو في الاتحاد بحقها في مباشرة مظاهر سيادتها الخارجية والداخلية ونظام الحكم فيها، ولكنها ترتبط مقدمًا بالتنازل للهيئات المشتركة عن قدر معين من حريتها في التصرف.

ولا تُكوِّنُ هيئات الاتحاد حكومة عليا يعلو سلطانها، وتنفذ كلمتها على جميع الدول الأعضاء ولا على رعايا هذه الدول، وإنما يقتصر عملها على تكوين السياسة العامة للدول الأعضاء في المسائل التي تدخل في اختصاصها، وهي تصدر قراراتها بالإجماع كقاعدة عامة، ويجوز أن تنص المعاهدة المنشئة للاتحاد على جواز إصدار بعض القرارات بالأغلبية، ويقوم الاتحاد بتبليغ قراراته للدول الأعضاء لكي تقوم بتنفيذها بواسطة سلطاتها الوطنية، فلا يملك الاتحاد سلطة تنفيذ قراراته بواسطة أجهزة تابعة له، ولا تُعدّ قراراته تشريعات نافذة في أقاليم الدول الأعضاء.

٢. الاتحاد الفيدرالي أو الدول الاتحادية، وهو يتكون من مجموعة من الدول تخضع بمقتضى الدستور الاتحادي لحكومة عليا

واحدة تباشر في حدود اختصاصها سلطتها على حكومات الدول الأعضاء وعلى رعايا تلك الدول.

وتُكوِّن الدول الاتحادية نظامًا قانونيًّا مركبًا له خصائصه من وجهة نظر القانون الداخلي ومن وجهة نظر القانون الدولي.

ففي الناحية الداخلية تتنازل الدول الأعضاء عن جانب من سيادتها الإقليمية للدولة الاتحادية التي تتكون من مجموع الأعضاء والتي تعدّ أعلى منها جميعًا، وللدولة الاتحادية حكومة يطلق عليها اسم الحكومة الاتحادية، ولها سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، ولكن هذا لا ينفي أن الدول الأعضاء تحتفظ بحكوماتها المحلية، ويتولى الدستور الاتحادي توزيع الاختصاصات بين الحكومة المحلية والحكومة العليا التي تتبعها سائر الحكومات.

أما من ناحية القانون الدولي فتعدّ الدولة الاتحادية شخصًا من أشخاص القانون الدولي العام بخلاف الدول الأعضاء التي لا تكون لها شخصية دولية، وتتولى الدولة الاتحادية إدارة العلاقات الخارجية، ويترتب على ذلك ما يأتي:

- تباشر الدولة الاتحادية اختصاص تبادل التمثيل الدبلوماسي، وتنضم للمنظمات الدولية، وتفقد الدول الأعضاء عادة اختصاص إرسال المبعوثين الدبلوماسيين وتلقيهم، ولا يكون لها تمثيل مستقل في المنظمات الدولية.
- تتولى الدولة الاتحادية عقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتفقد الدول الأعضاء هذا الحق.

والجدير بالذكر أن التفرقة بين الكونفدرالية والفيدرالية لها أهميتها في القانون الدولي؛ فبينما تحتفظ الدول المتحدة اتحادًا كونفدراليًّا بشخصياتها الدولية مع قيامها بإنشاء هيئة تقوم بتنسيق بعض مظاهر سياستها العامة وبالدفاع عن مصالحها المشتركة، نجد أن الاتحاد الفيدرالي أو الدولة الاتحادية يعدّ دولة لها حكومة تباشر السلطة العليا على أعضاء الاتحاد.

وكذلك، ففي حين لا يجوز تعديل المعاهدة المنشئة للاتحاد في حالة الدول المتحدة (الكونفدرالية) إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء أو على الأقل يعطى العضو المخالف حق الانفصال عن الاتحاد، نجد أنه يجوز في الدولة الاتحادية (الفيدرالية) تعديل وثيقة الاتحاد -وهي تأخذ طبيعة دستورية مهما كان شكلها- بالأغلبية العادية أو بأغلبية خاصة، ولا يكون للعضو المخالف حق الانفصال.

تلك كانت مقدمة -وإن بدت أكثر أكاديمية- إلا أنه كان لا بد منها لمعرفة الأشكال التي تقوم عليها أنظمة الدول المعاصرة، وذلك توطئة لبدء محاولة استكشاف وتحديد الشكل الذي يمكن أن يكون عليه الاتحاد الخليجي المأمول.

وكخطوة أولى نحو الوصول إلى هذا الهدف، فإنه يجدر بنا القول: إنه فور إعلان الدعوة إلى الانتقال بمجلس التعاون لدول الخليج العربية من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد كان هناك فهمان لهذه الدعوة، أو إن شئت فقل: إن الدعوة أخذت على محملين مختلفين:

الأول، هو أنها تهدف إلى إيجاد كيان خليجي دولي واحد، بمعنى إقامة دولة اتحادية (فيدرالية) تضم كل مواطني دول مجلس التعاون، تنطق باسمهم، وينتسبون إليها، ويحملون جواز سفرها، ويلتجئون إلى سفاراتها وقنصلياتها حين يكونون خارج أرض الوطن، ويتعاملون بنقودها، ويستعملون طوابعها البريدية، ويخدمون في جيشها الواحد الذي يريدونه حاميًا لهم من كل عدوان محتمل أو اعتداء مرتقب.

ويتخذ هذا المحمل أو الفهم من تجربتي الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة نموذجين يمكن الاقتداء بهما، مع مراعاة الفوارق في الظروف السياسية والتاريخية والبشرية بطبيعة الحال.

المحمل أو الفهم الثاني، وهو أن الدعوة تهدف إلى إقامة كيان خليجي (كونفدرالي) تحتفظ كل دولة فيه بعاصمتها المستقلة وعلمها الخاص وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المستقلة بشكل أحادي منفصل عن سلطات الدول الأخرى في الاتحاد، وتمثل كل دول نفسها سياسيًّا ودبلوماسيًّا، وتحتفظ أيضًا بحرية اتخاذ قراراتها السيادية.

ويتخذ هذا المحمل أو الفهم من تجربة الاتحاد الأوروبي نموذجًا يمكن الاقتداء به.

وعلى ضوء هذه المفاهيم والتفسيرات المختلفة، واستنادًا إلى التقسيمات الدستورية التقليدية لأنواع الاتحادات الدولية التي سبق إيضاحها، وقبل طرح النتائج النهائية التي توصلت إليها هذه الورقة، فإنه من الضروري إبداء الملاحظات الآتية:

١. إن الواقع في علاقات الجماعات البشرية، بما فيها الجماعات في الأمة المنصهرة الواحدة، لا يكون دائمًا متناسقًا مع النظريات العملية والمثل العليا التي يدعو لها المفكرون ودعاة الاتحاد، وعلى هذا فإنه يحسن بنا حين نريد أن نقيم كيان هذه النواة الصالحة على أسس سليمة، التي نرجو مخلصين أن تصبح شجرة فارعة أصلها ثابت وفرعها في السماء، ألّا تستهوينا كثيرًا الأشكال والصيغ، وما تتطلبه المصطلحات المتعارف عليها، بل يجب أن نبتكر -في إنماء هذه الشجرة الطيبة وتغذيتها- وسائلنا وأساليبنا الخاصة؛ حتى يصبح هذا الكيان ثابتًا ومعبرًا عما نريد دونما تعسف أو تعجل، ودونما نسيان لحقيقة أساسية هي أن هذا الكيان سوف يقوم نتيجة للرغبة الحرة والتجاوب التام بين الدول الأعضاء فيه.

٢. إن مصطلحي (دولة موحدة) و(دولة اتحادية) ليسا من المصطلحات الدقيقة الواضحة المعالم والحدود، بحيث إن مجرد النطق بهما يدل دلالة تامة على المقصود منهما؛ إذ إنهما يحتملان من التدرج والتنوع ما يجعل من العسير في كثير من الأحيان التمييز بينهما. ولقد حسب بعض المفكرين أنهم يزيدون الأمر وضوحًا حينما يضيفون كلمة (فيدرالي) أو (كونفدرالي) بعد مصطلح (الاتحاد) كأن هذه الكلمة الأجنبية محددة المعنى واضحة المعالم بحيث يذهب كل غموض بمجرد النطق بها.

لذلك، يحسن بنا أن نتحاشى هذه المصطلحات الأجنبية، وأن نعبر عما نريد بلغة واضحة ومحددة، خاصة حين يعترف الغربيون أنفسهم بأن تلك المصطلحات ليست دقيقة ولا واضحة المعاني.

ومن الأفضل كثيرًا عدم التقيد بالألفاظ والصيغ؛ لأنها لا تصلح أساسًا لإقامة كيان دولي جديد؛ فالكيان الذي نريده، ونسعى جاهدين في سبيل إقامته لا يتحقق إلا بدراسة علمية موضوعية هادئة تأخذ في الاعتبار بشكل أساس أوضاعنا الخاصة وحاجاتنا الأصلية ومطالبنا بوصفنا دولًا تسعى إلى رخاء مواطنيها وأمن واستقرار المنطقة التي نعيش فيها.

٣. حين نتحدث عن الوحدة أو الاتحاد بين دول مجلس التعاون، فإن ذلك لا يعني حتمًا وبالضرورة إقامة دولة خليجية موحدة يخضع لها جميع المواطنين الذين يقطنون دول المجلس الست في جميع شؤونهم الداخلية والخارجية كما تقتضي بذلك أسس وقواعد الدولة الموحدة أو البسيطة المعنى الدستوري الدقيق.

إن التدرج والأخذ في الاعتبار الظروف المحلية أمر مقبول ومعقول، وإن كان لا بد، في نهاية المطاف، من إقامة كيان دولي واحد له رئاسة واحدة، وسياسة خارجية واحدة، وتمثيل دبلوماسي واحد، وجيش وقوة دفاعية واحدة، ولا بد لهذا الكيان من عملة واحدة، ونظام جمركي واحد، وكل ذلك يمكن أن يتحقق في ظل الدولة الموحدة والدولة الاتحادية على حد سواء.

٤. على أنه لا بد من القول -على الأقل من حيث المبدأ-: إن النظام الاتحادي يعد أقرب إلى روح العصر؛ ففيه دعوة للتخصص، بمعنى أن الدولة المركزية تختص بالشؤون الكبرى المتعلقة بكيانها الأساس وسياستها الخارجية ووسائل دفاعها وشؤونها المالية والنقدية والاقتصادية الكبرى، على حين تترك لحكومات الأقاليم الشؤون التي يغلب عليها الطابع المحلي أو الإقليمي كالصحة، والشؤون البلدية، والمواصلات، وما إلى ذلك من مسائل أخذت تزداد يومًا بعد يوم في الحياة العصرية بحيث أضافت إلى مهام الدولة مهام عدة أخرى ما كانت تدور في خلد أكثر مفكري القرن التاسع عشر خيالًا.

إن النظام الاتحادي يتوافق، ويتماشى مع حالة الشعوب التي عانت اختلاف أنظمة الحكم وتباين الأوضاع الاجتماعية والثقافية؛ إذ ترى فيه وسيلة عملية متدرجة تقف وسطًا بين الاستسلام للواقع المشتت من جهة، والمثالية التامة التي تدعو إلى الانصهار الكامل والوحدة الشاملة من جهة أخرى.

هذا كله يقودنا في نهاية المطاف إلى النتائج النهائية الآتية:

أولًا: إن الوصول إلى الهدف الأسمى للتجمع الخليجي يقتضي المرور بمراحل متدرجة بدأت بمرحلة التعاون، وسوف تنتقل إلى مرحلة الاتحاد، وصولًا في النهاية إلى الوحدة الاندماجية الشاملة.

ثانيًا: إن مرحلة التعاون الراهنة قد استنفدت أغراضها، ولم تعد صالحة بوصفها صيغة واقعية مقبولة للتعبير عن مصالح الدول

الست، خاصة في ضوء الظروف السياسية الراهنة، والأخطار الأمنية الكامنة، والتحديات الإستراتيجية المستقبلية.

ثالثًا: إن تحديد الملامح النهائية، بمعنى الشكل الدستوري أو الهيكل التنظيمي لمرحلة ما بعد التعاون؛ أي مرحلة الاتحاد، يجب ألا يعتمد على تجارب ونماذج مستوردة كلية من الخارج مهما كانت درجة نجاح تلك النماذج، وإنما لا بد من إيجاد صيغ مبتكرة تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالدول الست.

رابعًا: إن الحد الأدنى للشكل التنظيمي المقترح للاتحاد الخليجي المرتقب يمكن أن يتضمن المؤسسات الآتية:

١. مجلس الرئاسة، ويضم ملوك وأمراء الدول الست، وهو الذي يرسم الإستراتيجية العليا للاتحاد، ويحدد توجهاته العامة، ويتخذ جميع القرارات المصيرية الخاصة به، وتكون رئاسة المجلس دورية بين الدول الأعضاء، وتستمر فترة الرئاسة مدة سنة واحدة، ويجتمع مرتين سنويًّا بمعدل مرة كل ستة أشهر، إضافة إلى الاجتماعات الاستثنائية أو الطارئة التي يمكن لرئاسة المجلس الدعوة لعقدها.

٢. مجلس الاتحاد الخليجي، ويكون بمثابة مجلس وزراء الاتحاد، ويتكون من ثمانية عشر وزيرًا تعين كل دولة من الدول الست ثلاثة منهم، ويتم شغل الوزارات السيادية بالتناوب، ويجتمع المجلس أربع مرات في السنة الواحدة بمعدل مرة كل ثلاثة أشهر.

٣. المجالس الوزارية المتخصصة، وتكون مهامها شؤون الاتحاد في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والتعليمية والثقافية والعلمية والتقنية... إلخ، وتجتمع المجالس ست مرات في السنة بمعدل مرة كل شهرين.

٤. أمانة عامة للاتحاد أو مفوضية خليجية تتكون من ستة أعضاء، وتكون بمثابة الجهاز التنفيذي للاتحاد الخليجي.

٥. مجلس شورى موحد.

٦. محكمة عدل خليجية.

٧. لا بد أن يتزامن مع إعلان الكيان الجديد ما يأتي:

- إقامة نظام جمركي موحد.
- إقامة سوق مشتركة واحدة.
- إصدار عملة خليجية واحدة.
- علم مشترك يتم الاتفاق عليه، ويرفع إلى جانب الأعلام الوطنية للدول الست.
- نشيد وطني مشترك يتم الاتفاق عليه، ويعزف إلى جانب الأناشيد الوطنية للدول الست.
- طوابع بريدية موحدة.

خامسًا: يطلق على هذا الكيان الجديد اسم: (GASU) (اتحاد دول الخليج العربية Gulf Arab States Union)

وبعد، فإنني أرجو أن يكون ما تم طرحه في هذه الورقة بشأن الدعوة إلى الانتقال من التعاون إلى الاتحاد نافعًا ومفيدًا في التمهيد لإقامة الاتحاد الخليجي المنشود الذي تظله راية خفاقة واحدة، ويتداول مواطنوه في كل مدنهم وأسواقهم ومصارفهم عملة خليجية واحدة، ويخضون لنظام جمركي واحد، ويعتزون بسياسة خارجية موحدة ترعى مصالحهم، وتهدف إلى خيرهم.

إنه لحلم عظيم.. وأمل جسيم..

ولا خير فينا إذا لم نحقق أحلامنا، ونحيل آمالنا وأماننا إلى واقع ملموس يحمي مكتسباتنا، ويصون أمننا، ويحفظ استقرارنا، ويرعى مستقبلنا.

* * * *

الوحدة الوطنية.. ثوابت وقيم*

يتفق كثير من الدارسين والمفكرين على أن كتاب (الديمقراطية في أمريكا) الذي ألفه المؤرخ الفرنسي (ألكسيس دي توكفيل) منذ ما يزيد على مئة وخمسين عامًا يعدّ من أهم المراجع العلمية التي لا يمكن الاستغناء عنها لكل من يريد دراسة تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها في مختلف المجالات والحقول والتعرف إلى النظام الأمريكي ومرجعياته.

استوقفني وأنا أطالع هذا الكتاب المهم فقرات أحسب أنها لا تنسحب على الولايات المتحدة فحسب، وإنما تنطبق على جميع الشعوب والمجتمعات في كل زمان ومكان.

يقول دي توكفيل:

«عندما يولد الطفل، فإن سنوات عمره الأولى تنقضي دون أن يهتم أحد بملاحظة شخصيته، وذلك في غمرة الفرحة

---

* ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر (الوحدة الوطنية.. ثوابت وقيم) الذي كان مقررًا عقده في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، الرياض- المملكة العربية السعودية، بتاريخ ٢٥-١٤٣٣/٥/٢٦هـ، إبريل ٢٠١٢م تم تأجيل انعقاد هذا المؤتمر؛ ولذلك لم يتسنَّ إلقاء هذه الورقة أو تقديمها للمؤتمر.

بالطفولة، وما يحيط بها من مناشط. وحينما تتقدم به السن، ويقترب من مرحلة الرجولة، وتفتح أبواب العالم أمامه، ويبدأ في الاتصال بأقرانه وأنداده حينذاك فقط يبدأ الاهتمام بملاحظة شخصيته، ويبدأ الناس في تلمس الفضائل والرذائل في تلك الشخصية، وهذا إذا لم أكن مخطئًا هو من أكبر الخطايا.

عد إلى الخلف، تأمل في الطفل وهو في حضن أمه، انظر كيف ينعكس العالم الخارجي لأول مرة في مرآة عقله المعتمة، راقب تصرفاته والأحداث والأفعال التي تلفت انتباهه، استمع إلى الكلمات الأولى التي توقظ قواه الفكرية الخامدة، وأخيرًا لاحظ إرهاصات أنواع الصراعات التي يستطيع تحملها، عند ذلك الحين فقط يمكنك أن تفهم الانتماءات والميول والمشاعر التي سوف تسيطر على حياة هذا الطفل بعد أن يشب عن الطوق، ويستوي عوده... باختصار شديد: انظر إلى مهد الطفل في البداية لتعرف كامل شخصية الرجل فيما بعد.

إن شيئًا مشابهًا يحدث بالنسبة إلى الأمم والشعوب، فهي تتأثر بمعالم ماضيها وأصولها وجذورها، وبعبارة أخرى فإن ظروف الأمة وميلادها، وما يحيط بتلك الظروف من عوامل تؤثر تأثيرًا كبيرًا في مسيرتها المستقبلية. إذا استطعنا أن نعود إلى الجذور الأساسية في المجتمعات، ونفحص البدايات الفعلية لتاريخها فليس لديّ أدنى شك في أن ذلك سيمكننا

فيما بعد من تحليل توجهاتها ومعرفتها وفهمها، والسياسات التي تتبعها، وطبيعة انتماءاتها والمشاعر التي تسيطر عليها وكل ما يشكل في مجموعه ما نسميه شخصيتها الوطنية.

ولكن مثل هذه العودة إلى الجذور لا تحدث -مع الأسف- في كل الأحوال، فمتى ما قصرنا دراستنا للأمم على أوضاعها بعد أن يتقدم بها العمر، وتبلغ من الكبر عتيًّا؛ فإننا لا يمكن أن نصل إلى الحقيقة، ولا يمكن أن نستطيع التعرف إلى الملامح الأساسية لشخصية هذه الأمة؛ ومن ثم معرفة انتماءاتها ومشاعرها وسلوكاتها»(*).

تقودنا مقولة دي توكفيل هذه إلى حقيقة مؤداها أن كل من يريد أن يفهم التركيبة التي يقوم عليها النظام السعودي، وأن يحلل آليات هذا النظام ومرجعياته، ليتمكن من ثم من دراسة تاريخ المملكة العربية السعودية وسياساتها في مختلف المجالات والحقول، لا بد له من العودة إلى الجذور... لا بد له من دراسة مرحلة التأسيس والبناء والتشييد: كيف أُسِّست هذه البلاد؟ كيف تم توحيدها وبناء نظامها السياسي الحديث؟ لا بد له من التأمل في شخصية القائد المؤسس: ما الخطوات التي اتبعها والقرارات التي اتخذها في تلك المرحلة الحاسمة؟

تتيح لنا مثل هذه العودة إلى الجذور معرفة أن جزءًا كبيرًا من هذه البلاد كان عبارة عن أقاليم وإمارات وعشائر متفرقة ضعيفة

* ألكسيس دي توكفيل. الديمقراطية في أمريكا: (التاريخ ...، دور النشر ...، ص ... .

وفقيرة، تسيطر على بعضها الدولة العثمانية، وتطمع ببعضها الدول الأجنبية، ويعيش بعضها في انعزال تام وفي نزاعات وصراعات قبلية مستمرة، فقام الملك عبدالعزيز بتوحيدها وجعلها دولة كبيرة وقوية ومؤثرة، وأنشأ فيها الهجر لتوطين البادية، وفتح أبوابها وعقول أبنائها للتكيف مع حضارة القرن العشرين، بحيث تأخذ منها ما يتفق مع معتقداتها وقيمها ومثلها.

ولكن ما كان لكل ذلك أن يحدث قبل أو من دون الإقدام على الخطوة الأساسية التي اتخذها الملك عبدالعزيز، والتي هيأت الأجواء لتحقيق كل تلك الأعمال، وهي: انتقال مفهوم السيادة والسلطة؛ ومن ثم مفهوم الدولة بوصفها وحدة سياسية، من نموذج النظام القبلي العشائري إلى نموذج النظام السياسي الحديث. هذه الخطوة هي التي مهدت السبيل لتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع البلاد، الذي كان بدوره عاملًا أساسًا في إقناع المواطن بصلاحية نظام الدولة الموحدة وفائدته وقيمته، وهي التي أتاحت المجال لتطوير الأجهزة والمؤسسات الحكومية، واستحداث قوانين وتنظيمات ولوائح اقتضتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة في البلاد، وهي التي ساعدت على التخفيف من حدة النزعة القبلية وبدء عملية الانصهار في البوتقة الوطنية، وعلى إضعاف النزعة الإقليمية وبدء عملية الارتباط بالدولة بدلًا من الارتباط بالإقليم أو المنطقة أو القبيلة.

إحدى الدعائم التي استند إليها الملك عبدالعزيز في إقامة هذه الدولة الحديثة تمثلت أيضًا في رؤيته للكيفية التي يمكن بها بناء الإنسان السعودي فكرًا وعملًا وتطوير قدراته وتنمية ملكاته.

منذ البداية وضع الملك عبدالعزيز نصب عينيه أن الإنسان هو الوسيلة الأساسية للتنمية والبناء، وفي الوقت نفسه غايتها، وهو نقطة الارتكاز في خطط التحديث والتطوير.

وكان التحدي الحقيقي في تلك المرحلة الحرجة يتمثل في التصدي للقضيتين الأساسيتين الآتيتين:

ما الكيفية التي يمكن للإنسان السعودي من خلالها أن يستشعر مسؤوليته الوطنية والاجتماعية بما يتجاوز الذات وتعدي الانتماء الضيق إلى المصلحة الوطنية العليا عن طريق الإسهام في دفع عجلة التنمية والإنتاج والمحافظة على الاقتصاديات الوطنية واحترام قيمة العمل مهما كانت نوعيته والحرص على أدائه بأكبر درجة من الإتقان والجودة، واحترام الوقت والجهد؟

وأيضًا، ما الكيفية التي يستطيع الإنسان السعودي عن طريقها أن ينفتح على العالم، ويأخذ بأسباب التقدم والنهضة، ولا يغلق أبوابه في وجه الإنجازات الحضارية الحديثة، يتكيف بعقلانية مع وسائلها، ويتفاعل بوعي مع معطياتها، وفي الوقت نفسه يعض على عقيدته وشريعته بالنواجذ، ويحافظ على ثوابته وهويته، ويتمسك بمثله وقيمه وأصيل تقاليده؟

تمثلت الدعامة الأساسية التي استند إليها الملك عبدالعزيز في الاستجابة لجميع هذه التحديات -التي ساعده على ترسيخها إيمانه الديني العميق ووعيه التاريخي وواقعيته وحسه السياسي المرهف- في قدرته على إيجاد نوع من التوازن أو التوافق أو المواءمة بين استقطابات ثنائية مختلفة ومتعددة ومتباينة.

- بين الانغلاق والانفتاح.
- بين الجمود والاندفاع.
- بين القديم والجديد.
- بين الأصالة والمعاصرة.
- بين وضع حد للتسيب من دون أن يؤدي إلى التعصب، والسيطرة على الانفلات من دون أن يقود إلى التزمت.
- بين الاتجاهات التي تميل إلى الغلو والإفراط، والاتجاهات التي تميل إلى التساهل والتفريط.

لم تكن مهمة تحقيق مثل هذا التوازن سهلة أو يسيرة، بل كانت مهمة عسيرة وشاقة وشائكة، وبخاصة في مرحلة التأسيس والبناء، حيث تتفاقم المشكلات، وتزداد الحساسيات، وتتعاظم التحديات.

كان الملك عبدالعزيز يدرك تمام الإدراك أن الدولة الحديثة التي وحَّدها لا تستطيع، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتجرد عن واقعها، أو أن تنسلخ عن فطرتها، أو أن تنحرف عن قدرها الذي أراده الله لها بأن تحظى بخصوصية معينة تنبثق من كونها مهبط الوحي ومنطلق

الدعوة الإسلامية وأرض الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، بكل ما يفرضه ذلك عليها من معايير، وما يتطلبه من واجبات، وما يحتمه من مسؤوليات وتبعات.

كان يدرك تمام الإدراك أيضًا أن هذه الدولة الناشئة لا تستطيع، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تنفصل عن المحيط الدولي الذي تعيش في إطاره، أو أن توصد أبوابها، وتغلق نوافذها أمام الإنجازات الحضارية الحديثة.

هذا التوازن أو التوفيق أو المواءمة قدّر له أن يكون سمة بارزة من سمات الواقع السياسي السعودي في جميع مراحل تاريخ المملكة منذ نشأتها وحتى يومنا هذا.

تقود هذه المعطيات جميعها إلى حقيقة أن كل من يريد دراسة الواقع السياسي السعودي المعاصر لا بد له من أن يأخذ في الاعتبار الأسس والمرتكزات الآتية:

١. قيام المملكة بوصفها دولة قوية متماسكة تم توحيدها من أجزاء كانت في الماضي متنافرة ومتنازعة تخيم عليها الحروب والعداوات، وأصبح يعمها الأمن، ويسودها الاستقرار.

٢. تبني هذه الدولة الموحدة الجديدة ذات السلطة المركزية الواحدة اتجاهًا ومنطلقًا أساسًا جعلته يرشدها، ويهديها في جميع نواحي حياتها، وهو الالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة، دينًا ودولة، أسلوبًا ونظام حياة.

٣. انفتاح هذه الدولة على العالم، والأخذ بأسباب التقدم والنهضة، وعدم إغلاقها أبوابها دون الإنجازات الحضارية الحديثة بهدف الاستفادة منها بما لا يؤثر في ثوابتها وهويتها.

نستطيع أن نبني على هذه الأسس والمرتكزات، أو أن نستخرج منها معادلة أساسية تستند إلى العناصر الثلاثة الآتية:

أ. توحيد الدولة وبناء وحدة وطنية قوية.

ب. تبني الشريعة الإسلامية منهاجًا للدولة ونظامًا للحياة.

ج. استمرار الدولة بوصفها كيانًا قويًّا متماسكًا يعمه الأمن، ويسوده الاستقرار، وينعم بالرخاء.

تقوم المعادلة على أساس الالتزام بأن يتم (أ) بناء على (ب) لكي نصل إلى (ج).

وأينما قلبت وجهك فستجد أن هذه المعادلة هي التي تتحكم في كل مظهر من مظاهر الحياة في المملكة، وفي كل قطاع من قطاعات المجتمع، وفي كل قرار ونظام من قرارات الدولة وأنظمتها، تم ذلك في الماضي، ولا يزال قائمًا في الحاضر، ولا بد له أن يستمر في المستقبل بإذن الله.

ولما كان حديثنا في هذه الأمسية ينصب على الفقرة الأولى من المعادلة، وهي الخاصة بتوحيد الدولة وبناء وحدة وطنية قوية ومتماسكة، فإن النقطة التي سوف ننطلق منها إلى شرح أبعاد مفهوم الوحدة الوطنية وتحليلها، تؤسس على نظرية مؤداها أن

انتماء مجموعة بشرية معينة، تعيش في موقع جغرافي محدد، وتخضع لسلطة مركزية واحدة، ولنظام سياسي معين. إن هذا الانتماء يؤسس على مر السنين والعقود سمات وملامح وخصائص عامة يتشكل من تفاعلها وانصهارها في بوتقة واحدة نمط معين أو شخصية معينة تساعد أيضًا على تأصيلها وترسيخها عوامل أخرى متعددة، منها: محددات البيئة الطبيعية التي تضم هذه المجموعة البشرية، والأطوار التاريخية المختلفة التي مرت بها والتركيبة الاجتماعية التي تتألف منها، والعوامل الاقتصادية التي أحدثت تأثيراتها فيها، والخصائص النفسية التي فُرضت عليها من واقع تفاعل أساليب التربية والعادات والتقاليد السائدة فيها، والمكونات الثقافية المشتركة التي خضعت لها، والتي تتمثل في لغتها وتراثها الأدبي والفني، إضافة إلى التأثير الفكري أو العقدي الذي يتمثل أساسًا في العامل الديني.

إذا طبقنا هذه النظرية على حالة المملكة العربية السعودية، فإننا نستطيع القول: إن المقصود بطابع الانتماء الوطني السعودي هو ذلك النمط العام أو تلك السمات والصفات والخصائص التي يشترك فيها المواطنون السعوديون، والتي تكونت لديهم نتيجة للتأثر العميق والمتأصل الذي يحدثه الدين الإسلامي على هذا المجتمع من جهة، ونتيجة انتمائهم لوطن واحد يعلو ويسمو على أي انتماء قبلي أو مذهبي أو إقليمي أو عشائري أو مناطقي آخر من جهة أخرى، وكذلك في ظل نظام سياسي ذي توجه فكري محدد، ومذهب اقتصادي معين، إضافة إلى العوامل البيئية والطبيعية التي تتميز بها شبه الجزيرة العربية، والأطوار التاريخية التي مرت بها، والعوامل

الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والثقافية التي أثرت في المجتمع السعودي.

القول بوجود طابع الانتماء الوطني هذا لا ينفي بطبيعة الحال وجود صفات وسمات خاصة بسكان كل منطقة من المناطق التي تتكون منها المملكة العربية السعودية؛ لأن القول: إن المرء تربطه انتماءات محددة بعائلته وأسرته، أو بعشيرته وقبيلته، أو بمنطقته ومحافظته لا يعني أنه لا توجد انتماءات أخرى توثقه بمجتمعه الكبير الذي يعيش فيه، أو بوطنه الذي يرتبط به، أو بأمته التي ينتسب إليها؛ فالمرء قد ينتمي إلى أسرته، وينتمي إلى قبيلته، وينتمي إلى وطنه الأصغر، وينتمي إلى وطنه الأكبر، وقد ينتمي إلى دوائر أوسع من ذلك وأشمل، ولا تناقض بين هذه الانتماءات.

وحقيقة الأمر هي أن المرء يولد من قوم في مكان معين، فينتمي إلى أولئك القوم وإلى ذلك المكان، ويشب، وينشأ وهو يتحدث لغة أمته، ويتمثل ثقافتها وآدابها وطرق معيشتها، فينتمي إلى ثلاث دوائر في آن واحد هي: الدائرة الإقليمية المحلية، والدائرة الوطنية، والدائرة القومية، ثم هو يدين بدين قومه، فيشده هذا الرابط الديني إلى آخرين يرتبط معهم في حضارة واحدة، ثم هو يتلمس موقعه من العصر الذي يعيش فيه، فيتفاعل مع أبناء ذلك العصر في ظل مجتمع دولي آخذ في الانكماش وفي الاعتماد المتبادل بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية.

وما دام الأمر كذلك فمن الطبيعي إذن أن ينتمي المرء إلى الدائرة الإقليمية المحلية التي شب، وترعرع في إطارها، وأن ينتمي في الوقت نفسه إلى الدائرة الوطنية التي تمنحه هويتها وجنسيتها، ويدين لها بالتبعية والانتماء، وأن ينتمي كذلك إلى الدائرة القومية التي تضم مجموعة أقطار تسكنها شعوب تنتمي إلى أمة واحدة، ثم هو ينتمي إلى الدائرة الحضارية التي تجمع أممًا عاشت في ظل حضارة واحدة غلب عليها دين واحد، وأخيرًا فهو ينتمي بوصفه إنسانًا يعيش على ظهر هذا الكوكب إلى الدائرة العالمية التي تضم جميع البشر على سطح الأرض.

يتحقق انتماء المرء لهذه الدوائر مجتمعة من خلال وعيه لما حوله وإدراكه للروابط والوشائج التي تقوم بينه وبين من حوله، ولا يجد المرء تناقضًا بين انتمائه لهذه الدوائر أو تلك، ولا في الجمع بين انتمائه لها جميعًا.

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن مجموعة تلك الانتماءات تمد القيادة السياسية لأي بلد من البلدان أو قطر من الأقطار بفرص ثمينة تستطيع أن تسخرها لتحقيق المصالح العليا لذلك البلد أو القطر، فالبلدان متعددة الانتماءات أكثر مرونة وتحملًا للمصاعب والأزمات والصدمات من تلك التي لم يخصها تاريخها وموقعها وتركيبتها البشرية إلا بعدد محدود من الانتماءات.

ومنذ بداية توحيد المملكة وبداية الاتجاه نحو ترسيخ أسس الدولة الوطنية الحديثة وتدعيمها فيها كان على المواطنين السعوديين وفي إطار تعاملهم مع قضية الهوية والانتماء أن يواجهوا تحديًا أساسًا انعكس على حياتهم الاجتماعية والفكرية والسياسية، وكان له تأثير ملحوظ في بلورة شخصيتهم الوطنية وتكاملها وترسيخ جذورها، وقد تركز ذلك التحدي في المعادلة الآتية:

- كيف يتسنى لهم صياغة مفهوم للانتماء يصهرهم في بوتقة واحدة مع احتفاظهم بمظاهر التنوع والتعدد؟
- وكيف يتسنى لهم تطوير مفهوم الوطنية ليتماشى مع عالمية عقيدتهم الإسلامية؟
- وكيف يتسنى لهم تنمية مفهوم للهوية لا يقودهم إلى الانكفاء في انتماء قطري ضيق يعزلهم عن امتدادهم العربي الطبيعي؟
- وكيف يتسنى لهم ترسيخ مثل هذه المفاهيم، بحيث لا تؤدي بهم في الوقت نفسه إلى التقوقع خارج إطار الحياة المعاصرة في القرية الكونية التي يعيشون فيها؟

تفكيك هذه المعادلة الصعبة كان يعني، بل كان يقتضي، ويستلزم التعامل مع المحاور الآتية:

- التوجه الإسلامي في مقابل التوجه العربي.
- العاطفة الدينية في مقابل العاطفة الوطنية.
- الأصالة في مقابل المعاصرة.

- تأصيل ما يمكن أن نسميه ظاهرة (البوتقة السعودية).

وإذا كان المقام يضيق عن تناول جميع هذه المحاور بما تستحقه من توضيح وتفصيل، فإننا نكتفي بالتركيز على المحور الأكثر قربًا والأشد التصاقًا بموضوع هذا المؤتمر، ألا وهو ما أسميناه ظاهرة (البوتقة السعودية).

هناك شبه اتفاق بين الدارسين والمختصين على أن نجاح تجربة الوحدة الوطنية (أو الاتحاد) في أي دولة من الدول يمكن أن يتحقق إذا توافر العاملان الأساسان الآتيان:

أولًا: قدرة الدولة على الاستمرار في إعطاء المواطنين الذين ينتمون إليها والذين يشكلون مزيجًا من الأعراف المختلفة وخليطًا من الأقاليم والمناطق والمذاهب المختلفة، ما يكفي من دوافع مقبولة ومسببات مقنعة تدفعهم للذوبان في الهيكل السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تمثله الدولة.

ثانيًا: استعداد المواطنين في الدولة للانصهار في بوتقة وطنية واحدة (سياسية واقتصادية واجتماعية) تذوب فيها الانتماءات القومية أو العرقية القديمة، وتتلاشى فيها الولاءات الوطنية القديمة، وتندثر فيها البوتقات السياسية والاجتماعية القديمة.

ويرى أولئك الدارسون والمتخصصون أن الدول التي مارست التجربة الاتحادية، وترسخت فيها الوحدة الوطنية قد حققت النجاح المنشود؛ لأنها تمكنت من تحقيق العاملين المشار إليهما بالتحديد، حيث أدى -من جهة- شكل التعاقد الاجتماعي ومضمونه بين المواطن

والدولة القائم على البناء المؤسسي والممارسة السياسية في الحقوق والواجبات الوطنية وتمازج المجتمعات وتكافؤ الفرص والانفتاح الثقافي، أدى كل ذلك إلى ذوبان المكونات العرقية والقومية للمواطن في تلك الدول وبروز خطاب واحد تعبر عنه المؤسسات الإعلامية بمختلف وسائطها وأدواتها.

ومن جهة أخرى، فإن الوصفة التي تقدمها تلك الدول لمثيلاتها من التجارب الاتحادية الأخرى في العالم تقول: إذا أردتم المحافظة على تجربتكم وصونها من التمزق وحمايتها من التفكك؛ فإن عليكم إيجاد انتماء وطني جديد؛ ولاء وطني جديد؛ بوتقة سياسية واجتماعية جديدة، تذوب فيها الانتماءات القديمة، وتنصهر فيها البوتقات السياسية والاجتماعية القديمة.

لم تكن نقطة الانطلاق في تلك التجارب الوحدوية والاتحادية الناجحة إذن هي المحافظة على الثقافات القديمة المتنوعة بما تمثله من قيم وفكر وسلوك، وإنما صهرها وتذويبها ومن ثم إيجاد ثقافة (حضارة) جديدة ونظام حياة جديد.

هذا التطبيق لمفهوم الوحدة السياسية والوطنية هو الذي ساعد تلك التجارب على الصمود -حتى الآن- أمام تيارات التقسيم والتفكيك التي أخذت تنتشر في جميع أرجاء العالم، والتي لم تعد تقتصر على دول ما كان يسمى العالم الثالث فحسب، بل أصبحت تهدد الدول الصناعية الكبرى.

ما علاقة هذا كله بما أسميناه ظاهرة البوتقة السعودية؟ ليس إسرافًا في القول التأكيد على أن التجربة السعودية في الوحدة الوطنية هي الوحيدة التي قدر لها النجاح والثبات من بين التجارب المتعددة التي خاضتها الدول العربية في سعيها لتحقيق الوحدة، والسبب هو قدرتها بالفعل على التقدم بخطى ثابتة وراسخة نحو تحقيق العاملين المشار إليهما آنفًا. وليس هذا هو المجال للتحدث باستفاضة عن الجوانب التاريخية والسياسية لتلك التجربة، ولكن ما يهمنا التنبيه إليه بصفة خاصة هو حقيقة أن التجربة السعودية في الوحدة السياسية كان لها أثر ملحوظ في صياغة الوحدة الوطنية وتشكيل الشخصية الوطنية الواحدة، فالمواطن السعودي -مهما اختلفت أصوله القبلية أو العشائرية، أو تباينت مرجعياته المناطقية أو الاقليمية- يشعر بالمساواة الوطنية في الحقوق والواجبات في ظل الشريعة الإسلامية السمحة.

وعلى الرغم من اتساع الرقعة الجغرافية للمملكة، وما تولد عنه من وجود تعددية ثقافية واجتماعية في العادات والتقاليد والفنون الشعبية وأساليب الإنتاج، وعلى الرغم من وجود انتماءات صغيرة كأن يفخر المرء في بعض الأحيان بانتمائه القبلي أو بمرجعيته الثقافية أو الإقليمية، إلا أن الهوية الوطنية السعودية هي التي تجمع المواطنين جميعهم في النهاية، وتذيبهم في كيان واحد، وقد أدى هذا من ثم إلى إفساح المجال لبناء وحدة وطنية قوية، وإن كانت تنطلق من الاعتراف بالتنوع والاعتزاز بالتعدد، وتثبت الخصوصية في غير تحجر أو تزمت، إلا أنها تؤكد على الولاء الوطني، وتعطي المشاعر الوطنية

حقها، وتسعى إلى إيجاد بوتقة سعودية تنصهر فيها جميع الانتماءات القبلية والإقليمية المحلية، ولكنها لا تغالي في هذه المشاعر لتصبح تعصبًا مذمومًا، بل إنها تركز فيها على مبادئ الدين الإسلامي التي تنظم العلاقات بين الأفراد، وتتسامى على العصبيات المحلية، وتعبئ الهمم والإرادات للنهوض بدور حضاري في الإنتاج والعطاء الثقافي والفكري والأهداف السياسية والإستراتيجية.

ما حدث في التجربة السعودية لم يكن إذن توحيدًا سياسيًّا فحسب، بل وحدة وطنية حقيقية وسعيًا لإيجاد بوتقة سعودية، تسمو على الانتماء القبلي والولاء المحلي، ويندثر فيها التعصب الإقليمي أو المناطقي.

بيد أنه لا بد من التأكيد هنا على أن المحافظة على هذه الوحدة وترسيخها وتمكين البوتقة السعودية من أداء دورها وجني نتائجها ومكتسباتها تتطلب مزيدًا من الخطوات في هذا الاتجاه.

فعلى الرغم من الإنجازات التي تم تحقيقها على صعيد صياغة الهوية الوطنية للمجتمع السعودي بدءًا من خطط التنمية المتعددة ومرورًا بإنجازات البنية الأساسية التي ألغت الحدود الجغرافية بين المناطق المتباعدة، وبتوحيد التعليم النظامي والأنشطة الرياضية والبث التلفزيوني الموحد، إلا أن تأصيل هذه الهوية الوطنية في الممارسة اليومية وفي الوجدان الشعبي وفي الفكر الاجتماعي لا يزال في حاجة إلى مزيد من الخطوات.

فالمطلوب -على سبيل المثال- هو:

- أن تُكرس الجهود على مختلف الأصعدة وفي جميع الاتجاهات، وأن تنظم البرامج والخطط الهادفة إلى إنماء الشعور بالمواطنة وتعميق الإحساس بالوطنية والانتماء بين المواطنين جميعهم.
- وأن يتنامى الحرص على إزالة الفهم الخاطئ والشكوك بشأن تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بالنسبة إلى الوظائف والتعيينات في مختلف أجهزة الدولة الحكومية، بصرف النظر عن انتماءاته.
- وأن تعمل المؤسسات الإعلامية بمختلف وسائطها وأدواتها على إبراز خطاب وطني موحد يعبر عن ثقافة وطنية موحدة ونظام حياة وطني موحد.
- وأن تتسارع الخطوات الرامية إلى تقريب وانصهار الطباع والعادات والتقاليد بين مختلف مناطق المملكة.
- وأن تتواصل الخطوات الهادفة إلى ذوبان اللهجات المحلية في لهجة وطنية واحدة.

ومن جهة أخرى، فلا بد أن يكون مستقرًّا في أعماق المواطن وفي وجدانه وضميره وشعوره، ومختزنًا في عقله وتفكيره وإحساسه، أن ترسيخ الوحدة السياسية التي تم إنجازها، والمحافظة على الوحدة الوطنية والهوية الواحدة التي تم تطويرها وإنماؤها، وتحقيق البوتقة

السعودية التي يمثل الدين الإسلامي نقطة ارتكازها ومرجعيتها الأساسية، إن كل ذلك يجب أن يحظى بالأولوية المطلقة في تحديد مواقعه الاجتماعية وفعالياته الحياتية واختياراته الشخصية، سواء في مجال اختيار شريك أو شريكة حياته، أو ترشيحات الوظيفة، أو مساهمات رأس المال الخاص في مشروعات التنمية، أو المساهمة في صياغة الثقافة الوطنية إبداعًا وفكرًا. وإن على المواطن أن يعي أن المحافظة على جميع تلك الإنجازات وتحقيق تلك التطلعات لا بد له من ثمن، والثمن هو التخلي عن تعصبه القبلي أو الإقليمي أو المناطقي أو المذهبي، وانصهاره في البوتقة السعودية.

ولعل ما يزيد من أهمية تكريس عامل الوحدة الوطنية هو طبيعة التحديات التي تواجه المملكة، خاصة في الآونة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بالأحداث العاصفة التي شهدتها، ولا تزال تشهدها بعض الدول العربية فيما أصبح يطلق عليه (الربيع العربي) أو بالنسبة إلى انعكاسات بعض النزاعات الإقليمية على أمن المملكة واستقرارها أو بالنسبة إلى ما تتعرض له المملكة بين الفينة والأخرى من حملات إعلامية غربية تستهدف أوضاعها الداخلية ونسيجها الاجتماعي، مثل وضع المرأة، وحقوق الإنسان، والمشاركة في القرار السياسي، وما إلى ذلك.

ومن المتفق عليه في هذا الصدد أنه ما من سبيل للتصدي لجميع هذه التحديات سوى عبر تحصين الجبهة الداخلية، وتحصين الجبهة الداخلية يتطلب بدوره تضافر عوامل عدة يأتي في مقدمتها تعميق

الوحدة الوطنية وتثبيت أركانها وإزالة كل ما قد يؤثر في تماسكها وصلابتها.

وختامًا، فإنه لا بد من التأكيد على أنه لا نجاة لوطننا، ولا نجاح لمسيرة حياتنا، سواء في الحاضر أو في المستقبل، إلا باستمرار وتعميق وحدتنا الوطنية التي يجب أن تبنى على التلاحم والمحبة، وأن تصان بالروح والمال، وأن تنبذ التعصب بجميع أشكاله ومختلف أبعاده.

بإدراك هذه الحقائق ندرك أهمية امتداد الأيدي بعضها إلى بعض في السراء والضراء وتلاقي القلوب على الألفة والصفاء والتعاون قبل تلاقي الأيدي.

علينا أن نعض على وحدتنا بالنواجذ، ونحميها بالأرواح، وأن نقوم بكل عمل من شأنه تصفية النفوس من الشوائب، والتعاون على الخير والبر والمحبة، ونبذ كل تصرف يقوم به جاهل أو مكابر لا يدرك خطورة أعماله وتصرفاته وتأثيرها السلبي في الوفاق الدائم والاتفاق المستمر. إن حماية وحدتنا الوطنية هي مسؤولية كبرى تقع على عاتق كل مواطن ومواطنة، وعلينا جميعًا مسؤولية الدفاع عنها بالنفس والنفيس.

* * * *

المملكة العربية السعودية والتوازن الدولي*

يسرني بادئ ذي بدء الترحيب بضيوفنا الكرام وبجميع الحضور والمتابعين للمهرجان الوطني للتراث والثقافة الذي بات يشكل على امتداد عمره البالغ ثمانيةً وعشرين عامًا ركنًا أساسًا في حياتنا الثقافية والفنية، سواءً بعروضه التراثية أو بفعالياته الفنية أو ببرامجه الثقافية.

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتهنئة للقائمين على رعاية المهرجان وإدارته، وفي طليعتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله- الذي بادر منذ ثمانية وعشرين عامًا باستشراف أهمية تدشين مهرجان سنوي وطني يحفظ موروثنا الوطني، ويحتفي بالفنون، ويجمع النخب الفكرية والثقافية الوطنية والعربية والعالمية، وصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز وهو المعروف باهتماماته التراثية وعلاقاته الوطيدة

* محاضرة ألقيت ضمن الفعاليات الثقافية بالمهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية) في دورته الثامنة والعشرين، الرياض- المملكة العربية السعودية، بتاريخ الخميس ٢٣ جمادى الأولى ١٤٣٤هـ، الموافق ٤ إبريل ٢٠١٣م.

بالمفكرين والمثقفين والإعلاميين، وصاحب السمو الملكي الأمير متعب ابن عبدالله بن عبدالعزيز عضو مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني والمسؤول المباشر عن إدارة هذا المهرجان وتنفيذه عامًا بعد عام.

إن ندوتنا اليوم تحمل عنوان (السعودية والتوازن الدولي: الإسلام، والطاقة، والسلام) ولعل العلاقة الواضحة والصلة المباشرة التي تربط المملكة العربية السعودية مع كل من الإسلام من جهة، والطاقة من جهة أخرى، تعدّ من المسلمات أو البدهيات التي لا تحتاج إلى إثبات، ولكن قد لا يتبادر للذهن، للوهلة الأولى، وجود علاقة واضحة أو صلة مباشرة بين كل من الإسلام والطاقة من جهة، والسلام والتوازن الدولي من جهة أخرى، بل قد يتساءل المرء عن جدوى الجمع بينها في محور واحد وكأننا نرتقي بالمصادفات التاريخية والجغرافية إلى مرتبة المسلمات والبدهيات، ومن ثم فإن توضيح الترابط الوثيق بين هذه المفردات الثلاثة في إطار علاقة المملكة العربية السعودية بالمجتمع الدولي هو تحديدًا ما آمل التركيز عليه في مداخلتي هذه.

تعدّ الصلة المباشرة بين المملكة العربية السعودية والدين الإسلامي الحنيف من البدهيات والمسلمات كما أسلفنا، فالمملكة تحتضن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة قبلة المسلمين ومهبط الوحي، وفي المدينة المنورة دار الهجرة النبوية وعاصمة الدولة الإسلامية الأولى، ومن الطبيعي إذًا أن يكون الدين الإسلامي الحنيف أساس تكوين المجتمع العربي السعودي وعنوان هويته

وانتمائه ومنبع ثقافته وفكره وعاداته، وأن تكون الشريعة الإسلامية حاكمةً على النظام الأساسي للمملكة وعلى جميع أنظمتها وتشريعاتها وقضائها.

وكذلك الحال بالنسبة إلى العلاقة الوثيقة بين المملكة العربية السعودية والطاقة، فالمملكة العربية السعودية تعدّ أهم دولة بترولية وأكبرها في العالم من حيث الاحتياطي من البترول والإنتاج والصادرات والطاقة التكريرية، فهي تمتلك ١٩٪ من الاحتياطي العالمي، و١٢٪ من الإنتاج العالمي، وأكثر من ٢٠٪ من مبيعات البترول في السوق العالمية، وتمتلك طاقةً تكريريةً تصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميًّا. وبوسع المملكة مواصلة الإنتاج بمعدل (٩,٥) مليون برميل يوميًّا (قياسًا على الاحتياطات الثابتة فقط) لما يقرب من ثمانين عامًا، وقد أنجزت المملكة العربية السعودية تنفيذ خطة زيادة الطاقة الإنتاجية لتبلغ (١٢,٥) مليون برميل يوميًّا، ويعكس قرار الاستثمار لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى هذا المستوى رغبة المملكة في المحافظة على طاقة إنتاجية فائضة لا تقل عن (١,٥) مليون برميل في اليوم.

ولكن هل هناك علاقة أو صلة ما بين الإسلام والطاقة بمعزل عن المصادفات الجغرافية؟ وما الرابط الذي يجمع بين أي منهما وبين السلام العالمي أو التوازن الدولي؟ استأذنكم في اقتراح إجابة سهلة ومبسطة، لكنها فعلية وواقعية، عن هذه التساؤلات المبررة بالقول: إن القيم الإسلامية العليا باعتبارها المحدد الأساس لسياسة المملكة العربية السعودية كان لها الأثر المباشر والواضح

في تحديد كيفية توظيف المملكة لثروتها النفطية، وهو ما أدى بدوره إلى اقتران كل من السياسة الخارجية والسياسة النفطية للمملكة بالسعي الحثيث لخدمة الإسلام والرفاهية والتوازن محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا.

إن المال أو الثروة بيد أي منا يشكل -كما هو معلوم- سلاحًا ذا حدين، فقد يكون نعمةً إذا أحسن المرء توظيفه بما يحقق مصالحه ومصالح الآخرين، وقد يكون نقمةً تضر صاحبها كما تضر المتعاملين معه. ومن هنا تشدد القيم على أهمية التوظيف السليم للمال بعيدًا عن الاستئثار والتجميد والاكتناز والاحتكار والإسراف والتبذير والإفساد في الأرض، وعلى المسؤولية الفردية لصاحب المال الذي سيسأل يوم الميعاد عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه. وفي آيات القرآن الكريم أبلغ توصيف لما قد يصيب صاحب الثروة من اختلال نفسي وجنوح مسلكي تدفعانه للتكبر والتجبر والاغترار وجنون العظمة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُۥ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ قَالَ مَآ أَظُنُّ أَن تَبِيدَ هَٰذِهِۦٓ أَبَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَىٰ رَبِّى لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا﴾ [الكهف:٣٥-٣٦].

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدول، فهناك دول تسخر مواردها وثرواتها وإمكاناتها لخدمة مواطنيها ورفاهية شعوبها، ولمد يد العون والمساعدة للمجتمعات الأخرى الأكثر احتياجًا، وهناك دول تبدد مواردها وثرواتها وإمكاناتها في صناعة أمجاد شخصية متوهمة، أو في مغامرات خارجية مدمرة سعيًا وراء مطامع التوسع والهمينة وبسط النفوذ والوصاية على المجتمعات الأخرى. وهناك

أمثلة واضحة لأنظمة في عالمنا العربي المعاصر بادت، وانقضت بعد أن برعت، وتفننت في سوء توظيف العوائد النفطية بما ألحق أبلغ الضرر والأذى والظلم بشعوبها من جهة وبالدول المجاورة لها من جهة ثانية. وهناك أمثلة أخرى لا تقل وضوحًا لكنها لأنظمة لا تزال قائمة، ولا تزال تسوم شعوبها أصنافًا عجيبة من العذاب والتنكيل وتبديد المقدرات وإثارة الفتن وكل ما لا ينفع الناس.

أما المملكة العربية السعودية فسجلها واضح في هذا المجال وضوح الشمس في رائعة النهار؛ فالموارد النفطية الناضبة يتم توظيفها أساسًا لخدمة المواطن وحفظ أمنه وتلبية حاجاته وتحقيق النماء والرفاهية والخير له ولمجتمعه ومستقبله. والأولوية الأولى لكل موازنات المملكة وإنفاقها الحكومي كانت ولا تزال تنمية الإنسان العربي السعودي باعتباره الثروة الحقيقية للبلاد وأساس أي تنمية مستدامة. وحسبنا هنا أن نشير إلى أرقام موازنة (العام المالي ٢٠١٣م) التي تضمنت إنفاق ٣٠٤ بلايين ريال، أو ٨١ بليون دولار، على قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وهذه القطاعات تمثل٣٧٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة، بزيادة سنوية تبلغ ١٩٪، وبحجم إنفاق يوازي ٢٦٠٪ من حجمه في موازنة عام ٢٠٠٦م، التي كانت أول موازنة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله-. وحسبنا هنا أن نشير إلى ما شهدته هذه الفترة التي لا تتجاوز سبعة أعوام من تضاعف عدد الجامعات المحلية وطلابها الذين قارب عددهم مليون طالب، وشهدت الفترة نفسها نموًّا فلكيًّا في عدد المبتعثين والمبتعثات لاستكمال تعليمهم العالي في

أرقى الجامعات العالمية من بضعة آلاف إلى ١٢٠ ألف مبتعث تبلغ مخصصاتهم السنوية ٢١,٦ بليون ريال أو ٥,٨ بليون دولار.

وعلى الرغم من أن المملكة تعدّ من الدول النامية التي تشهد احتياجات متزايدة ونموًّا سكانيًّا مرتفعًا، إلا أنها تعدّ الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالي الناتج الوطني، ففي حين أوصت الأمم المتحدة بألا تقل ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات عن نسبة (٠,٧٪) من إجمالي ناتجها الوطني، تجاوزت المساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية النسبة التي قررتها الأمم المتحدة حيث بلغت (٤٪) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وهو ما يوازي ضعف النسبة المستهدفة من برنامج الألفية للأمم المتحدة، متجاوزةً خلال العقود الثلاثة الماضية (١٠٠) مليار دولار استفاد منها أكثر من (٩٥) دولة في جميع أرجاء العالم دعمًا لتحقيق الأهداف التنموية التي تنشدها تلك الدول.

وباعتبار مكانة المملكة الدولية المميزة في سوق الطاقة العالمي؛ فإنها تأخذ بكل جدية ومصداقية مسؤولياتها الدولية في سبيل الحفاظ على الاقتصاد العالمي وتوازن سوق الطاقة. وفي سبيل ذلك تحافظ المملكة على تطوير طاقة إنتاجية فائضة تقارب المليون ونصف المليون برميل من النفط الخام يوميًّا كما أسلفت، على الرغم من التكاليف الباهظة ماليًّا المترتبة على ذلك.

وتلجأ المملكة إلى استخدام هذه الطاقة الإنتاجية الفائضة لإعادة التوازن حين يختل المعروض من النفط عالميًّا لأسباب طارئة، وهو ما قامت به بالفعل خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وخلال حرب تحرير الكويت، وخلال التدخل الأمريكي في العراق. وإن سلوك المملكة القيادي في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) يشهد لها سعيها الدؤوب للموازنة بين مصالح المنتجين والمستهلكين، وتفضيل استقرار السوق النفطية وتعافي الاقتصاد الدولي على توظيف الاختلالات والأزمات لرفع الأسعار بشكل مبالغ فيه، وقد يقول قائل: إن هذا بدوره يحقق مصالح المملكة على المدى البعيد، ولا يتعارض معها، وهو بالفعل كذلك، لكن القيم الإسلامية العليا، وجميع القيم الأخلاقية الإنسانية، هي فعلًا محققة للمصالح على المدى البعيد، ودورها الأساسي يكمن في تبصير الناس بأن ما قد يبدو منفعةً مؤقتةً أو مصلحةً مباشرةً لن يحقق لهم ما يحققه الاعتدال والتوازن والحكمة وبعد النظر.

إن مساهمات المملكة في سبيل توطيد السلم والتوازن عالميًّا تتجاوز بكثير ما سردناه من توظيف للعوائد النفطية أو للسياسات البترولية؛ ذلك أن ما تتمتع به المملكة من مكانة عربية وإسلامية تجعلها مهوى أفئدة المسلمين، ومن موقع اقتصادي مؤثر يجعلها عضوًا فاعلًا في مجموعة العشرين، وفي مجلس محافظي صندوق النقد الدولي، ومن مصداقية دولية يعترف بها الخصوم قبل الأصدقاء، كل ذلك يتم توظيفه بشكل دائم ومستمر في سبيل نشر قيم السلام والاعتدال والحوار والسعي للخير والعمل على تشجيع الحلول السلمية بعيدًا عن

المغامرات العسكرية والتدخلات في شؤون الآخرين. وحيث لا يمكنني في هذه العجالة إيفاء جميع هذه النقاط حقها من العرض والتحليل؛ فإنني سأكتفي بالتذكير بحقائق لا يمكن لأي منصف إلا الاعتراف بها.

أولًا: لم يُسجل التاريخ طيلة عمر المملكة العربية السعودية أنها بادرت إلى العدوان، أو استخدمت قدراتها العسكرية إلا في أضيق نطاق من ممارسة حقها المشروع في الدفاع أو صد العدوان عليها. وحتى حينما تعرضت المملكة للعدوان من جماعة مسلحة في بلد مجاور، فإنها اكتفت بصد العدوان، والتزمت بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الواضحة بعدم مطاردة المعتدين داخل بلدهم والتوقف تمامًا عند حدود المملكة، وشتان بين هذا السجل وبين من يصفون أنفسهم بالزعماء الملهمين الذين لا يفرغون من شن حرب عدوانية إلا ليدخلوا في مغامرات طائشة جديدة.

ثانيًا: ليس لدى المملكة طيلة عمرها أي مطامع للتوسع خارجيًّا أو مطامح لبسط نفوذها وهيمنتها أو فرض وصايتها وتدخلاتها على الآخرين. وهل هناك حاجة لمقارنة سياسات المملكة في هذا المجال بسياسات بعض الدول التي لم يسلم من أذاها وتدخلاتها وبثها للفتن والصراعات أحد من أشقائها وجيرانها؟

ثالثًا: كانت المملكة دومًا سباقةً إلى تقديم مبادرات السلام ومساعدة الآخرين على حل أزماتهم وصراعاتهم بالوسائل السلمية كما يشهد على ذلك اتفاق الطائف اللبناني عام ١٩٨٩م، واتفاق

الرياض اليمني عام ٢٠١١م، والوساطات الدبلوماسية العربية والإسلامية والدولية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية عام ٢٠٠٢م التي -مع الأسف- لا تزال إسرائيل ترفضها على الرغم من سخاء المعروض فيها من اعتراف عربي وإسلامي بدولتين تعيشان بأمن وسلام جنبًا الى جنب.

رابعًا: بادرت المملكة إلى محاربة الإرهاب والتطرف ومواجهته أمنيًّا وفكريًّا وعقد قمة إسلامية استثنائية ومؤتمر دولي فريد في سبيل فضح مزاعم الإرهابيين بأنهم ينافحون عن الدين، أو يناصرون المظلومين. ولم تتردد المملكة في تجريم الإرهاب ومواجهته وإدانته بكل صراحة ووضوح، ليس عبر قيادتها السياسية فحسب بل أيضًا عبر قيادتها الدينية ممثلة في سماحة المفتي وهيئة كبار العلماء.

واعتبرت المملكة أن الطغاة والمجرمين لا يمثلون سوى انحرافهم، وليس ما يدّعون الانتماء إليه من دين أو مذهب. وشتان بين هذا الموقف وبين من يوظف الإرهابيين لخدمة أغراضه السياسية، أو يناصر الطغاة بحجة اشتراكه معهم في الانتماء الديني أو القومي أو المذهبي أو الطائفي.

خامسًا: لم يكلّ خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -يحفظه الله- في توظيف مكانته العربية والإسلامية والدولية، ورصيده السياسي الكبير، في سبيل الدعوة إلى الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال، والتحذير من التطرف والغلو والتعصب والإقصاء، بعيدًا عن الحسابات السياسية الضيقة القائمة

على الشعبوية والتحريض والتخندق الطائفي والمذهبي والديني. وهو المبادر لتبني نهج الحوار وطنيًّا وإسلاميًّا ودوليًّا، فعلى المستوى الوطني أسس مركزًا دائمًا للحوار الوطني ٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٤ يونيو ٢٠٠٣م يجمع جميع أطياف الوطن وتياراته ذكورًا وإناثًا. وعلى المستوى الإسلامي عقد مؤتمرين استثنائيين للقمة الإسلامية في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥م وفي أغسطس٢٠١٢م في سبيل الدعوة إلى تعميق قيم الوسطية والعدل والبر والتسامح، وعدم تكفير أتباع المذاهب الإسلامية، وتعزيز الحوار بينها. وعلى الصعيد العالمي بادر -يحفظه الله- إلى الدعوة للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، راعيًا مؤتمر مدريد للحوار، وداعيًا اجتماعًا رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص في نوفمبر ٢٠٠٨م، ومؤسسًا مركز الملك عبدالله العالمي للحوار في فيينا، وهو المركز الذي يضم ممثلين عن أتباع الديانات؛ وذلك لتفعيل دور الأديان الإيجابي في خدمة البشرية جمعاء بعيدًا عن التسييس من جهة وعن الخوض في العقائد من جهة ثانية.

سادسًا: سواءً نظرنا إلى انتماء المملكة العربية السعودية الإسلامي، أو إلى سياستها النفطية، أو إلى توجهاتها الخارجية، أو إلى الترابط الوثيق الذي يجمع، ويوحد بين هذه المفردات الثلاثة: الإسلام، والطاقة، والسلام، فإن ما تفخر به المملكة، وتعتز هو البناء على ثوابت لا تتبدّل بتبدّل العهود بنى قواعدها، ورسم منهاجها مؤسس هذه البلاد الملك عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ منذ ما ينوف على خمسة وسبعين عامًا، لم تبدّل المملكة العربية السعودية يومًا في الثوابت،

وإن كانت تبدّل في الأساليب خطوةً بخطوة مع كل منعطف وتحول، وستظل تبلور خطواتها في المستقبل بهدوء، وتدرج على وقع ثورة المعلومات بثبات، وتواكب العصر بمستجداته وثقنياته وابتكاراته وإبداعاته بتمعن وتبصُّر.

وستظل المملكة العربية السعودية تتجدّد، فلا انقطاع ولا توقف، بل تواصل واتصال وسباق إلى الأمام، مرةً ببطء المتروي، ومرة بسرعة الواثق، لكنها تصل في نهاية المطاف، وستصل دائمًا إن شاء الله.

* * * *

أمن الخليج.. رؤى وخيارات*

أود بادئ ذي بدء أن أرحب بكم أجمل ترحيب بمناسبة عقد المنتدى السنوي لمركز الخليج للأبحاث، آملًا أن تكلل أعمال منتداكم هذا بالتوفيق والنجاح. ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر لسعادة الدكتور عبدالعزيز بن عثمان بن صقر رئيس المركز ولجميع المشاركين في إعداد هذا الملتقى المهم وتنظيمه.

الحضور الكرام،

لا يخفى على أحد أن منطقتنا تمر بمرحلة خطيرة، تتعدد فيها الصراعات، وتتداخل، وتزداد تعقيدًا وتشابكًا، وتتعاقب عليها الأزمات مع ظهور بوادر مقلقة لفتن كبرى وأخطار جمة، وتتنامى فيها التدخلات المتناقضة والتوجهات المتنافسة. وكل ذلك أوجد حالة عامة من الاضطراب والقلق والتوجس وعدم الاستقرار. وعلى الرغم من التفاؤل والثقة بالقدرات الذاتية التي استطاعت دول المنطقة بناءها خلال العقود الماضية لدعم استقرار منطقة الخليج

* ألقيت أمام المنتدى السنوي لمركز الخليج للأبحاث (أمن الخليج.. رؤى وخيارات)، الرياض- المملكة العربية السعودية، بتاريخ الثلاثاء ٢٩ ذو الحجة ١٤٢٨هـ، الموافق ٨ يناير ٢٠٠٨م.

وأمنها، فإنها في الوقت نفسه لا تخفي قلقها وخوفها مما تتعرض له المنطقة بصفة خاصة والعالم بصفة عامة من اضطرابات وأزمات، وذلك يستدعي المزيد من الحيطة والحذر في سبيل الحفاظ على مكتسباتنا، وما حققناه من إنجازات.

ودعونا في هذا المجال نستذكر ما قاله خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - خلال خطابه الافتتاحي لأعمال القمة الخامسة والعشرين لقادة دول مجلس التعاون الخليجي من أن المنطقة العربية محاصرة بعدد من الأخطار، وكأنها خزان مليء بالبارود ينتظر شرارة لينفجر، وأمن الخليج بوصفه جزءًا من هذه المنطقة لا بد أن يتأثر سلبًا وإيجابًا بما تشهده من تطورات وأحداث.

لقد استوجب ذلك من المملكة العربية السعودية، وشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مضاعفة الجهود الدبلوماسية وتعزيز الحضور السياسي وتنشيط فاعلية دورها على الساحتين الإقليمية والدولية، في سبيل درء التهديدات والأخطار والحيلولة دون تفاقمها، والعمل على تهدئة الأوضاع وتجنب الصراعات المدمرة، وحل المشكلات بالوسائل السلمية.

وقد اضطلعت المملكة العربية السعودية خلال هذه الفترة الحرجة بمسؤولياتها، خاصة أنها تسنمت رئاسة قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقمة العربية في الرياض والقمة الإسلامية الاستثنائية في مكة المكرمة.

وأضحى من واجب المملكة أن تبادر إلى صياغة دور فاعل، خليجيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا؛ كي تتمكن من تفعيل أسس التعاون في سبيل الحفاظ على هوية الأمة العربية والإسلامية، والدفاع عن قضاياها، وصيانة مصالحها، والتصدي لأخطار الفتنة والانقسام والصراع التي تهدد كيانها، ويأتي في مقدمتها تصاعد الفتنة بين المذاهب الإسلامية وإشعال فتيل النزاع الطائفي في أماكن مختلفة من عالمنا الإسلامي، وخاصة ما يحدث في العراق ولبنان.

إننا ندرك وجود أقلية من المتطرفين بين أبناء الأمة الإسلامية، لكننا نعتقد أن جميع الدول الإسلامية ينبغي أن تكون مقتنعة كل الاقتناع بخطورة هذا التطرف، وبخطورة اللعب بالأوراق الطائفية أو تأجيج الخلافات المذهبية داخل المجتمات المسلمة؛ لأن ذلك سيرتد وبالًا وخسرانًا على الجميع، وسيؤدي حتمًا إلى نتائج عكسية بالغة الضرر.

واستشعارًا من المملكة العربية السعودية لهذه الأخطار والتحديات، فقد حرصت دومًا على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ووقفت دومًا على مسافة واحدة من جميع المذاهب والفرق والطوائف التي تتشكل منها مجتمعات الدول الأخرى، وكانت دومًا داعية إلى الحوار والتفاهم والمصالحة في أي منطقة تظهر فيها بذور الفتنة والانقسام.

إن التحديات والأخطار الفعلية التي تواجه منطقة الخليج بضفتيه الشرقية والغربية، والعالم العربي من مشرقه إلى مغربه، والعالم

الإسلامي بتعدد دوله ومذاهبه وطوائفه، تحتم علينا جميعًا انتهاج نهج الحوار والتشاور والتفاوض للبحث عن حلول عقلانية وعملية وجادة. وهذا النهج ينبغي أن يستند إلى قاعدة صلبة من الوضوح والصراحة والمكاشفة، بعيدًا عن المجاملات الفارغة أو العموميات الفضفاضة من جهة، وعن لغة التشنج والتطرف والتهديد والضغط من جهة ثانية.

وحيث إن موضوعنا يتناول الأمن بمفهومه الشامل في منطقة الخليج، فإن الأمر يجب ألا يقتصر فقط على تناول محددات هذا الأمن السياسية والاقتصادية والعسكرية، بل يجب أن يتناول تاريخ المنطقة وتكوينها الاجتماعي، وما يرتبط به من عادات وتقاليد يفرض المنطق والعقل عدم تجاوزها؛ حتى لا يتم الإخلال بهذا التكوين ومحددات توازنه، ومن هنا فإن استيراد حلول معدة سلفًا من الخارج دون مراعاة للظروف والأوضاع الاجتماعية الخاصة بكل دولة قد يهدد أمن تلك الدول واستقرارها.

الحضور الكرام،

إن المملكة العربية السعودية وشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تتمتع برصيد ضخم ومتواصل من المصداقية في تبني نهج العقلانية والحوار؛ ما جعلها تجد نفسها مجددًا في موقع ريادي ومبادر قادر على مد جسور الحوار والتعاون مع جميع الأشقاء والأصدقاء في ظل هذه الأوضاع الحرجة التي نعيشها.

هناك كثيرد من الروابط والصلات التي تجمع بين أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سواءً على الصعد السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية. فمهما تحدّث البعض عن وجود بعض التباينات والاختلافات في مواقف دول مجلس التعاون إزاء التحديات والأخطار والقضايا التي تواجهها، فإن ذلك لا ينبغي أن يحجب الصورة الأكبر والأشمل التي تؤكدها التجربة العملية من أن هذه الدول تشترك في التصور العام نفسه للمحددات التي ترسم سياساتها الخارجية وللآفاق التي تتطلع إليها هذه السياسات.

إننا نشترك مع أشقائنا في مجلس التعاون في تحديد الأهداف والمصالح العليا التي تخدم المواطنين، وتحقق أمنهم ورفاهيتم وازدهارهم.

إن أصالتنا العربية وانتماءنا الإسلامي يشكلان بدورهما أبرز دعائم هويتنا الوطنية؛ فبلادنا مهبط الوحي ومنبع العروبة، وقد شرفها اللّٰه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بخدمة الحرمين الشريفين؛ لذلك فإن جهودنا الدائمة والدؤوبة لخدمة القضايا العربية والإسلامية جزء لا يتجزأ من جهودنا لخدمة قضايانا الوطنية. ولعلي لا أبالغ إذا أكدت أن هذا التطابق التام بين انتمائنا الوطني وهويتنا العربية والإسلامية يشكل خاصية فريدة يجب أن نحمد اللّٰه عليها.

إننا على قناعة تامة بأن تسخير جميع إمكاناتنا لخدمة القضايا العربية والإسلامية هو قدرنا ومصيرنا وواجبنا؛ فلا يمكننا -مهما بلغت التضحيات، أو تكررت الإساءات، أو تنامت المزايدات- أن ننأى

بأنفسنا عن عموم أمتنا، أو أن نكون محايدين إزاء ما تتعرض له من مصاعب وتحديات.

ومن هنا، فقد كانت سياستنا دومًا هادفة إلى توحيد الجهود والمواقف العربية وتحقيق تضامن العالم الإسلامي وتجنيبه النزاعات الجزئية. وكانت سياستنا الخارجية دومًا ساعية إلى إعلاء صوت العقل والحكمة والاعتدال بدلًا من الانسياق إلى المزايدات العاطفية والشعارات الفارغة. وكانت سياستنا الخارجية دومًا داعية إلى مواصلة البناء على ما تحقق من إنجازات سابقة في العمل العربي والإسلامي المشترك عبر الحفاظ على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

الحضور الكرام،

إننا ننظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها قضيتنا الأولى والأساسية التي تشكل المفتاح الحقيقي لتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها. وإن الفكر المتطرف لا ينمو، ويتغذى إلا عبر تنامي مشاعر اليأس والإحباط الناتجة بدورها من فشل المجتمع الدولي في حل الصراعات المزمنة على أسس الشرعية الدولية.

ولعل من المناسب أن أؤكد أن القضية الفلسطينية كانت دومًا محور التركيز والاهتمام في جميع اجتماعاتنا الثنائية مع دول العالم، وفي جميع أنشطتنا الدبلوماسية في المحافل الدولية متعددة الأطراف. وإن دعم المملكة العربية السعودية لهدف تحقيق سلام عادل وشامل يحفظ الحقوق العربية يتجلى في المشروع العربي

للسلام الذي اقترحه خادم الحرمين الشريفين -يحفظه الله-، وأجمعت عليه الدول العربية في قمة بيروت، كما أكدت القمم العربية اللاحقة.

ومن هذا المنطلق دعا خادم الحرمين الشريفين إلى اجتماع مكة المكرمة بين الأشقاء الفلسطينيين الذين توصلوا بمحض إرادتهم إلى توافق يحقن الدماء، ويمهد السبيل لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وكلنا أمل في أن يثبت الأشقاء الفلسطينيون على ما اتفقوا عليه في رحاب البيت العتيق، ويرتقوا إلى مستوى المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم، فيستعيدوا الوئام والمحبة والوحدة فيما بينهم بما يحفظ حقوقهم، ويخدم قضيتهم، ويمكنهم من الانخراط بكل قوة وثقة في مسيرة السلام المدعومة عربيًّا ودوليًّا.

الإخوة الكرام،

نحن ننظر إلى العراق على أنه بلد عربي جار وشقيق عانى شعبه الكثير، وآن له أن ينعم بالأمن والاستقرار الضروريين لأي جهد فاعل لإعادة البناء والإعمار. إن الحفاظ على عراق عربي موحد ينعم بالأمن والاستقرار، ويتمتع بالسيادة والاستقلال هو أمر في غاية الأهمية لجميع الأطراف المعنية عراقيًّا وإقليميًّا.

* * * *

أمن الخليج من منظور مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات والتطلعات*

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أتوجه بالشكر والتقدير لحكومة مملكة البحرين الشقيقة وللمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية على حسن الإعداد والتنظيم لهذه القمة التاسعة حول الأمن الإقليمي لحوار المنامة؛ هذا الحوار السنوي الذي بات يشكل معلمًا فكريًّا مهمًّا تُشد إليه الرحال من جميع أصقاع الأرض.

سوف أركز في مداخلتي هذه على موضوع محدد هو منظور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لقضية أمن الخليج من زاوية التحديات الماثلة والتطلعات المنشودة.

وسوف أجعل الحديث عن هذا الموضوع ينطلق من ثلاثة محاور أساسية، أو يرتكز عليها، وهي: المحور الخاص بالعلاقات بين دول المجلس نفسها، والمحور الخاص بالعلاقات بين دول المجلس ودول الجوار، والمحور الخاص بالعلاقات بين دول المجلس والقوى الأجنبية،

* ألقيت في مؤتمر قمة الأمن الإقليمي التاسعة، حوار المنامة، المنامة مملكة البحرين، بتاريخ ٣-٥ صفر ١٤٣٥هـ الموافق ٦-٨ ديسمبر ٢٠١٣م.

وسوف أراعي الإيجاز قدر الإمكان وتسليط الأضواء على ما أعدّه يمثل الجوانب الأساسية للموضوع، على افتراض أن الخلفيات الخاصة بكل محور من هذه المحاور متوافرة ومعلومة للجميع.

بالنسبة إلى المحور الأول الخاص بالعلاقات بين دول المجلس نفسها فتجدر الإشارة بدايةً إلى ثلاث نقاط أساسية:

النقطة الأولى هي أن الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها منطقة الخليج من النواحي الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية حققت لدول مجلس التعاون الكثير من المزايا والمنافع، ولكنها في الوقت نفسه جلبت لها الكثير من المشكلات والأخطار، وذلك يفرض عليها عدم الاكتفاء بالتنسيق والتعاون، وإنما السعي إلى التكامل والاتحاد؛ وذلك بهدف تكريس المزايا والمحافظة على المكاسب وفي الوقت نفسه درء المشكلات واتقاء الأخطار.

النقطة الثانية هي أن التشابه الكبير بين دول مجلس التعاون في المصير المشترك والتحديات المتماثلة كان متلازمًا دومًا مع وجود فوارق بينها في التوجهات السياسية يصل في بعض الأحيان إلى حد الاختلاف في الرؤى الإستراتيجية.

النقطة الثالثة هي أن دول المجلس شهدت في الآونة الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في مستوى التهديدات التي تتعرض لها على مستوى منطقة الخليج، وشهدت تغيرًا ملموسًا في موازين القوى على مستوى العالم العربي تمثل في بداية ولادة هويات سياسية وتوازنات

إستراتيجية جديدة قد لا تتفق تمام الاتفاق مع مواقف دول المجلس بالشكل الذي كانت عليه في الماضي.

تمثل هذه النقاط الثلاث، وفي هذه المرحلة بالذات، دافعًا قويًّا لتبني دول المجلس صيغًا جديدة تحقق لها أكبر قدر من الضمانات اللازمة لأمنها المشترك، وتدعم موقفها سواءً تجاه التهديدات القائمة، أو التوازنات القادمة، بل وحتى في مواجهة التصعيدات والمواجهات العسكرية المحتملة.

المطلوب إذن في هذه المرحلة هو إعادة تصحيح الهوية الحالية لمجلس التعاون القائمة على أساس الاتحاد في المصير المشترك، ولكن مع وجود التنوع في الرؤى إلى هوية جديدة تقوم أساسًا على التوافق في الرؤى مع التأكيد في الوقت نفسه على المصير المشترك وتغليب المصلحة العامة على النظرة الأحادية أو النزعة المستقلة المنفردة.

وهذا الجانب هو الذي يعطي أهمية خاصة للدعوة إلى الانتقال بالمجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد. إن الدعوة إلى الاتحاد الخليجي المأمول لم تكن ترفًا في القول، ولا يمكن اعتبارها نزعةً عارضةً فرضتها ظروف خاصة أو موقتة، بل إنها في جميع الظروف والأحوال جاءت لتعبر عن حاجة وضرورة أمنية وسياسية واقتصادية وإستراتيجية ملحة يترتب عليها مستقبل مجلس التعاون، وتترتب عليها قدرة مواطنيه على المحافظة على المكتسبات التي استطاعوا تحقيقها على الرغم من الأخطار الكبيرة التي تعرض لها المجلس منذ إنشائه نتيجةً لأحداث جسام مرت به، وما أفرزته تلك الأحداث

من انعكاسات خطيرة على الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في منطقة الخليج.

المطلوب إذن من دول مجلس التعاون لكي تتصدى للتحديات الماثلة أمامها في هذه المرحلة هو ألا تكون موجودة على الخليج بحكم الطبيعة وغائبةً عنه بحكم الواقع، المطلوب منها ألا تكتفي بالمشاهدة دون المشاركة على النحو الذي يمكنها من القيام بدور فعال في شؤون الخليج وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المطلوب منها العمل على أن يكون هذا الخليج عامل قوة ووصل، وليس عامل ضعف وفصل، والمطلوب منها أخيرًا، وليس آخرًا، هو أن تتخلى عن التمسك المبالغ فيه بمبدأ السيادة بمفهومه التقليدي الذي يقف حجر عثرة أمام وحدتها وتكاملها.

هذا ما كان من شأن المحور الأول، أما مدخلنا إلى المحور الثاني، وهو الخاص بالعلاقات بين دول المجلس ودول الجوار فإنه ينطلق من التساؤل الواقعي الآتي: ما مصادر التهديد الحالية والفعلية التي تواجهها دول منطقة الخليج وشعوبها، والتي يمكنها تعريض أمن المنطقة واستقرارها، ومن ثم نماء شعوبها ورفاهيتهم للخطر؟ إن شعوب المنطقة بما تختزنه من ذاكرة جمعية وتجارب ماضوية لا تزال مولعةً بنظرية المؤامرة ظانة أن الركون إليها يساعد على إعفاء الذات من المسؤولية وتحميل الأجنبي كل ما تتعرض له الذات من مصاعب وأزمات وإخفاقات، لكن الأوان قد آن لكي يستيقظ الجميع من غفواتهم، ويواجهوا الحقائق كما هي فعلًا حتى ولو كانت صادمةً لهم ولمسلماتهم المسبقة. من هذه الحقائق أن ما يهدد أمن

شعوب المنطقة واستقرارها ونماءها ورفاهيتها مصدره سياسات وإستراتيجيات دول المنطقة نفسها. شهدت المنطقة ذلك في الماضي القريب، وتشهده الآن في الحاضر القائم، ومنها أن أمن الخليج لم يكن في يوم من الأيام مرهونًا بأبناء الخليج أنفسهم كما هو اليوم، وإذا أردنا وضع النقاط على الحروف يمكننا اختصارًا للوقت والجهد أن نستنتج أن مصدر القلق الفعلي في هذه المرحلة بالذات يكمن في تنامي الشقة بين ضفتي الخليج؛ بين دول مجلس التعاون من جهة وإيران من جهة ثانية.

إذا تفحصنا سياسات دول مجلس التعاون وإستراتيجياتها خلال العقدين المنصرمين وحتى يومنا هذا سوف نكتشف سجلًّا يشهد بعدم قيام أي من هذه الدول بالمبادرة بالعدوان أو اللجوء للقوة لحل النزاعات. سوف نجد التزامًا كاملًا ودقيقًا بمبادئ الأخوة الإسلامية وحسن الجوار والشرعية الدولية، وسوف نلاحظ امتناعًا مطلقًا عن التدخل في الشؤون الداخلية للجارة إيران، وسوف نرى تصديًا مستمرًّا وفعالًا للإرهاب والتطرف والفكر الطائفي المحرض، وسوف نجدد قبل هذا كله أو بعده استعدادًا مستمرًّا للتواصل المباشر وفتح القنوات على أعلى المستويات مع المسؤولين في الجارة إيران.

هذه العناصر الأساسية التي تستند إليها دول مجلس التعاون في رسم جميع سياساتها وإستراتيجياتها سوف تستمر؛ لأنها مبنية على إدراك حاسم وبعيد النظر بما يمكن أن يحقق الأمن والاستقرار للمنطقة ودولها وشعوبها، فلقد تمكنت هذه الدول بفضل التزامها بهذه الثوابت من تحقيق معدلات غير مسبوقة من التطور والتنمية

والتحديث مع ما يواكبها من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية ضخمة ومتسارعة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي وسلامته وأمنه واستقراره.

بناءً على ذلك؛ فإننا إذا أردنا لمنطقتنا هذه أن تنعم بما تتطلع إليه من أمن واستقرار ورفاهية ورخاء للجميع فإن هذه العناصر أو التوجهات من جانب دول مجلس التعاون يجب أن تواكبها توجهات مماثلة من أشقائنا على الضفة المقابلة من الخليج، وذلك على شكل أفعال ملموسة وخطوات محسوبة تبدد الشكوك، وتزيل المخاوف، وتطمئن النفوس.

إن ما دأبنا على سماعه في الآونة الأخيرة من أشقائنا في إيران من مفردات مشجعة وطروحات متفائلة في الحديث عن علاقاتهم مع جيرانهم في منطقة الخليج يمكن أن يكون له الأثر المطلوب إذا حسنت النيات، وخلصت العزائم، وتطابقت الأقوال مع الأفعال وصولًا إلى توافر الثقة بين الجانبين والبناء على ذلك في إقامة علاقات جوار صحيحة وسليمة ومستدامة.

إن تحقيق كل هذه التطلعات والآمال مرهون بمنظور سياسة إيران ومواقفها في هذا الشأن، فهي إما أن تؤمن بمبدأ أن أهل الخليج أدرى بشعابه، ومن ثم يكون مدخلها لمعالجة قضايا المنطقة قائمًا على أساس التفاهم بينها وبين جيرانها، وأن يكون هذا التفاهم مؤسسًا على قواعد صلبة من الاحترام المتبادل وتنمية المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وفي هذه الحالة فإن أفعالها

ستكون منسجمة مع أقوالها بما ينفع الناس، ويمكث في الأرض، وإما أن تسلك نهج التفاوض حول قضايا المنطقة وأوضاعها ومصيرها مع قوى خارجية متجاهلةً جيرانها وضاربةً عرض الحائط بعوامل الجغرافيا والتاريخ والمصير المشترك، وفي هذه الحالة فلن تكون أعمالها متطابقةً مع أقوالها، ومن ثم لن تحقق أي مصلحة لإيران وشعبها، ناهيك عن تحقيقها لأي مصلحة لجميع شعوب المنطقة ودولها.

بقي لدينا المحور الثالث، وهو الخاص بالعلاقات بين دول مجلس التعاون والقوى الأجنبية الخارجية، وهنا نلاحظ أن طبيعة منطقة الخليج وقيمتها السياسية والاقتصادية وأهميتها الدولية تفرض على دول مجلس التعاون الحذر واليقظة في سلوكها وتعاملها مع بقية الدول من خارج المنطقة. لقد حظيت دول المجلس باستقرار ثابت على الرغم من تقلب الظروف والأحوال السياسية، ومن ثم فلقد كان اهتمامها منصبًّا على المحافظة على ذلك الاستقرار؛ لأن أهميته لا تقتصر على كونه وسيلة للحفاظ على الإنجازات والمكتسبات التي استطاعت تلك الدول أن تحققها فحسب، ولكنه إضافة إلى ذلك مطلب عالمي، ففقدان الاستقرار لا يقضي على المزايا والمنافع فحسب، ولكنه يعني متاعب اقتصادية لكثير من دول العالم، وسياسية لبعضها.

إن هذه الحقائق تحتم على دول المجلس أن تتوصل إلى اقتناع مشترك بأن أمنها وسلامتها لا يقومان على الاعتماد على الآخرين، مهما كانت إغراءات ذلك الاعتماد، وإنما يمكن تحقيق ذلك عبر تلاحمها في إطار واحد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن

هنا فإن الأمن الوحيد (المضمون) الذي يمكن لهذه الدول أن تسعى إليه هو ذلك الأمن الناجم عن التكامل والاتحاد بينها في إطار تنظيم سياسي موحد يجمع بين دولها التي تتشابه سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتتجانس تاريخيًّا وفكريًّا ولغويًّا.

لقد كانت دول مجلس التعاون في الماضي الأقل تأثيرًا في مصيرها، والأقل دورًا في قضاياها، أما من الآن فصاعدًا فإن القواعد النمطية للعبة الدولية يجب أن تتغير، والذين يجب أن يغيروها هم دول المجلس أنفسهم، وليس أحد سواهم.

إن الواقع الراهن يقول وبصورة غاية في الوضوح: إن جميع الأمم والشعوب أدركت بالحسابات، وليس بمجرد الأمنيات أن التبعية العمياء لأي قوة من القوى الخارجية لم تعد مبررةً أو مقبولةً.

ولكون دول مجلس التعاون حريصة على مصداقيتها في المواقف وعلى احترام قواعد صداقتها مع الجميع، فمن الواجب أن تكون لهذه الدول وقفات تحدد مسار الأمور في منطقة الخليج، وإنه من الواجب ألا يكونوا متلقين لقرارات الآخرين أو مرتهنين بمواقفهم، بل أن يكونوا هم من يضعون قراراتهم بأنفسهم، ويرسمون مستقبلهم بأيديهم.

* * * *

الإطار المستقبلي لأمن الخليج*

إن موضوع الورقة التي سوف أطرحها أمامكم هو الإطار المستقبلي لأمن الخليج، مع التركيز على تجربة ومنظور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا الشأن، وموضوع أمن الخليج بالشكل المطروح في هذه الورقة سيتم معالجته من زوايا متعددة، من بينها القضايا المتعلقة بالتطرف والإهارب في المنطقة، ولكن دعوني في البداية وقبل الخوض في غمار هذا الموضوع أن أتقدم بخالص الشكر وصادق التقدير للأشقاء في مملكة البحرين والقائمين على حوار المنامة الذين أتاحوا لنا هذه الفرصة الطيبة لأن نلتقي اليوم مجددًا في حوار المنامة مع نخبة مميزة تجمع بين كبار المسؤولين المعنيين من جهة والخبراء والباحثين والمختصين من جهة ثانية. ولعل مما يكسب هذا اللقاء أهمية مضاعفة هو أنه يأتي في وقت تشهد فيه منطقتنا تناميًا ملحوظًا للتوترات وتعددًا للأخطار وتسارعًا للمتغيرات.

وإذا كان من الطبيعي أن يتصاعد الشعور بالقلق والتخوف لدى أبناء الخليج نتيجة لما يشهدونه من اضطرابات وصراعات من حولهم

* كلمة ألقيت في قمة الأمن الإقليمي في الدورة العاشرة، حوار المنامة، المنامة - مملكة البحرين، بتاريخ السبت ١٤ صفر ١٤٣٦هـ الموافق ٦ ديسمبر ٢٠١٤م.

اليوم، فإنني أود بادئ ذي بدء أن نتذكر جميعًا أن مواجهة التحديات والأخطار ليست شيئًا جديدًا أو فريدًا بالنسبة إلى أقطارنا ومجتمعاتنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ فذاكرتنا الحديثة حافلة بكثير من الأزمات والأخطار منذ تأسيس المجلس إلى يومنا هذا، وقد أثبتت الأحداث أن دول مجلس التعاون كانت دومًا قادرة مرارًا وتكرارًا، بحمد الله، ثم بحكمة قادتها ووعي مواطنيها على تجاوز شتى أشكال الأخطار والتحديات بنجاح وفاعلية، بل لم تزدنا هذه الأخطار والتحديات إلا منعة وقوة وصلابة، ولم تتوقف عجلة التقدم والتحديث والتنمية في يوم من الأيام، ولم تتحقق توقعات المتشائمين أو أماني المتربصين أو آمال الحاقدين. وأنا لا أقصد من قولي هذا التقليل من جسامة التحديات والأخطار التي تواجهنا اليوم، ولا أدعو للاستهانة بها، أو إشاعة طمأنينة خادعة تجاهها، ولكنني أذكر فقط أننا تعودنا أن نسمع مثل تلك التوقعات والأماني والآمال، في حين أثبتت الوقائع والحقائق أن قدراتنا وتصميمنا ووحدتنا ووعينا كانت دومًا بمثابة الصخرة الصلبة التي تتحطم أمامها أقاويل المرجفين وأطماع الطامعين.

وقد أثبتت مسيرة دول مجلس التعاون خلال السنين القليلة المنصرمة أنها أقوى وأصلب مما يظن أو يتوقع البعض، بل إن حكمة قادتنا ووعي مواطنينا مكنتنا -بحمد الله- من وضوح الرؤية حتى في أحلك الأوقات وأكثرها ضبابية وغموضًا، فأثبتت الأحداث صحة توجهاتنا وسياساتنا وخياراتنا، بل بات الكثير من القوى الدولية والخبراء العالميين يعودون لتبني ما نتبناه من مواقف، ونطرحه من

رؤى بعدما كانوا ينتقدونها أو يشككون فيها. والسبب بسيط وواضح، ذلك أنه في نهاية المطاف لا يصح، ولن يصح إلا الصحيح، نحن كنا وما زلنا، وسنظل نؤكد أن الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية هي أولى الأولويات التي لا يمكن التفريط بها أو التهاون بشأنها، والتي لن تتحقق حرية أو تنمية أو تقدم أو ازدهار أو رخاء إلا بها. ولقد جاءت أحداث السنين الأخيرة لتثبت مجددًا صحة توجهاتنا وخياراتنا وأولوياتنا، وتَمَكُّنا، بحمد الله وفضله، من حماية منجزاتنا ومكتسبات مواطنينا، بل زادت في الواقع معدلات نمائنا وتنميتنا، في الوقت نفسه الذي كانت المنطقة من حولنا تشهد فيه الكثير من القلاقل والاضطرابات.

أرجو ألا يفهم من هذا القول أننا مجتمعات مثالية خالية من المشكلات والتحديات والعقبات والإخفاقات، أو أننا دول ناجحة في كل ما تطرحه من حلول، وتقدمه من علاج، وتتبناه من وسائل لمواجهة تلك المشكلات والعقبات، فنحن مثل غيرنا من المجتمعات والدول نتعرض تارة للإخفاق في تصدينا لبعض العقبات، وتارة أخرى للفشل في مواجهتنا لبعض التحديات، وتارة ثالثة للعجز عن طرح الحلول الملائمة للمشكلات القائمة، ولكننا نستفيد دائمًا من التجارب، ونتسلح دومًا بالصبر والتأني والتحمل، ونتكيف أبدًا مع المستجدات والمتغيرات.

بناء على هذا الواقع، فإن رؤيتي للإطار المستقبلي لأمن الخليج ستخلو من المبالغات والتعقيدات، وستستند إلى بساطة ووضوح الرؤية التقليدية أو الكلاسيكية، إن صح التعبير، فنحن لا نحتاج إلى اختراع

العجلة من جديد، أو إلى البدء من الصفر، بل علينا الاستمرار في البناء على ما تحقق من منجزات ومكتسبات وخبرة تراكمية، والثبات على ما ترسخ من مواقف واضحة لا لبس فيها ولا تردد، والتكيف مع المتغيرات بثقة وجرأة وانفتاح المطمئن لما لديه من قيم ومبادئ.

من هذه المنطلقات جميعها، فإنني أرى أن الإطار المستقبلي لأمن الخليج يقوم على ثلاثة أبعاد رئيسة:

يعتمد البعد الأول، وهو ما يمكن أن نطلق عليه البعد المحلي، على الأوضاع الداخلية لدول مجلس التعاون نفسها؛ لذلك فإن دعائم أي إطار مستقبلي لأمن الخليج لا بد أن تنطلق من البناء على التجربة الثرية لمسيرة مجلس التعاون، والانتقال بهذه التجربة إلى مستوى الاتحاد.

إن جميع التحديات والأخطار -على تنوعها وتعددها- يجب أن تزيدنا إصرارًا على استكمال هذه المسيرة وتطويرها، وعزمًا على تقوية مؤسساتنا المشتركة وقدراتنا الجماعية، والسعي إلى تكثيف مستويات التعاون السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي والاجتماعي بشكل رئيس بيننا من أجل بلورة كتلة إستراتيجية قوية ومتجانسة وموحدة لا تزعزعها خلافات هامشية أو عوامل سوء فهم ثانوية.

وأما البعد الثاني، وهو ما يمكن أن نطلق عليه البعد الإقليمي، فإنه يستوعب دول منطقة الخليج كافة، ويعدّ الضمان الأمثل للسلام

والاستقرار في المنطقة، ويرتكز على الكيفية أو الروحية التي يمكن أو يجب أن تكون عليها العلاقات بين دول الجوار ومجلس التعاون.

وهنا، فإننا إذا تفحصنا سياسات دول مجلس التعاون وإستراتيجياتها خلال العقدين المنصرمين وحتى يومنا هذا، سوف نكتشف سجلًّا يشهد بعدم قيام أي من هذه الدول بالمبادرة بالعدوان أو اللجوء للقوة لحل النزاعات، وسوف نجد التزامًا كاملًا ودقيقًا بمبادئ الأخوة الإسلامية وحسن الجوار والشرعية الدولية، وسوف نلاحظ امتناعًا مطلقًا عن التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من الدول، وسوف نرى تصديًا مستمرًّا وفعالًا للإرهاب والتطرف بجميع أشكاله وصوره، وللتطرف بجميع تياراته ومعتقداته، وللفكر الطائفي المحرض مهما كانت مصادره ومنابعه، وسوف نجد قبل هذا أو بعد هذا كله استعدادًا مستمرًّا للتواصل المباشر وفتح القنوات على أعلى المستويات مع كل من يشاركنا هذا التوجه، ويؤمن مثلنا بهذا المسلك والمعتقد.

وهذه العناصر الأساسية التي تستند إليها دول مجلس التعاون في رسم جميع سياساتها وإستراتيجياتها تدفعنا إلى أن نكون حريصين على أمن جميع دول المنطقة واستقرارها ورفاهيتها، وعدم الرغبة في تحويلها إلى ميادين للتدخلات والنفوذ والصراع والدمار، وتدفعنا إلى التأكيد على جميع جيراننا بضرورة النأي بأنفسهم عن التدخلات في الشؤون الداخلية لغيرهم أو لبعضهم، والانضمام إلينا في محاربة التطرف والميلشيات الإرهابية الطائفية مهما كان مصدرها أو كانت

جذورها، والتصدي للسياسات الإقصائية الفئوية التي لا ينجم عنها سوى الصراع والدمار والخراب.

وفي هذا الإطار، فإنه لا بد من الإشارة إلى علاقاتنا مع أشقائنا على الجانب الآخر من الخليج، وأقصد إيران بالتحديد، وهنا فإنني أتحدث عن بلادي بصفة خاصة؛ لذلك لا أرغب في أن أسترسل في حديث قد يؤدي إلى التأثير في التواصل بيننا وبين إيران وفي المحادثات التي نأمل أن تتم بين الجانبين وصولًا إلى هذا التواصل، وأكتفي بالقول: إن إيران دولة مهمة وعريقة، ومن حقها أن تؤدي دورًا محوريًّا، بل إننا سنكون في مقدمة المرحبين بمثل هذا الدور إذا كان يصب في مصلحة المنطقة وأمنها ورخائها ونمائها، ونرحب بأن تكون إيران شريكًا كاملًا يضطلع بمسؤولياته تجاه أمن الخليج والمنطقة، ولكننا إذا أردنا أن تؤتي كل هذه التطلعات ثمارها فلا بد من أن تتطابق الأقوال مع الأفعال وصولًا إلى توافر الثقة بين الجانبين والبناء على ذلك في إقامة علاقات جوار صحيحة وسليمة ومستدامة وقائمة على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وألا نقع فريسة للمثل الشعبي القائل: «أسمع كلامك يعجبني، أشوف أفعالك أستغرب».

باختصار شديد، فإن تحقيق هذه التطلعات يعتمد على توافر ثلاثة عناصر رئيسة هي: حسن النية، والمصداقية، والشفافية.

وأما بالنسبة إلى البعد الثالث، وهو ما يمكن أن نطلق عليه البعد الدولي، فإن الخطوط الفاصلة بين السياسة الداخلية والعلاقات الدولية في عالمنا المعاصر ينتابها الكثير من الغموض وعدم الوضوح؛

ذلك أن الأخطار الداخلية والخارجية بالنسبة إلى الأمن الفردي أو الجماعي لدول مجلس التعاون أضحت متشابكة في الغالب، ومما يؤكد ذلك خطر التطرف والإرهاب الذي يجتاح العالم، والذي لا يفرق بين دولة وأخرى أو مجتمع وآخر؛ ما يستدعي ضرورة قيام جهود مشتركة وشاملة من قبل جميع الدول للتصدي له. ولقد سبق أن أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز على خطر هذا التطرف والإرهاب وضرورة محاربته والتصدي له، وحذر من أن خطره قد يمتد إلى العالم بأسره إذا لم يتم القضاء عليه، ولا بد من الإشارة هنا إلى الارتباط بين تنامي الإرهاب والتطرف في المنطقة وبين المآسي الإنسانية التي تحدث في فلسطين وفي العراق وسوريا وليبيا واليمن وغيرها من الدول. ولهذه الأسباب، فإن هناك حاجة دائمة إلى التعاون الدولي في هذا الصدد، خصوصًا في ضوء حقيقة أن منطقة الخليج تحظى بأهمية إستراتيجية فائقة بالنسبة إلى العالم بأسره، وأنه يتعذر واقعيًّا فصل أمن الخليج عن العوامل المؤثرة في النظام الدولي.

إن هذه العوامل مجتمعة تدفع إلى القول: إن دعائم الإطار المستقبلي لأمن الخليج لا بد أن تقوم على تعزيز الشراكة والتعاون مع المجتمع الدولي ومؤسساته وقواه الفاعلة شريطة أن يتم ذلك على أساس واضح من الندية والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، فنحن أبناء هذه المنطقة، ونحن أدرى بمصلحتنا من غيرنا، ونحن منفتحون على جميع أشكال التعاون والتنسيق، لكننا يجب ألا نكون تابعين لأحد، أو نكون حقل تجارب أو مسرحًا

لتدخلات وأدوار الآخرين، وإنه في حين أن المحافظة على التعاون والتحالف مع الدول الكبرى في هذه المرحلة أمر مطلوب ومرغوب، إلا أن ذلك يجب ألا يكون على حساب تطوير قدراتنا الذاتية للدفاع عن النفس، سواء في مواجهة التحديات الآنية أو تلك التي تلوح في الأفق؛ فهذا هو الأساس وما دون ذلك يجب ألا يخرج عن كونه وسيلة مؤقتة لمعالجة وضع طارئ.

ختامًا، فإن هذه الأبعاد الثلاثة التي يستند إليها الإطار المستقبلي لأمن الخليج، سواء في شقها المحلي أو الإقليمي أو الدولي، تمثل -في اعتقادي- الأسلوب الأمثل لفهم أسس أمن الخليج وقواعده ومحدداته وصولًا إلى تأمين السلام والاستقرار لشعوبه والمحافظة على المكتسبات والإنجازات التي تم تحقيقها وضمانًا لاستمرار دوره بوصفه رافدًا من روافد النماء والرخاء، ليس لدوله فحسب، بل للمنطقة ككل، وللعالم بأسره.

* * * *

دور الجامعات والمراكز البحثية والثقافية في حوار الحضارات*

بدايةً اسمحوا لي -من خلال هذا المنبر- أن أرفع أحر التعازي وأصدقها لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وللشعب السعودي الأبي في وفاة قائد الأمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود فقيد المملكة والعرب والمسلمين والإنسانية جمعاء. ولا نملك أمام فقده الموجع إلا أن نتضرع إلى المولى عَزَّوَجَلَّ أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه الفردوس الأعلى من الجنة، ويجزيه عن شعبه وأمته خير الجزاء، وأن يبارك في خلفه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وأن يعينه على حمل الأمانة، وأن يرشده إلى ما فيه الخير والصلاح، وأن يشد عضده بأخيه صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن

* كلمة ألقيت في الندوة الدولية التي نظمها كرسي حوار الحضارات، المقام بالتعاون بين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة السوربون، الرياض- المملكة العربية السعودية، بتاريخ الرياض ٧-٨ ربيع الآخر ١٤٣٦هـ، الموافق ٢٧-٢٨ يناير ٢٠١٥م.

نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.

أيها الإخوة الكرام،

يسعدني أن أشارككم هذه المناسبة المهمة التي ترعاها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجامعة العريقة ذات السجل الحافل بالمنجزات القيمة في خدمة العلوم الإسلامية، والتي ما فتئت تبادر إلى رعاية المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية الهادفة التي تخدم الإسلام والمسلمين في أنحاء المعمورة برؤية واضحة وشاملة تعكس رسالة ديننا الحنيف السامية المتمثلة في الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

وما رعاية الجامعة اليوم لندوة (دور الجامعات والمراكز البحثية والثقافية في حوارات الحضارات) إلا حلقة في سلسلة الاهتمامات الفكرية الهادفة التي تتبناها الجامعة لتسليط الضوء على الدور المهم الذي تضطلع به الجامعات والمراكز البحثية والثقافية في تجسيد الحوار وتنميته بين الثقافات والحضارات في عالم أصبح يعج بالصراع، ويواجه الخلاف الفكري والعقدي والمذهبي والعرقي، ويعاني من جراء ذلك العنف الناتج عن الإرهاب والتطرف والاقتتال.

إننا في زمننا هذا أحوج ما نكون إلى تلمس كل الطرق المؤدية إلى أن يسود الأمن والأمان والسلم أرجاء العالم في سبيل تحقيق التعايش السلمي بين شعوبه وتجنب الصراعات والحروب، والحفاظ على الثروات والمكاسب الوطنية وتوجيهها لبرامج التطوير والتنمية

والحياة الكريمة وما من شك أن الحوار أداة مهمة وخطوة أساسية لتحقيق التفاهم وصولاً إلى التعاون المنشود.

أيها الإخوة الكرام،

استأذنكم في إطار الاستجابة لمقاصد وأهداف هذه الندوة والقائمين عليها أن أركّز في كلمتي على محور مهم من محاور الندوة وهو (رؤية المملكة للحوار بين الحضارات وبين أتباع الأديان والثقافات) هذه الرؤية التي يحسن بنا ونحن في هذا المقام أن نسلّط الضوء عليها لنتعرّف عن كثب إلى منطلقاتها وسياقها التاريخي، وما نتج عنها من مواقف ومبادرات وجهود سواء على المستوى الرسمي أو على مستوى الجهات الثقافية والعلمية والبحثية كما هو الحال اليوم في هذه الجامعة المرموقة. إن مواقف المملكة ومبادراتها وبرامجها ومشروعاتها وجهودها منذ تأسيسها تنطلق من الأساس الذي قامت عليه الدولة المتجسد في شخصيتها الإسلامية الصافية.

فمنذ الانطلاقة الأولى لتأسيس المملكة العربية السعودية على يد المغفور له -بإذن الله- الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود -طيب الله ثراه- كان الأساس الأول للدولة هو الشريعة الإسلامية منهجًا وحكمًا وأسلوب حياة بصورتها الوسطية المعتدلة البعيدة عن الإفراط والتفريط.

والإسلام، كما يعلم الجميع، دين سماحة وسلام ومحبة وعدالة، حفظت شريعته السمحاء حقوق كل الناس بلا تميز، وضمنت تعاليمه الحياة الآمنة المطمئنة لغير المسلمين، سواء حلوا بينهم، أو عبروا

أراضيهم، وحرّمت قواعده البيّنة الاعتداء بغير وجه حق على الناس أيًّا كانت صورة الاعتداء أو مستواه، وقررت مصادره أن الدعوة لا تكون إلا بالحكمة والموعظة الحسنة. وهذا هو المنطلق السامي -في تقديري- لمعنى الحوار في الإسلام، سواء كان الحوار بين المسلمين أنفسهم فيما يختلفون فيه أو مع غيرهم من أتباع الأديان والثقافات الأخرى الذين يعيشون في عالمنا، ونشترك معهم في عطايا الخالق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ وهباته من الثروات والمكاسب، وتقضي الحكمة أن نتعايش معهم وفق الحدود التي بينها شرعنا الحنيف.

إن المقاصد الشريفة المعتدلة لديننا الحنيف هي المنطلق الأول والأساس لرؤية المملكة في كل سياساتها الداخلية والخارجية، بما في ذلك رؤيتها للحوار بكل أشكاله ومستوياته ومقاصده.

أيها الإخوة الكرام،

منذ تأسيس المملكة وحتى يومنا هذا والمملكة العربية السعودية تنتهج سياسةً خارجيةً ثابتة العمد بيّنة الملامح والأهداف، مرنة التطبيق وفق المتغيرات والمستجدات دون مساس بالثوابت والأسس التي قامت عليها، وهذا المنهج القوي المستمر أكسب المملكة -ولله الحمد- ثقة العالم بأسره، الشقيق منه والصديق، وحظيت بسببه باحترام الدول على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وعضّد مواقف المملكة، وقوّى كلمتها، والشواهد على ذلك تعد، ولا تحصى.

إن أحد أسس انتهاج المملكة بوصفها دولة للحوار، وهي جزء من المجتمع الدولي، أنها اعتمدت مبدأ التعاون مع دول العالم على

الصعد الإقليمية والدولية، ومن ذلك مبادراتها المبكرة ومساهماتها الفاعلة في تكوين الأطر المؤسسية للتعاون الدولي وإنشائها؛ فقد بادرت المملكة في عام ١٩٤٥م إلى المساهمة في إنشاء هيئة الأمم المتحدة بمقاصدها النبيلة التي وقعت المملكة على ميثاقها ضمن ٥٠ دولة في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، وما زالت عضوًا فاعلًا فيها يحظى بالاحترام والتقدير والاعتبار.

وبادرت إلى المساهمة في إقامة جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م أيضًا ضمن سبع دول بوصفها بيتًا للعرب يجمع كلمتهم، ويوحّد صفّهم، وينسق جهودهم.

وعلى الصعيد الإسلامي كانت المملكة في مقدمة الصف لإقامة منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقًا) في عام ١٩٦٩م؛ وذلك لتوحيد كلمة المسلمين وتنمية التعاون بين الدول الإسلامية، واستضافت مقرّها في مدينة جدّة، وسخّرت لخدمتها كل الإمكانات المتاحة.

وعندما وجدت المملكة وشقيقاتها دول الخليج العربي الحاجة لإقامة صيغة لتوحيد المواقف والجهود بينها أسهمت في إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م، واستضافت مقره في الرياض.

وقد بادرت المملكة إلى الانضمام إلى كل المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة، ودعمت كلّ صيغ التعاون النبيلة والمعتدلة، ونأت بنفسها عن التكتلات والتجمعات التي لا تحقق مبدأ التعاون

النافع أو التي تتعارض أهدافها مع المبادئ التي تقوم عليها سياسة المملكة.

كل هذا أيها الإخوة، يشكل إطارًا منظمًا ومنطلقًا مناسبًا لنهج الحوار مع العالم على مختلف أديانه، ولغاته، وثقافاته.

ولكي تثبت المملكة أهدافها السامية والصادقة من رغبتها في دعم السلام والتعاون الدولي فقد اختطت لنفسها منهجًا واضحًا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة أو المساهمة في أي عمل من شأنه إيذاء الآخرين أو الاعتداء عليهم دون المساس بحقها في الدفاع المشروع عن أرضها وشعبها ومكتسباتها وحق أشقائها عليها في مساندتهم ومؤازرتهم بالحق والعدل.

إن ركائز السياسة الخارجية للمملكة بوضوحها وقوتها وموضوعيتها تسهّل مهمة المملكة في الدخول في كل أنماط الحوار مع الآخر، سواء عبر مؤسساتها الرسمية أو عبر مؤسساتها العلمية والبحثية أو عبر مواطنيها، ولكي نقف على هذه الحقيقة فإن من المناسب أن نشير ولو إشارة عابرة إلى تلك الركائز المتمثلة في استمرارية وثبات نهج الدولة منذ تأسيسها، وفي شرعية ومصداقية مواقفها المستندة إلى احترامها للمواثيق والاتفاقيات وتقديرها للدول واحترامها للمنظمات الدولية وتعاملها مع الدول على أسس الصدق والاحترام المتبادل ورعاية المصالح المشتركة المتمثلة في الالتزام بالقيم والأخلاقيات التي تستلهمها من الدين الإسلامي الحنيف، وفي سعيها إلى الجمع والتوحيد والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى الهدم

والفرقة، وإن إحدى الركائز المهمة للسياسة الخارجية هي مكافحة التطرف والإرهاب وكذلك تبني سياسة الحوار والتعايش السلمي والتسامح، وأخيرًا ما تقدمه المملكة بسخاء من مساعدات اقتصادية وإنمائية وإنسانية.

إن كل هذه الركائز مجتمعةً تعزّز من ثقة المجتمع الدولي في المملكة، وتمنحها القبول للحوار والتفاهم على كل الصعد وفي جميع المجالات.

أيها الإخوة،

إن استناد المملكة إلى ركائز واضحة في سياساتها الخارجية ساعدها على مدى تاريخها على ممارسة الحوار بوصفه أسلوبًا للتفاهم، سواء بالطرق المباشرة أو من خلال مبادراتها إلى إنشاء أطر للحوار الوطني والحوار الدولي وتبني مؤسساته ودعمها بكل ما أوتيت من قوة ومكانة وقدرة.

ولكي يتحقق الهدف من الحوار بين الثقافات والحضارات الأخرى فقد كانت رؤية فقيد الوطن وفقيد الأمتين العربية والإسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -تغمده الله بواسع رحمته- الثاقبة المبكرة في أن الحوار مع الثقافات والحضارات يلزمه جبهة داخلية فكرية قوية تتقارب فيها الرؤى، وهذا لا يتسنى إلا ببدء الحوار الوطني بين أطياف المجتمع السعودي نفسه في دولة واسعة الرقعة كالمملكة؛ فقرر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بدء حوار وطني حول الهموم المشتركة التي تتباين بشأنها الآراء، وتختلف المواقف، ومن أجل أن يكون

الحوار الوطني منظمًا في إطار مؤسسي وفق منهجية واضحة بادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عام ١٤٢٤هـ، الذي نجح بخطى ثابتة متأنية في جمع كل أطياف المجتمع على طاولة الحوار الفكري والثقافي بغية تقريب وجهات النظر حول المسائل الخلافية في القضايا التي تطرح عليه.

إن تأسيس ثقافة الحوار داخل المجتمع السعودي نفسه والبدء بها بوصفها خطوة مهمة ضمن مشروع الفقيد الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشامل للحوار مع الآخر، قد مهّد كثيرًا للمراحل التي تليه من مراحل الحوار الأوسع خارج حدود المملكة.

وتماشيًا مع رؤيته رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشاملة للحوار، فقد طرح مقترحه السامي في القمة الاستثنائية في مكة المكرمة في شهر رمضان ١٤٣٣ للهجرة - أغسطس ٢٠١٢م، ذلك المقترح المتضمن إنشاء مركز للحوار بين المذاهب الإسلامية الذي لاقى القبول والاستحسان والتأييد، وانتهى إلى تبنيه من قبل القمة، ويجرى العمل على إتمام إنشائه ليشكل إطارًا للحوار بين المسلمين أنفسهم والتفاهم والتقارب بينهم في المسائل الخلافية وتوحيد مواقفهم من القضايا الفكرية ذات الاهتمام المشترك.

ولم تتوقف مبادراته رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند هذا الحد؛ إذ إن الهدف الأبعد هو أن يتمكن المسلمون من الوصول إلى الثقافات والحضارات الأخرى بالحوار الموضوعي الهادف والمعتدل، وأن يسهموا بثقافتهم الإسلامية الثرية في تحقيق السلام العالمي والتعايش السلمي وتجنب

الصراعات والحروب وآثارها المدمرة وامتداداتها المؤذية المتمثلة في التطرف والعنف والإرهاب بكل أشكاله وصوره.

لذا فقد بادر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إطار هذه الرؤية إلى الدعوة إلى الحوار على الساحة الدولية، فوجّه نداءً لكل دول العالم وشعوبها بمختلف دياناتها وثقافاتها للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في مبادرة إنسانية جادّة للسلام والتعايش والاحترام المتبادل والتآلف والتسامح؛ استنادًا إلى التراث الحضاري الإنساني المشترك الذي يدعم التواصل بين المجتمعات والثقافات في سبيل فهم الآخر، ولما فيه مصلحة البشرية، وقد نتج عن هذه المبادرة الإنسانية إنشاء (مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات) في عام ٢٠١٢م، بوصفه مركزًا دوليًّا أسسته المملكة العربية السعودية ومملكة إسبانيا وجمهورية النمسا في مدينة فيينا وبعضوية الفاتيكان بصفة مراقب تجسيدًا للتعاون والتفاهم بين حضارات وأديان مختلفة.

علاوة على ذلك، فإن خادم الحرمين الشريفين كان قد أمر في عام ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م بإنشاء جائزة دولية للترجمة تحمل اسمه رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولا يخفى على فهمكم النيّر أثر الترجمة بين اللغات ودورها المهم في فهم الثقافات والتقاليد والتقارب بين الشعوب حيث أدرك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أهمية الترجمة، فأسس لها جائزته الدولية، ودعمها بقوة وسخاء في إطار دعمه للحوار.

وكما أن المملكة أسهمت، وتسهم في أغلب المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية المتعلقة بالحوار، فإن الحوار بوصفه مبدأ، يحظى

بالاهتمام والرعاية في كل أجهزة الدولة المعنية وفي المناهج الدراسية والطروحات الفكرية والأنشطة الثقافية والإنسانية في المدارس والجامعات ومراكز البحوث والدراسات ووسائل الإعلام المختلفة بصفته جزءًا من البرنامج الوطني للحوار.

ولأننا اليوم في رحاب هذه الجامعة العريقة وفي إطار ندوة تعنى بدور الجامعات والمراكز البحثية والثقافية في حوار الحضارات، فإن من الواجب الإشارة إلى الدور المهم الذي تضطلع به الجامعات والمراكز البحثية في هذا الشأن والإشادة بما تحقق من إنجازات حتى الآن في هذا السبيل.

واسمحوا لي في هذا المقام أن أؤكد أن مهمة الجامعات ودورها أساسيان في دعم الحوار بإقامة المؤتمرات والندوات ودعم البحوث والدراسات والزيارات المتبادلة ودعم التعاون الثنائي والمتعدد مع الجامعات والمراكز البحثية عبر العالم وإدراك أن ذلك الدعم عمليةٌ مستمرةٌ ومتطورةٌ، وتحتاج إلى البناء التراتبي التراكمي وفق منهجية واضحة المعالم محدّدة المسار لتؤتي أكلها -بإذن الله-. وإن علينا أن ندرك أن الوسطية والاعتدال أساس مهم للطرح بصفة عامة وللطرح الفكري في إطار الحوار بصفة خاصة؛ ليجد القبول من الآخر.

إن الجامعات ومراكز البحوث السعودية مطالبة بتنسيق جهودها وتبادل خبراتها في هذا الشأن؛ ولهذا فإنني أعتقد أن من الأهمية بمكان إنشاء إطار مؤسسي مشترك ينظم جهودها، وينسق مبادراتها،

ويحول دون التضارب والتعارض والتداخل والتكرار، ويؤمّن مرجعيةً موحدةً للباحثين والمهتمين بالحوار.

ختامًا، أيها الإخوة،

لا يسعني إلا أن أوجه الشكر لمعالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورئيس مجلس كراسي البحث بالنيابة ولجميع القائمين على هذه الندوة المباركة على جهدهم الملموس والموفق في إقامتها ورعايتها بهذا المستوى وعلى تفضلهم بدعوتي للمشاركة في أعمالها.

* * * *

مرتكزات السياسة الخارجية السعودية*

سعادة أصحاب السعادة السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي بداية أن أتوجه بخالص الشكر لمعهد ريو برانكو على الدعوة الكريمة التي تلقيتها لكي ألقي الضوء على بعض الملامح والمرتكزات الأساسية للسياسة الخارجية لبلادي، ولكن قبل أن أتحدث عن هذا الموضوع أود أن أشير إلى أن المملكة العربية السعودية تولي اهتمامًا وعناية كبيرين لعلاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية بصفة عامة، ومع البرازيل بصفة خاصة.

بالنسبة إلى دول أمريكا الجنوبية، فإن بلادي أسهمت بفعالية في جميع مؤتمرات القمة التي عقدت في السنوات القليلة الماضية بين قادة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي سبق أن استضافتها كل من البرازيل وقطر والبيرو، وستستضيف بدورها القمة القادمة التي ستعقد في الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية في نهاية

* محاضرة ألقيت في معهد ريو برانكو للدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية البرازيلية، على هامش انعقاد الاجتماع الثاني للجنة السعودية - البرازيلية المشتركة في برازيليا، ١٦ / ٦ / ١٤٣٦هـ الموافق ٥ إبريل ٢٠١٥م.

عام ٢٠١٥م وهي إذ تفعل ذلك إنما تنطلق من تقديرها للإرث الحضاري الثقافي الكبير والمصالح المشتركة الكثيرة التي تربط بين مجموعة الدول العربية ومجموعة دول أمريكا الجنوبية؛ وذلك يجعل بلادي حريصة على تعميق هذا الإرث وترسيخ تلك المصالح لكل ما فيه خير ورفاهية وتقدم دول وشعوب المنطقتين.

أما بالنسبة إلى البرازيل فإن بلادي تعلق أهمية خاصة على علاقاتها بها، وهي تنطلق في ذلك من ثلاثة أسباب رئيسة:

أولًا: بسبب الدور المهم والفعال الذي تقوم به البرازيل، ليس على صعيد قارة أمريكا الجنوبية فحسب، وإنما على الصعيد العالمي بصفة عامة.

وثانيًا: بسبب المصالح المشتركة الكثيرة التي تربط بين المملكة العربية السعودية والبرازيل، وليس انعقاد الدورة الحالية للجنة السعودية – البرازيلية المشتركة سوى دليل واضح على أهمية العلاقات بين البلدين والرغبة من الجانبين في تطويرها وتنميتها بهدف تعميق المصالح المشتركة بينهما وترسيخها.

وثالثًا: بسبب التشابه والتماثل في مواقف البلدين تجاه الكثير من القضايا السياسية والإقليمة والدولية؛ ما يتطلب من ثم المزيد من التعاون بين البلدين على المستوى الثنائي، والمزيد من التنسيق بينهما في المحافل الدولية.

إن التحديات التي تواجه العلاقات الدولية المعاصرة بدءًا من قضايا التغير المناخي والبيئة وتعزيز التنمية المستدامة، ومرورًا

بقضايا العنصرية والتطرف والإرهاب، وانتهاءً بالقضايا الخاصة بازدواجية المعايير وعدم احترام خصوصيات الشعوب، ومحاولات فرض أنماط سياسية وثقافية معينة. إن جميع هذه التحديات تفرض على كل من البرازيل والمملكة العربية السعودية، بوصفهما بلدين مؤثرين وفاعلين إقليميًّا ودوليًّا، ضرورة تكثيف التعاون وتنسيق الجهود بينهما لمواجهة هذه التحديات وصولًا إلى استتباب الأمن والسلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيدات والسادة،

في إطار الحديث عن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، فإنني أستطيع القول: إنها ترتكز على سبعة محاور أو أعمدة أساسية هي:

أولًا- الاستمرارية والثبات.

منذ أن أُسِّست المملكة العربية السعودية على يد الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود وهي تسير على منوال ونهج ثابت في سياستها الخارجية، والمبادئ الأساسية التي حكمت، ولا تزال تحكم هذا النهج أو هذا المنوال لم تتغير أو تتبدل على مر الزمن.

ترتكز هذه الاستمرارية بدورها على ثلاثة أسس:

الأساس الأول: يتمثل في الانتماء الإسلامي، فهذا الانتماء هو قدر بلادي التي شرفها الله به، وانفردت به عن غيرها من الدول، فهي أرض الحرمين الشريفين، وهي منبع الإسلام، وهي القبلة التي

يتوجه إليها في كل يوم أكثر من مليار ومئتي مليون مسلم من جميع أركان الكرة الأرضية، ويفد إليها للحج والعمرة والزيارة ملايين المسلمين في كل عام.

ولقد استلزم هذا الانتماء ما يأتي:

- أن تحمل المملكة لواء الدعوة للتضامن الإسلامي.
- أن تحتضن منظمة التعاون الإسلامي.
- أن تساند قضايا المسلمين وتؤيدها في جميع أنحاء العالم.
- أن تسعى إلى الدفاع عن الإسلام والذود عن حياضه، وإلى تعزيز قدرات الأمة الإسلامية ورعاية مصالحها في جميع المجالات.

الأساس الثاني: يتمثل في الانتماء العربي، وهو انتماء فرضه واقع التاريخ وحقائق الجغرافيا، ويستلزم ما يأتي:

- أن تحمل المملكة لواء الدعوة للتضامن العربي.
- أن تؤيد القضايا العربية في مختلف المحافل، وتأتي في مقدمة تلك القضايا القضية الفلسطينية.
- أن تقوم بدور إيجابي وفعال في حل الخلافات والنزاعات العربية.
- أن تكون موئلًا للعرب على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والفكرية.

الأساس الثالث: ويتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه مفهوم التوازن، وهو يتجلى في قدرة المملكة على المزج الحي والتفاعل الدقيق بين:

- الأصالة من جهة، والتحديث من جهة أخرى.
- الثوابت من جهة، والمتغيرات من جهة أخرى.
- المبادئ والأخلاقيات من جهة، والواقعية أو ما يسمى البراجماتية من جهة أخرى.

ثانيًا: الشرعية والمصداقية.

العمود الثاني أو الركيزة الأساسية الثانية التي تستند إليها السياسة الخارجية للمملكة تتمثل فيما نسميه الشرعية والمصداقية، وتقوم على القواعد الآتية:

- احترام المملكة للمواثيق والتعهدات والاتفاقيات الدولية التي تبرمها مع غيرها والالتزام بها.
- تقديرها للدول التي تربطها بها علاقات دبلوماسية، وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي.
- احترامها للمنظمات الدولية التي تنتمي إليها عن طريق الالتزام بمقرراتها وتوصياتها والانتظام في دفع مستحقاتها.
- تعاملها مع غيرها من الدول على أساس صادق من الاحترام المتبادل، ورعاية المصالح المشتركة، وحل المنازعات بالطرق السلمية والودية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ثالثًا: الالتزام بالقيم والأخلاقيات.

العمود الثالث أو الركيزة الأساسية الثالثة التي تستند إليها السياسة الخارجية السعودية هي الالتزام بالقيم والمبادئ والأخلاقيات، ففي خضم علاقات دولية تتسم بالصراع والجشع وتغليب المصالح على المبادئ، فإن المملكة العربية السعودية تسعى جاهدة إلى الالتزام بالأخلاقيات والقيم السامية التي تستلهمها من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف الذي يدعو إلى الحرية والمساواة والعدل والتعاون على البر والتقوى.

ولما كانت الدبلوماسية هي الأداة التي تنفذ بها الدول سياستها الخارجية؛ فإننا نجد أن الدبلوماسية السعودية بوصفها أداة تنفيذ السياسة الخارجية السعودية، وانطلاقًا من هذه الركيزة الأساسية تتميز ببعض السمات، منها:

- أخذها بالأساليب الجادة المعتدلة البعيدة عن الصخب والضجيج.
- عدم تعاملها بوجهين أحدهما معلن والآخر مستتر.
- نفورها من الشعارات المضللة والطروحات الجوفاء الخالية من المضمون.
- ابتعادها عن أساليب المزايدات والانفعال والتهريج، واعتمادها على معالجة القضايا بالكثير من الهدوء والحكمة والعقلانية والتبصر لموضع القدم قبل الخطو.

وكل من قدر له أن يعايش مسيرة الدبلوماسية السعودية وهي تعمل، سواء في إطار العلاقات الثنائية أو في إطار المؤتمرات الدولية واجتماعات المنظمات الدولية التي تنتمي إليها، لا شك أنه يلاحظ هذه السمات والخصائص التي تسير الدبلوماسية السعودية على نهجها.

رابعًا: الجمع والتوحيد.

العمود الرابع أو الركيزة الأساسية الرابعة التي تستند إليها السياسة الخارجية السعودية تتمثل في سعيها الدؤوب نحو كل ما من شأنه البناء والتوحيد، والابتعاد قدر الإمكان عن كل ما قد يؤدي إلى الهدم والتفريق. وقد تجلى ذلك من خلال مواقف المملكة منذ تأسيسها ومبادراتها إلى المساهمة في تأسيس المنظمات الإقليمية والدولية التي تشكل إطارًا للتعاون والتنسيق بين الدول مثل مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وهيئة الأمم المتحدة، وغيرها. ولعل نظرة سريعة على سجل المملكة الحافل في هذا الشأن يوضح أيضًا هذه الركيزة الأساسية، فهناك -على سبيل المثال لا الحصر-:

- اتفاق الطائف بين اللبنانيين في عام ١٩٨٩م.
- الجهود التي بذلتها المملكة نحو المصالحة الأفغانية في عام ١٩٩٣م.
- اتفاق مكة المكرمة بين الفصائل الفلسطينية في عام ٢٠٠٧م.

- اتفاق جدة للمصالحة الصومالية في عام ٢٠٠٧م.
- مبادرة لم الشمل العربي في القمة الاقتصادية بالكويت في عام ٢٠٠٩م.
- وأخيرًا وليس آخرًا، مبادرة المملكة لتوحيد الصف الخليجي وصولًا إلى ترميم الصف العربي.

انعكست هذه الركيزة الأساسية على سياسة المملكة الخارجية بشكل عام، سواء في قرارها بالتحرك أو بعدم التحرك في ملفات معينة، فعلى سبيل المثال قرار المملكة بعدم التدخل في العراق على الرغم من رؤية كثير من المحللين أن المملكة أضاعت بذلك فرصة كبيرة في أداء دور على الساحة العراقية، وأيضًا المبادرة الخليجية في اليمن التي أدت المملكة فيها دورًا كبيرًا، والتي تعكس الرؤية القائمة على عدم تغليب فئة على فئة قدر المستطاع، والارتكاز على فكرة أن يكون دور المملكة جامعًا لكل الأطراف في صيغة توافقية واحدة، والأمثلة على ذلك كثيرة والشواهد متنوعة. وإذا كانت سوريا تشكل استثناءً من هذه القاعدة، حيث اتخذت المملكة موقفًا قويًّا وحاسمًا في سبيل تأييد المعارضة السورية، فإنها في المقابل لم تأخذ هذا الموقف إلا بعد استنفاد فرصة إيجاد مصالحة بين المعارضة والنظام، ما يؤكد محورية هذه الرؤية في سياسة المملكة الخارجية، ومن هذا المنطلق فإن المملكة قد تتريث كثيرًا، ولكنها غالبًا تحصد النتائج المأمولة في نهاية المطاف، ففي كثير من المواقف رأينا كيف أنها وبعد

أن اعتقد الكثيرون أنها خارج اللعبة أصبحت حجر الزاوية وقطب الرحى فيها.

خامسًا: مكافحة التطرف والإرهاب.

العمود الخامس أو الركيزة الأساسية الخامسة التي تستند إليها سياسة المملكة الخارجية هي محاربة الإرهاب والتطرف، فلقد بادرت المملكة إلى التصدي لهاتين الظاهرتين ومواجهتهما أمنيًّا وسياسيًّا وفكريًّا، حيث عقدت لهذا الغرض قمة إسلامية (في عام ٢٠٠٥م في مكة المكرمة) ومؤتمرًا دوليًّا (في فبراير ٢٠٠٥م) فريدًا في نوعه في سبيل فضح مزاعم الإهاربيين بأنهم ينافحون عن الدين أو يناصرون المظلومين. ولم تتردد المملكة في تجريم الإرهاب وإدانته بكل صراحة ووضوح، والتأكيد على خطر هذا التطرف والإرهاب وضرورة محاربته والتصدي له، والتحذير من أن خطره قد يمتد إلى العالم بأسره إذا لم يتم التعاون في سبيل القضاء عليه. واعتبرت المملكة أن المتطرفين والإرهابيين لا يمثلون سوى انحرافهم، وليس ما يدّعون الانتماء إليه من دين أو مذهب.

سادسًا: الحوار والتعايش السلمي والتسامح.

العمود السادس أو الركيزة السادسة التي تستند إليها السياسة الخارجية السعودية يتمثل في تبني سياسة الحوار والتعايش السلمي والتسامح، حيث حرصت بلادي على استثمار مكانتها العربية والإسلامية والدولية ورصيدها السياسي الكبير في سبيل الدعوة إلى الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال، والتحذير من التطرف والغلو

والتعصب والإقصاء، ومن الحسابات السياسية الضيقة القائمة على التخندق الطائفي والمذهبي، فعلى المستوى الوطني تم تأسيس مركز دائم للحوار الوطني (في جمادى الأولى عام ١٤٢٤هـ/ مايو ٢٠٠٣م) يجمع كل أطياف الوطن وتياراته ذكورًا وإناثًا، وعلى المستوى الإسلامي تم عقد مؤتمرين استثنائيين للقمة الإسلامية في مكة المكرمة في عام ٢٠٠٥م وفي عام ٢٠٠٨م في سبيل الدعوة إلى تعميق قيم الوسطية والاعتدال والتسامح. وعلى الصعيد الدولي بادرت بلادي إلى الدعوة للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، ورعت مؤتمر مدريد للحوار في أغسطس ٢٠٠٨م، ودعت لاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص، وأسست في أكتوبر ٢٠١١م بالتعاون مع كل من إسبانيا والنمسا ورعاية حاضرة الفاتيكان لمركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات في مدينة فيينا عاصمة النمسا، وهو المركز الذي يضم ممثلين عن أتباع الديانات؛ وذلك لتفعيل دور الأديان الإيجابي في خدمة البشرية بمنأى عن التسييس من جهة، وعن الخوض في العقائد من جهة أخرى.

سابعًا: المساعدات الاقتصادية والإنمائية والإنسانية.

وتنطلق الفلسفة التي يقوم عليها هذا العمود السابع أو الركيزة السابعة التي تستند إليها سياسة المملكة الخارجية، من حقيقة أن هناك دولًا تسخر مواردها وثرواتها وإمكاناتها لخدمة مواطنيها ورفاهية شعوبها، ولمد يد العون والمساعدة للمجتمعات الأخرى الأكثر احتياجًا، وأن هناك دولًا تبدّد مواردها وثرواتها وإمكاناتها في صناعة أمجاد شخصية متوهمة، أو في مغامرات خارجية مدمرة؛ سعيًا وراء

مطامع التوسع والهيمنة وبسط النفوذ والوصاية على المجتمعات الأخرى.

أما بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية فإن سجلها واضح في هذا المجال، فموارد الدولة يتم توظيفها أساسًا لخدمة المواطن وحفظ أمنه وتلبية احتياجاته وتحقيق النماء والرفاهية والخير له ولمجتمعه ومستقبله، والأولوية الأولى لكل موازانات المملكة وإنفاقها الحكومي كانت ولا تزال منصبة على تنمية الإنسان بوصفه الثروة الحقيقية للبلاد وأساس أي تنمية مستدامة. وعلى الرغم من أن المملكة تعدّ من الدول النامية التي تشهد احتياجات متزايدة ونموًّا سكانيًّا مطردًا، إلا أنها تعدّ الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالي الناتج الوطني، ففي حين أوصت منظمة الأمم المتحدة بألا تقل ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات عن نسبة (٠,٧٪) (سبعة من واحد في المئة) من إجمالي ناتجها الوطني، نجد أن المساعدات التي تقدمها المملكة تجاوزت النسبة التي قدرتها الأمم المتحدة، حيث بلغت (٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوازي أكثر من ضعف النسبة المستهدفة من برنامج الألفية للأمم المتحدة، متجاوزة خلال العقود الثلاثة الماضية مبلغ (١٠٠) مليار دولار استفادت منها أكثر من (٩٥) دولة في جميع أرجاء العالم؛ دعمًا لتحقيق الأهداف التنموية التي تنشدها تلك الدول، وإن المملكة لا تتردد في تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية لأي منطقة في العالم تتعرض لكوارث طبيعية أو إنسانية، وسجلها في هذا المجال معروف وموثق.

هذه إذن هي الأعمدة السبعة التي تستند إليها سياسة المملكة الخارجية، وإذا كان هناك ثمة قاسم مشترك يجمع، ويوحد بين جميع هذه الأعمدة السبعة فلا شك أنه يتمثل في البناء على ثوابت لا تتبدل بتبدل العهود أو تتغير بتغير الأزمان، بنى قواعدها، ورسم منهاجها مؤسس هذه البلاد منذ ما ينوف على خمسة وسبعين عامًا، لم تبدل المملكة يومًا في الثوابت، وإن كانت تتفاعل، وتستجيب للمتغيرات، وتبدل الأساليب خطوة بخطوة مع كل منعطف وتحول، وستظل تبلور خطواتها في المستقبل بهدوء وتدرج على وقع ثورة المعلومات بثبات، وتواكب العصر بمستجداته وتقنياته وابتكاراته وإبداعاته بتمعن وتبصُّر.

* * * *

السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية: الثوابت، المتغيرات، التحديات

يسرني أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان لمعالي سفير خادم الحرمين الشريفين في جمهورية مصر العربية الأخ الأستاذ: أحمد ابن عبدالعزيز قطان على الدعوة الموجهة لي للمشاركة في هذا اللقاء المبارك* في إطار الأنشطة المتميزة التي يرعاها (منتدى رياض النيل)، والهادفة إلى مد جسور التواصل الثقافي والفكري بين بلدينا الشقيقين.

بداية أود أن أدعوكم إلى وجبة فكرية، أرجو أن تكون صحية ودسمة، وكما جرت العادة في مثل هذه الدعوات، فإن أول شيء يقدم فيها هو قائمة الطعام، أو ما يسمونه (المينيو)، الذي يحتوي على صنوف الأطعمة، التي ستقدم في الدعوة، وعادة ما يتكون هذا (المينيو) من ثلاثة أجزاء، هي: المقبلات، والأطباق الرئيسة، وأخيرًا الحلويات.

---

* ألقيت في منتدى (رياض النيل)، الذي تنظمه سفارة خادم الحرمين الشريفين في جمهورية مصر العربية، بتاريخ ١٤٣٩/٥/٦هـ الموافق ٢٠١٨/٢/٢٢م.

بالنسبة للمقبلات، وعادة ما يكون الغرض منها: أن تكون بمثابة فواتح للشهية، فإن قائمتنا اليوم تحتوي على سؤالين، الهدف منهما، هو فتح شهيتكم للطبق الرئيس، الذي سوف أقدمه لكم.

السؤال الأول: هل هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية؟

السؤال الثاني: ما هي الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الناجحة؟

بالنسبة للتعريف، فكما تعلمون لا يوجد في العلوم الاجتماعية ما يمكن اعتباره تعريفًا جامعًا مانعًا محددًا ومتفقًا عليه، وإنما هناك اجتهادات، تعتمد على خلفيات الكاتب واهتماماته المباشرة، وتخصصه، وخلاف ذلك من العوامل الكثيرة. وتزخر مؤلفات العلوم السياسية بقسط وافر من التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية، لا يتسع المجال هنا لحصرها وتعدادها، أو التوسع في الإلمام بها، وإنما أكتفي بإيراد تعريفين، أرى أنهما أقرب ما يكونان إلى حقيقة ما يسمى (السياسة الخارجية).

التعريف الأول: يعتبر أن السياسة الخارجية لأي دولة من الدول، لا تتعدى كونها المنوال، أو المنهج الذي تسلكه هذه الدولة، في تعاملها مع العالم الخارجي، كوسيلة لتحقيق أغراض أو أهداف معينة، يتم تحديدها بناء على تصور الدولة المعنية، لمصلحتها الوطنية، والسبل الكفيلة بتحقيق هذه المصلحة وحمايتها.

أما التعريف الثاني: فإنه يعتبر أن العودة للمكونات الأساسية للسياسة الخارجية، يؤكد أنها تتكون من عنصرين، هما: الأهداف الوطنية، التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف، ومن هذا المنطلق فإن المكونات الأساسية للسياسة الخارجية لجميع الدول: كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها، لا تتغير، ولا تخرج عن هذين العنصرين، بل إن هذا التعريف يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر أن التفاعل الحي والإيجابي بين الأهداف الوطنية، والموارد التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف، هو المحور الأساس لفن الحكم، أو فن إدارة الدول statecraft. كما هو واضح، فإن كلا التعريفين لا يعطينا الصورة الدقيقة والشاملة للمفهوم، الذي نطلق عليه اسم (السياسة الخارجية)، فالحقيقة هي أن هناك عشرات الأسئلة، التي لا بد من الإجابة عنها، لكي يتسنى التوصل إلى تحديد أدق وأشمل لهذا المفهوم، ومن هذه الأسئلة على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- هل يوجد هناك ما يمكن أن نعتبره سياسة خارجية واحدة موحدة وشاملة ومنسقة في داخل كل دولة، أم أننا حين نتحدث عن السياسة الخارجية لدولة من الدول، فإننا نتعامل في واقع الأمر مع سياسات غير موحدة ومتنافرة، وربما متناقضة، وصادرة من جهات حكومية -وأحيانًا غير حكومية- في البلد الواحد، تتصدى كل منها لجزئية من جزئيات السياسة الخارجية بشكل منفرد؟

- هل بالإمكان الفصل التام بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، خاصة إذا اعتبرنا أن القرارات الخاصة بالسياسة

الخارجية، يترتب عليها نتائج داخلية مهمة، كما أن القرارات الخاصة بالسياسة الداخلية يترتب عليها أيضًا نتائج خارجية مهمة؟

- من الذي يصنع السياسة الخارجية؟ هل هم قادة الدول أو رؤساء الوزارات؟ هل هم وزراء الخارجية أو الدفاع أو الاقتصاد أو الإعلام والمختصون، الذين يعملون في هذه الوزارات، وربما غيرها من الأجهزة الحكومية؟ هل هم جماعات الضغط في داخل كل دولة والأحزاب السياسية ومراكز الأبحاث فيها؟ هل هي البرلمانات والمجالس الوطنية؟

- ما هي أهمية بعض العوامل الأخرى الداخلية في صنع السياسة الخارجية، مثل الشخصية القومية أو الوطنية للبلد، والهياكل السياسية والاقتصادية فيه، والعوامل العقائدية والثقافية والجغرافية، وكذلك دور العوامل والمؤثرات النابعة من تاريخ هذا البلد، وما شهده من أحداث في الماضي؟

- هي يمكن أو يجوز إطلاق تعميمات محددة في وصف السياسات الخارجية للدول، مثل اعتبارها أو كونها سياسات دفاعية، أو عدوانية، أو إمبريالية، أو محافظة على الوضع الراهن، أو انعزالية، أو حيادية، أو منحازة أو غير ذلك من الأوصاف؟ أم أنه من الأصوب القول:

إن السياسة الخارجية تتحدد بناء على طبيعة الدائرة، التي تتحرك فيها، أو القضية التي تعالجها؟

- هل صحيح ما يتردد خاصة في الأدبيات الغربية من أنه كقاعدة عامة، فإن ما يسمى (الدول الديمقراطية) تسلك عادة

مسارات سلمية في سياساتها الخارجية، في حين أن ما يسمى (الدول التسلطية)، أو (الديكتاتورية) تسلك عادة مسارات عدوانية وتوسعية في سياساتها الخارجية؟

- هل يمكن اعتبار أن الدول المغلقة؛ أي التي تطل على بحار أو منافذ مائية، هي أقرب إلى اتباع سياسات هجومية، أو إلى سياسات تنحو نحو التحالفات أكثر من الدول، التي تحدها بحار أو محيطات أو منافذ مائية؟

- هل تتأثر السياسة الخارجية لدولة ما بطبيعة الأوضاع في الدول المجاورة لها، أو التي تحدها؟

- هل فقر الدولة وتخلفها أو العكس؟ هل ثراء الدولة وتقدمها له علاقة باتباعها لسياسة خارجية، تميل إلى الحذر أو المغامرة؟

بطبيعة الحال، من الصعوبة بمكان التوصل إلى إجابات شافية وكافية ومحددة، لمعظم هذه الأسئلة، وهذا بدوره يعيدنا إلى النقطة التي سبق أن أشرت إليها، وهي أن طبيعة مثل هذه الموضوعات، سواء في العلوم السياسية أو في غيرها من العلوم الاجتماعية، لا تسمح بإمكان الاتفاق على تعريفات محددة ونهائية، يمكن الاعتماد عليها، والركون إليها، في فهم الموضوع، وسبر أغواره، ولكن التعويل على ذلك يخضع في المحصلة النهائية لخلفيات الكاتب أو المؤلف الفكرية والثقافية، بل وأبعد من ذلك لأهوائه وتفضيلاته الشخصية.

أكتفي بهذا القدر من الشرح والتعليق بالنسبة إلى السؤال الأول، والخاص بتعريف مفهوم السياسة الخارجية، وأعود إلى السؤال

الثاني، الذي أثرته في مقدمة حديثي، وهو: ما هي الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الناجحة؟ وأضع خطًّا تحت عبارة (الناجحة)، لا أريد أن أطيل عليكم كثيرًا في هذه المقدمات، ولكن لكي يتسنى التوصل إلى إجابة سريعة وموجزة عن هذا السؤال، فإنني أقول: إنه لكي تتمكن أي دولة من الدول من تبني سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة، وقادرة على التصدي للتحديات الإقليمية والدولية، التي تواجهها، فلا بد من توافر العناصر الآتية:

أولًا: التشخيص والتحديد الدقيق للمصلحة الوطنية العليا للدولة والوسائل المتاحة لتحقيقها.

ثانيًا: بناء جبهة وطنية داخلية قوية وتحصينها، وهو يعد من أهم العوامل التي تساعد الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية بنجاح وفاعلية، فكلما كان الوضع الداخلي في الدولة مستتبًّا ومستقرًّا أمنيًّا، موحدًا ومتماسكًا اجتماعيًّا، قويًّا، ومزدهرًا اقتصاديًّا، كان ذلك أدعى إلى نجاح السياسة الخارجية في تحقيق تطلعات الدولة، وأهداف مصلحتها الوطنية.

ثالثًا: الحرص على جعل القوة العسكرية للدولة بتسليحها وأفرادها وصناعاتها موازية ومعادلة لحجمها السكاني والاقتصادي، وموقعها الجغرافي، بحيث تشكل درع حماية للدولة، سواء في مفاوضاتها مع الخارج، أو في لعبة التوازنات والتحالفات الدولية.

رابعًا: تفعيل القوة الاقتصادية للدولة، وتوجيه مسارها بالشكل الذي ينسجم مع أهداف السياسة الخارجية، والمواقف التي تتبناها في العلاقات الدولية.

خامسًا: تسخير الأجهزة الإعلامية في الدولة لخدمة أهداف السياسة الخارجية بشكل فعال ومؤسسي.

سادسًا: استنفار ما يسمى (الدبلوماسية الناعمة) إلى أقصى الحدود، والاستفادة من هذا التوجه الجديد في العلاقات الدولية، وهناك وسائل كثيرة ومتعددة، لتحقيق ذلك.

سابعًا: التنسيق بين جميع الجهات التي لها علاقة بالعمل الخارجي، والحرص على تجنب أي تنافر أو ازدواجية، والاتفاق على قواعد ثابتة، وتوزيع متقن للأدوار، بما يخدم أهداف السياسة الخارجية للدولة.

من دون توافر هذه العوامل مجتمعة، فمن الصعب المطالبة بتنفيذ سياسة خارجية نشطة وفاعلة، وقادرة على التصدي للتحديات، ومقاومة الضغوط الخارجية، وتحقيق إنجازات مهمة في المجالات الإقليمية والدولية.

أرجو أن تكون هذه المقبلات قد فتحت شهيتكم للطبق الرئيس، وهو الخاص بالسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية. والسؤال التمهيدي الذي من المفيد طرحه بداية، هو: ما هي الوسيلة المثلى لدراسة السياسة الخارجية السعودية؟

بداية يمكن القول: إن هناك أربعة مقتربات أو مداخل Approaches، يمكن اللجوء إليها لفهم السياسة الخارجية للمملكة ودراستها.

المقترب الأول: وهو الأكثر ذيوعًا واستعمالًا، يتمثل فيما يمكن أن نسميه نظرية الدوائر، حيث يرى بعض الباحثين أن هناك أربع دوائر، تتحرك في إطارها السياسة الخارجية للمملكة، هي: الدائرة الخليجية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، والدائرة الدولية، ويرون أن أفضل وسيلة لفهم هذه السياسة، هي رصد مواقف المملكة تجاه الدول التي تضمها كل دائرة من هذه الدوائر.

المقترب الثاني: وهو ما يمكن أن نسميه نظرية العضوية في المنظمات الدولية، ويعتمد على رصد تحركات المملكة من خلال دورها في المنظمات الدولية، التي تنتمي إليها بدءًا من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومرورًا بجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وانتهاء بمنظمة الأمم المتحدة، وإضافة إلى حركة عدم الانحياز ومجموعة العشرين.

المقترب الثالث: وهو ما يمكن أن نسميه نظرية القضايا issue-areas، وهو يعالج السياسة الخارجية من خلال متابعة مواقف المملكة تجاه القضايا الأساسية، التي تتعرض لها مثل القضية الفلسطينية، والمشكلة السورية، والوضع في العراق، أو في اليمن، أو في لبنان، أو في ليبيا، وغير ذلك من القضايا الإقليمية والدولية.

المقترب الرابع: وهو ما يمكن أن نسميه النظرية التاريخية، ويقوم على أساس دراسة السياسة الخارجية للمملكة في عهد الملك عبدالعزيز، ثم في عهد الملك سعود، ثم في عهد الملك فيصل، ثم في عهد الملك خالد، ثم في عهد الملك فهد، ثم في عهد الملك عبدالله -رحمهم الله جميعًا- ثم في عهد الملك سلمان حفظه الله.

وعلى الرغم من أن كل مقترب من هذه المقتربات قد يكون له من يتبناه، ويحشد من المبررات ما يحاول به إثبات جدواه، بوصفه أسلوبًا من أساليب دراسة السياسة الخارجية السعودية وفهمها، إلا أنني شخصيًّا لا أحبذ ولا أميل إلى تبني أيٍّ من هذه المقتربات الأربعة، لأسباب عدة يأتي في طليعتها: أن اللجوء إلى أي منها -ولنأخذ نظرية الدوائر على سبيل المثال- يوحي وكأن المملكة تتبنى أهدافًا محددة، وتسلك نهجًا معينًا في علاقاتها مع منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يختلف عن أهداف ونهج تحركاتها إزاء بقية الدوائر، وبمعنى آخر أن رسم وتنفيذ سياستها تجاه الدول الإسلامية أو العربية، على سبيل المثال، يتم بمعزل عن تنفيذ سياساتها تجاه بقية الدول، وهذا لا شك أنه يجافي الواقع، ويتنافى مع أساس وجود ثوابت راسخة، تحدد نهج السياسة الخارجية السعودية بصفة عامة، ولا ينسجم، من جانب آخر، مع حقيقة وحدة أهداف ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية، التي تستند أساسًا على المصالح الوطنية العليا للمملكة، بصرف النظر عن التوزيعات الجغرافية، أو التقسيمات التاريخية، أو الاهتمامات الإقليمية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو البديل إذن؟

البديل في نظري، هو ما أسميه نظرية المحاور، وفحوى هذه النظرية -بإيجاز شديد- يقوم على أساس أن دراسة السياسة الخارجية السعودية وفهمها بشكل منهجي وعملي وواقعي، يرتكز على ثلاثة محاور، هي:

أولًا: محور الثوابت.

ثانيًا: محور المتغيرات أو المستجدات.

ثالثًا: محور التحديات.

لنتناول الآن المحور الأول، ألا وهو محور الثوابت، ونطرح السؤال الآتي:

ما هي الثوابت أو الأعمدة، أو المرتكزات الأساسية، التي تستند عليها السياسة الخارجية السعودية؟

أستطيع هنا القول بكل ثقة واطمئنان: إن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية تحكمها الثوابت الآتية:

أولًا: الاستمرارية والثبات.

منذ أن أسِّست المملكة العربية السعودية على يد الملك الراحل عبدالعزيز آل سعود، وهي تسير على منوال ومنهج ثابت في سياستها الخارجية، والمبادئ الأساسية التي حكمت، ولا تزال تحكم، هذا النهج، أو هذا المنوال لم تتغير، أو تتبدل على مر الزمن، وهي تتمثل في أن أي قرار أو تحرك سياسي خارجي تقوم به المملكة العربية السعودية ينبع أساسًا من حقيقة أولية، مؤداها أنها جزء من الأمة

العربية الإسلامية، فالمملكة تحتل موضع القلب من العالم الإسلامي، فهي مهبط الوحي، ومن أرضها ظهر الإسلام، وبأرضها يوجد الحرمان الشريفان، ومن ربوعها انطلقت رسالة الإسلام إلى جميع أنحاء المعمورة.

وتحتل المملكة أيضًا موقعًا متميزًا في العالم العربي، وتفخر بانتمائها العربي، وهو انتماء فرضه واقع التاريخ وحقائق الجغرافيا، وترتب عليه أن تحمل المملكة لواء الدعوة للتضامن العربي، وأن تكون موئلًا للعرب على جميع الأصعدة: السياسية والثقافية والفكرية، وأن تقف بصلابة إلى جانب القضايا العربية، وفي مقدمتها بطبيعة الحال، القضية الفلسطينية، التي وقفت المملكة إزاءها منذ البداية موقفًا ثابتًا، لم يتغير، مؤداه أنها قضية العرب الأولى، وأنه لن يتحقق السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، ما لم يتم التوصل إلى حل نهائي عادل وشامل لهذه القضية، يضمن إقامة دولة فلسطينية، قابلة للحياة، عاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقًا لمبادرة السلام العربية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا بد أن أنوه هنا بموقف بلادي الأخير والقوي إزاء قرار الرئيس الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل. وهذا الموقف يعد دليلًا ساطعًا وبرهانًا قويًّا على أن سياسة المملكة إزاء القضية الفلسطينية، هي سياسة ثابتة وراسخة، لم تتغير أو تتبدل طوال السنين الماضية.

ثانيًا: الشرعية والمصداقية.

الركيزة الأساسية الثانية التي تستند عليها السياسة الخارجية للمملكة، تتمثل فيما أسميه الشرعية والمصداقية، وهي تقوم على القواعد الآتية:

- احترام المملكة للمواثيق والتعهدات والاتفاقيات الدولية، التي تبرمها مع غيرها من الدول والالتزام بها.

- تقديرها للدول التي تربطها بها علاقات دبلوماسية، وتتبادل معها التمثيل الدبلوماسي.

- احترامها للمنظمات الدولية التي تنتمي إليها عن طريق الالتزام بمقرراتها وتوصياتها، والانتظام في دفع مستحقاتها المالية.

- تعاملها مع غيرها من الدول على أساس صادق من الاحترام المتبادل، ورعاية المصالح المشتركة، وحل المنازعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذه المبادئ الأساسية تعد في الواقع بمثابة حجر الزاوية بالنسبة إلى السياسة الخارجية السعودية.

ثالثًا: الالتزام بالقيم والأخلاقيات.

تتمثل الركيزة الأساسية الثالثة، التي تستند عليها السياسة الخارجية السعودية في الالتزام بالقيم والمبادئ والأخلاقيات، ففي خضم علاقات دولية تتسم بالصراع والجشع، وتغليب المصالح على المبادئ، وازدواجية المعايير، والكيل بمكيالين، تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة إلى الالتزام بالأخلاقيات، والقيم السامية، التي

تستلهمها من مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، الذي يدعو إلى الحرية والمساواة والعدل والتعاون على البر والتقوى، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي. ولما كانت الدبلوماسية هي الأداة التي تنفذ بها الدول سياستها الخارجية، فإننا نجد أن الدبلوماسية السعودية باعتبارها أداة تنفيذ السياسة الخارجية السعودية تتميز بالسمات الآتية:

- أخذها بالأساليب الجادة المعتدلة البعيدة عن الصخب والضجيج.

- عدم تعاملها بوجهين: أحدهما معلن، والآخر مستتر.

- نفورها من الشعارات المضللة، والطروحات الجوفاء، الخالية من المضمون.

- ابتعادها عن أساليب المزايدات والانفعال، واعتمادها على معالجة القضايا بالكثير من الهدوء، والحكمة العقلانية، والتبصر لموضع القدم قبل الخطو، وإذا كانت المملكة بالنسبة إلى بعض القضايا والمواقف لا تركض في البداية بسرعة، وقد تتريث كثيرًا، ولكنها غالبًا ما تحصد النتائج المأمولة في نهاية المطاف، وتصبح قطب الرحى في كثير من المواقف، بعد أن كان البعض يعتقد أنها أصبحت خارج اللعبة بالنسبة إلى تلك المواقف.

رابعًا: الاستقرار والسلام.

من الثوابت المهمة أيضًا إيمان المملكة العربية السعودية الراسخ بالسلام العالمي، وبالاستقرار الدولي والإقليمي، بوصفه هدفًا أساسيًا من أهداف سياستها الخارجية، ووضع أسس للعدالة في التعامل بين الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية باعتبار ذلك هو السبيل الأمثل إلى الازدهار والرخاء، ولقناعتها الثابتة بأنه من دون الاستقرار لن يتسنى للشعوب تحقيق تنميتها وازدهارها ورخائها.

هذا ما كان من شأن المحور الأول، وهو الذي أسميته: محور الثوابت. أما بالنسبة للمحور الثاني، وهو الخاص بالتغيرات والمستجدات، فيمكنني القول: إن هناك عددًا من المستجدات والمتغيرات، التي فرضت نفسها على العلاقات الدولية، وحظيت بعناية فائقة من قبل صانعي القرار السياسي في بلادي، ويتم التعامل معها بكثير من الموضوعية والحكمة والاهتمام، ومنها قضايا الإرهاب، وحوار الحضارات، وتأثير ثورة الاتصالات والمعلومات في أساليب الدبلوماسية المعاصرة، والتغير في هيكلية العلاقات الدولية، إضافة إلى قضايا الطاقة والبيئة والمناخ والأزمات المالية العالمية، ولما كان المجال لا يتسع للحديث عن جميع هذه القضايا، فإنني سوف أكتفي هنا بإلقاء بعض الضوء على ثلاث قضايا منها، وذلك على النحو الآتي:

١ - مكافحة التطرف والارهاب:

تعد ظاهرة الإرهاب من القضايا المستجدة على الساحة الدولية، وقد اتخذت المملكة العربية السعودية منها موقفًا صلبًا وقويًّا، بغية مكافحتها، واحتواء آثارها المدمرة، فلقد دأبت المملكة على إدانة الإرهاب بجميع أنواعه وأشكاله، وضمت جهودها إلى جانب الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، التي لا يمكن مكافحتها إلا من خلال عمل دولي متفق عليه، يكفل القضاء عليها، ويصون حياة الأبرياء، ويحفظ للدول سيادتها واستقرارها، وقد أثمرت الجهود الحثيثة التي بذلتها المملكة في هذا الصدد عن الموافقة على اقتراحها بإنشاء المركز الدولي للإرهاب في إطار منظمة الأمم المتحدة، وذلك بهدف تنسيق الجهود الدولية، وتبادل المعلومات في وقت مبكر، لاستباق خطط الإرهابيين، والتصدي لها قبل وقوعها. وبادرت المملكة إلى التصدي للتطرف والإرهاب ومواجهتهما: أمنيًّا وسياسيًّا وماليًّا وفكريًّا، حيث عقدت لهذا الغرض القمم والمؤتمرات الدولية، في سبيل فضح مزاعم الإرهابيين، بأنهم ينافحون عن الدين، وكشف ادعاءاتهم بأنهم يناصرون المظلومين، ولم تتردد المملكة في تحريم الإرهاب وإدانته بكل قوة وصلابة، مؤكدة أنه ظاهرة عالمية، تهدد جميع المجتمعات والدول، ولا علاقة لها بعرق أو لون أو دين معين، ودأب قادة المملكة على التأكيد على خطر الإرهاب، وضرورة محاربته، والتصدي له والتحذير من أن خطره قد يمتد إلى العالم بأسره -وهو ما حدث بالفعل- إذا لم يتم التعاون في سبيل القضاء عليه، واعتبرت المملكة أن المتطرفين والإرهابيين لا يمثلون

سوى انحرافهم، وليس ما يدعون الانتماء إليه من دين أو مذهب، وشتان بين هذا الموقف وبين من يوظف الإرهابيين لخدمة أغراضه السياسية، أو يناصر المتطرفين بحجة اشتراكه معهم في الانتماء الديني أو المذهبي أو الطائفي.

٢- حوار الحضارات:

تعد التطورات المذهلة التي شهدتها، ولا تزال تشهدها قطاعات المواصلات والاتصالات وتقنية المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي من المستجدات المهمة، التي أصبح لها تأثير بالغ في تيسير وتكثيف التواصل والتفاعل بين أبناء المعمورة بمختلف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، فلم يعد هناك جزء من البشرية بكل تنوعها وتعددها يعيش بمعزل عن التأثير والتأثر بهذه التطورات.

وفي هذا الإطار دأبت المملكة العربية السعودية على المطالبة بالتعاون الدولي الجاد في سبيل إيجاد المناخ الصحي، لنشر قيم الحوار والتسامح والاعتدال، وبناء علاقات تعاون وسلام بين الثقافات والشعوب والدول، والتحذير من التطرف والغلو والتعصب والإقصاء، ومن الحسابات السياسية الضيقة القائمة على التخندق الطائفي والمذهبي، فعلى المستوى الوطني أسست المملكة مركزًا دائمًا للحوار الوطني، يجمع جميع أطياف الوطن وتياراته: ذكورًا وإناثًا، وعلى الصعيد الدولي بادرت المملكة إلى الدعوة للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، ودعت في سبيل بلورة هذا التوجه الجديد، إلى مؤتمر مدريد للحوار، ودعت إلى الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة

للأمم المتحدة للغرض نفسه، وقد أسفرت هذه الجهود عن تأسيس (مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الديانات والثقافات) في مدينة فيينا عاصمة النمسا، وبمشاركة كل من إسبانيا والنمسا، يضم ممثلين عن أتباع الديانات، وذلك بهدف تفعيل دور الأديان الإيجابي في خدمة البشرية، بمنأى عن التسييس من جهة، وعن الخوض في العقائد من جهة أخرى.

٣- المساعدات الاقتصادية والإنمائية والإغاثية:

لعل من أخطر المستجدات التي طرأت على المجتمع الدولي، هي الأزمات المالية العالمية التي تهدد الاستقرار، والنمو الاقتصادي العالمي، ولقد واجهت المملكة العربية السعودية هذه الأزمات، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط، ومشكلة الاعتماد عليه، بوصفه مصدرًا أساسيًا للدخل القومي، واجهت كل ذلك باتباع سياسات اقتصادية مثمرة وهادفة، إلى تحقيق النمو المستدام، وكذلك بتبني نظرة مستقبلية رائدة، تمثلت في (رؤية ٢٠٣٠م)، وفي التخطيط لمشروعات مستقبلية طموحة وهادفة، إلى استعادة التوازن للاقتصاد المحلي، وإلى تنمية الانسان العربي السعودي باعتباره الثروة الحقيقية للبلاد.

ومع أن المملكة تعد من الدول النامية، التي تشهد احتياجات متزايدة، ونموًّا سكانيًّا مطردًا، إلا أنها تعد الدولة الأولى في العالم، من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالي الناتج الوطني، ففي حين أوصت منظمة الأمم المتحدة، بألا تقل ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات بنسبة (٠،٧ ٪) من إجمالي ناتجها

الوطني، نجد أن المساعدات التي تقدمها المملكة تجاوزت النسبة التي قدرتها الأمم المتحدة، حيث بلغت (٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوازي أكثر من ضعف النسبة المستهدفة من برنامج الألفية للأمم المتحدة، متجاوزة خلال العقود الثلاثة الماضية مبلغ (١٠٠) مليار دولار، استفاد منها أكثر من (٩٥) دولة في جميع أرجاء العالم، وإن المملكة لا تتردد في تقديم المساعدات الإغاثية والإنسانية لأي مناطق في العالم، تتعرض للكوارث طبيعية كانت أو إنسانية، وسجلها في هذا المجال معروف وموثق، ولهذا الغرض فلقد أنشأت المملكة أخيرًا (مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية)، الذي اكتسب سمعة دولية مرموقة وبات واجهة مشرفة للعمل الإنساني والإغاثي، الذي تتبناه المملكة على الصعيد الدولي. إن جميع هذه الثوابت والمستجدات لم تحجب أنظارنا في المملكة العربية السعودية عن حقيقة: أننا نعيش في ظل نظام دولي، تقلصت فيه فرص تحقيق العدالة، وتعاظمت فيه إمكانية اللجوء إلى القوة، خاصة مع مجلس أمن بات عاجزًا عن الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وهذا -بالمناسبة- هو ما أدى بالمملكة عندما توافرت لها فرصة الانتخاب لعضوية مجلس الأمن، أن تعزف عن قبول هذا الامتياز -لذلك وفي غياب منظمات إقليمية فاعلة ونظام دولي متماسك، أصبح مصير السياسة الدولية تقرره كيانات دون الدول في تركيبتها، وتتحكم فيه تيارات فكرية وعقائدية، تعمل ليس فقط خارج منظومة الدول، بل تسعى إلى تقويضها وهدمها، يساعدها على ذلك ثورة تقنية هائلة في جميع القطاعات، وأصبحت تواجه

الدول تحديات جديدة، فرضتها التغيرات الطارئة في نمط العلاقات الدولية، وطبيعة القضايا التي تحكم سلوك الدول.

وهذا ما ينقلنا من ثم إلى الحديث عن المحور الثالث، الذي أشرت إليه في البداية، وأسميته:

(محور التحديات)، الذي أدى بنا -في نهاية المطاف- إلى التعامل مع بيئة سياسية وأمنية جديدة، أصبحت معها سياستنا الخارجية في مواجهة جملة من التحديات، التي بات علينا التعامل معها، والتصدي لها.

يأتي في مقدمة هذه التحديات التهديد الإيراني للأمن والاستقرار في المنطقة، وتدخل إيران السافر في الشؤون الداخلية للدول، فمنذ قيام ما يسمى الثورة الإسلامية في إيران في عام ١٩٧٩م، وحتى الآن وجدت المملكة العربية السعودية نفسها في مواجهة مستمرة مع التحدي الإيراني، الذي أخذ أشكالًا وصورًا عدة، ابتداءً من إفرازات الحرب العراقية الإيرانية، ومرورًا بعبث ما يسمى حزب الله المدعوم من إيران في الساحة اللبنانية، وما تمارسه إيران من أنشطة محمومة وتخريبية في الخليج والبحرين، إضافة إلى تدخلاتها السافرة والمباشرة في العراق وسوريا، وانتهاءً بالأوضاع الخطيرة التي يجتازها اليمن حاليًّا، حيث تمكنت جماعة الحوثي وبدعم مباشر من إيران من الاستيلاء على مقاليد السلطة في هذا البلد، مع ما يشكله هذا الأمر من أخطار مؤكدة على أمن واستقرار المملكة بصفة خاصة، ودول الخليج بصفة عامة.

باختصار شديد، نحن نعتبر أن تصرفات إيران وسياساتها وممارساتها هي ترجمة حية وسبب رئيس للعلل الثلاث، التي تعانيها منها المنطقة، وهي: الأيدولوجيات العابرة للحدود، وحالة عدم الاستقرار، وتفشي الإرهاب.

هناك تحدٍّ آخر قديم وجديد في آن، واجهناه ونواجهه في صور وأنماط مختلفة، مثل (القاعدة) و(داعش)، و(النصرة)، وغير ذلك من منظمات إرهابية ومليشيات مسلحة تعيث في الأرض فسادًا، وتبث الرعب والدمار، وتثير النزاعات الطائفية والفتن المذهبية، وتهدد الأمن الفكري، الذي يهدد مستقبل أجيالنا الشابة، وجوهر معتقداتنا، ومرتكزات شخصياتنا الوطنية.

من التحديات التي واجهناها أيضًا هناك تحدي إفرازات ما يسمى (الربيع العربي)، الذي تحول فعليًّا وواقعيًّا إلى خريف عاصف، وجدت مختلف التيارات والجماعات الخارجة عن السلطة فيه وسيلة للوثوب إلى السلطة، والتحكم في مصائر الشعوب والبلدان.

- شهدنا ذلك في مصر، التي قيض الله لها من أنقذها من براثن (الربيع العربي) إلى بر الأمان، ومكنها من أن تسترد عافيتها، وتستعيد توازنها، وتحافظ على أمنها واستقرارها.

- كما شهدناه في ليبيا، التي ما زالت تهددها الكثير من الأخطار الناجمة عن حالة الانفلات الأمني والفوضى السياسية، نتيجة لغياب المؤسسات الفاعلة، وتهلهل السلطات الأمنية والسياسية، ما

جعل البلد أرضًا خصبة للمليشيات المسلحة المدعومة من الخارج، والقبائل المتناحرة في الداخل.

- كما شهدناه في سوريا التي تسبب النظام الحاكم فيها في قتل وتشريد الملايين من المواطنين، وجر البلاد إلى أتون الهلاك والدمار، وقدمها لقمة سائغة للتدخلات الخارجية، مقابل استمراره وبقائه في الحكم.

الجدير بالذكر هنا: هو أن المملكة دعمت منذ البداية جهود الأمم المتحدة لإيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية، ويستند الحل السياسي الذي دعمته المملكة على بيان جنيف (١) الذي يتضمن فيما يتضمنه تأسيس جهاز حكم انتقالي بجميع الصلاحيات، على أن تشمل المرحلة الانتقالية كتابة دستور جديد وعقد انتخابات حرة ونزيهة، ويستند على ضرورة مغادرة بشار الأسد للسلطة باعتبار أن جميع الجهود المبذولة لمحاربة الإرهاب في سوريا لن تنجح مع وجوده ومعاونيه على رأس السلطة.

ومن الجدير بالذكر أيضًا: أن التطورات التي حدثت أخيرًا في سوريا، وفي مقدمتها دخول القوات الروسية إلى الساحة السورية، والتركيز على دور كل من روسيا وتركيا وإيران في التوصل إلى الحل السياسي المنشود، أضاف الكثير من الغموض والضبابية على مسيرة هذا الحل ومآله، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن إيران -على سبيل المثال- هي جزء من المشكلة، وليس الحل، في سوريا، ولا يمكن لإيران أن تكون جزءًا من الحل إلا إذا قامت بإخراج المليشيات الشيعية

وقوات حزب الله من سوريا، وأوقفت الدعم العسكري والمالي لنظام الأسد.

وأخيرًا، فلقد شهدنا إفرازات الربيع العربي أيضًا في اليمن، التي كدنا أن نتوصل إلى القضاء على ما تسببت فيه تلك الإفرازات، وذلك عبر المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، بيد أن الأمور سارت خلاف ما كنا نأمله، نتيجة لحالة الاضطراب السياسي، التي عمت البلاد خلال المرحلة الانتقالية، واستغلال هذا الأمر من قبل إيران، التي وجدت في ظاهرة الحوثيين فرصة للتغلغل في هذا البلد، وتحويله إلى مصدر خطر محدق بأمن المملكة، حيث استغل الحوثيون الوضع بالاستفادة من المساعدات والدعم والتشجيع، الذي كانوا -ولا يزالون- يتلقونه من إيران، وبدأ مسلسل الهيمنة الأحادية على اليمن بالسيطرة على المدن الشمالية، التي تمثل المعاقل الرئيسة للحوثيين، مثل صعدة وغيرها، إلى أن تمكنوا من الاستيلاء على العاصمة صنعاء، وبدؤوا الاستعداد للاستيلاء على عدن وتعز وبقية المدن اليمنية، وحاولت المملكة بشتى الوسائل والسبل في تلك المرحلة المحافظة على ضبط النفس، والسعي إلى إيجاد حل بالحوار، والإصرار على تطبيق المبادرة الخليجية، ولكن دون جدوى؛ لأن الحوثيين كان لهم رأي مخالف وأجندة أخرى. وأمام هذا التهديد المباشر لأمن المملكة الوطني كان لا بد أن تنطلق العمليات العسكرية للتحالف الدولي بقيادة المملكة، فيما أطلق عليه (عاصفة الحزم)، التي تمت بطلب الحكومة اليمنية، وسعت إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة، وهي:

أولًا: استعادة الشرعية في اليمن، ووضع حد للهيمنة الحوثية الأحادية والمدعومة من إيران على اليمن.

ثانيًا: وضع حد للتهديد الحوثي المباشر للأمن الوطني للمملكة ولدول الخليج، الذي زادت حدته مع استمرار إطلاق الصواريخ الباليستية، ليس فقط على جنوب المملكة، وإنما على مكة المكرمة وعلى العاصمة الرياض أيضًا.

ثالثًا: تمهيد الأجواء لاستعادة العملية السياسية لوضعها الطبيعي، وذلك بتطبيق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني اليمني، الذي شارك فيه الحوثيون أنفسهم.

أيها الإخوة:

الآن، وبعد هذه الوجبة الدسمة أعتقد أنكم تتطلعون إلى الجزء الأخير من (المينيو)، الذي وعدتكم به في بداية هذا الحديث، ألا وهو الـ dessert، أو ما تسمونه الحلو، وفي نظري لن يكون هناك أفضل في اختيار هذا (الحلو) من الحديث عن العلاقات السعودية المصرية. والسؤال هنا هو:

أين موقع مصر في السياسة الخارجية السعودية؟

دعوني أؤكد لكم -أيها الإخوة الكرام- أننا في المملكة العربية السعودية نؤمن أن مصر منا ونحن منها.

ديننا ودينها واحد، قرآننا وقرآنها واحد، نزل به الروح الأمين في مكة المكرمة وفي المدينة المنورة، وما زال يتلوه ليل نهار قراء مسلمون في القاهرة والإسكندرية وفي أسوان وطنطا.

وطنها ووطننا قطعتان من هذا الشرق الأصيل، بعاداته تقاليده، وحضارته، وثقافته.

ماضيها وماضينا، فصلان من كتاب واحد في تاريخ العرب والمسلمين. تاريخها وتاريخنا مشترك.

جربنا فيه سراء الحياة وضراءها، وتلاقت أهدافنا لنصرة المثل العليا التي كنا جميعًا، ولا نزال نؤمن بها، وندافع عنها.

ونحن إلى كل ذلك أنسباء وأقرباء، فكم من مواطنين في بلادنا يمتون إلى المصريين بخؤولة، وكم من مواطنين في مصر يمتون إلينا بعمومة، فقد اختلطنا نسبًا وصهرًا، واندمجنا أسرًا وعائلات.

ونحن اليوم من مصر كما كنا وكما سوف نظل، إخوة مخلصون لأخت خالصة العرق والنسب، وها أنتم في هذه الأمسية، تحملون إلينا حنين الأخت البرة الوفية، وها نحن نحمل إليكم مثل ذلك الحنين.

إذا سلمت مصر سلمنا.

وإذا سلمنا فقد سلمت مصر.

فنحن لها الدرع الواقية، وهي في موقعها الرابض درع لنا، فلقد اتحدت مصائرنا إذًا على الحالين، وارتبطت أواصرنا. أواصر الإخوة في الحاضر، كما كانت في الماضي، وكما لا بد أن تظل أبدًا.

ختامًا، أستميحكم العذر، أيها الإخوة، إن كنت قد أطلت، واستفضت، فالحديث ذو شجون، والمناسبة جميلة، والأمسية رائعة، وأنتم إخوة أعزاء لنا، يسعدنا دائمًا أن نشاطركم شؤوننا وشجوننا، وأن نتبادل معكم آراءنا وتصوراتنا، فنحن في مركب واحد، أهدافنا متسقة، ورؤانا واحدة، وتطلعاتنا مشتركة.

شكرًا على حضوركم، وعلى حسن إصغائكم.

طبتم، وطابت لكم الحياة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

* * * *

الفصل الرابع
كلمات ومداخلات في
منتديات فكرية

المملكة العربية السعودية وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر*

أود في مستهل هذا اللقاء أن أعبر لكم عن سعادتي لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أتحدث إليكم عن بعض القضايا التي أصبحت في الآونة الأخيرة تحظى باهتمامنا بوصفنا سعوديين، وتستحوذ على تفكيرنا، وتستأثر بجهودنا، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ورغبت أن يكون حديثي إليكم اليوم بعنوان (المملكة العربية السعودية، وتداعيات أحداث ١١ سبتمبر)؛ لقناعتي التامة بأن تلك الأحداث المشؤومة كان لها أثر كبير في كثير من الهواجس والانشغالات والاهتمامات التي عشنا في أجوائها، وما زلنا نعاني بعض نتائجها وعواقبها.

ولعله من المناسب وكمدخل لهذا الموضوع الإشارة إلى أن المجتمع الدولي -كما هو معروف- يتعرض بين الحين والآخر إلى بعض الأحداث والوقائع التي تطبع بصماتها على مسيرته وتطوره، وتؤثر بشكل كبير في توازن القوى فيه، وتتسبب في زيادة درجة التوتر في

* محاضرة ألقيت في كلية القيادة والأركان للقوات المسلحة، الرياض- المملكة العربية السعودية، بتاريخ ١٤٢٤هـ، الموافق ٢٠٠٣م.

علاقاته وتعاملاته. ويزخر تاريخ العلاقات الدولية بالكثير من تلك الأحداث والوقائع، التي غالبًا ما كانت تؤدي إلى نشوب حروب عالمية، أو إقليمية، أو انهيار قوى دولية سائدة، أو فرض أنظمة دولية جديدة تؤذن بحلول تغييرات جذرية في تركيبة المجتمع الدولي وهيكليته.

وليس هناك أدنى شك في أن التفجيرات الإرهابية التي شهدتها مدينتا نيويورك وواشنطن الأمريكيتان يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، تصنف في قائمة تلك الوقائع والأحداث التي فرضت نفسها على العلاقات الدولية المعاصرة، وعلى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.

وعلى الرغم من أن الصورة النهائية للآثار البليغة التي أحدثتها تلك التفجيرات لم تكتمل بعدُ؛ حيث لا يزال العالم يرصد، ويتابع بكثير من الترقب والقلق والذهول تطورات الأوضاع التي أعقبت ذلك الحادث المشؤوم، إلا أنه يمكن القول: إن هناك من المؤشرات ما يؤكد بداية حدوث شروخ عميقة في تركيبة المجتمع الدولي المعاصر سوف يكون من شأنها إحداث تغييرات ملموسة في العلاقات السائدة بين أعضائه بشكل أو بآخر، وفي الأوضاع الإقليمية والدولية بصفة عامة. ويؤكد من جانب آخر أن ذلك الحدث تسبب في وقوع الكثير من الأضرار التي طالت معظم دول العالم بدرجات متفاوتة الحدة والجسامة أسهم في وقعها حقيقة أن العالم المعاصر أصبح عبارة عن قرية صغيرة يتأثر ساكنوها بشكل مباشر بأي طارئ يمس أحدًا منهم، خاصة على ضوء ما تتسم به تلك القرية من اعتماد متبادل

وتشابك في المصالح وتأثر بجميع مظاهر ثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات.

وليس من الإسراف في القول ذكر أن المملكة العربية السعودية كانت من أكثر الدول تضررًا من جراء الأحداث التي جرت في الولايات المتحدة، ومن جراء الأوضاع العالمية التي سادت في أعقابها، والتي أدت إلى التأثير سلبًا في المرتكزات الثلاثة الأساسية التي تستند إليها سياسة المملكة الخارجية، وهي: المرتكز الديني، والمرتكز الاقتصادي، والمرتكز السياسي.

بالنسبة إلى لمرتكز الديني، فإن وضع المملكة بوصفها البلاد التي انطلقت منها الدعوة الإسلامية، وباعتبار وجود الأماكن المقدسة فيها، وبسبب السياسة الإسلامية الرشيدة التي تنتهجها، كل ذلك جعلها تصبح مهوى أفئدة المسلمين، ومحط أنظارهم، وجعل كلمتها تصبح مسموعة لدى الدول الإسلامية وتأثيرها كبيرًا وواضحًا؛ ما أعطاها مكانة ودورًا قياديًّا بارزًا في العالم الإسلامي، ومكنها من تقديم خدمات جليلة للمسلمين في جميع أصقاع الأرض، سواءً عن طريق إقامة المراكز الإسلامية، أو مساندة قضايا الأقليات المسلمة، أو نشر الإسلام عن طريق الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة.

ومن المؤسف أن تأتي أحداث ١١ سبتمبر، لتلقي بظلالها الكئيبة على هذه الإنجازات. ليس ذلك فحسب، بل إن ذلك أدى إلى زيادة وتيرة الهجمات الشرسة على الإسلام، ووصمه بالإرهاب الذي هو منه براء. لقد أعطت تلك الأحداث أعداء الإسلام الذرائع والمبررات

التي كانوا يتحرقون شوقًا إليها لكي يمارسوا تشويهًا متعمدًا للإسلام، ولكي يفرضوا ضغوطًا أكثر على العرب والمسلمين. لقد بتنا بوصفنا مسلمين في موقع الدفاع ومكمن الحصار ومستوى ردة الفعل، مع أننا كان يمكن أن نكون في موقع الانطلاق ودائرة الفعل وامتلاك زمام المبادرة. منذ أحداث ١١ سبتمبر أصبحت الأنظار مسلطة على المملكة العربية السعودية وعلى المسؤوليات التي تقع عليها -وعلى بقية دول المنطقة- في مواجهة الإرهاب، وتبنت وسائل الإعلام الغربية مقولة: إن بعض الأوضاع الداخلية في هذه الدول، ومنها المملكة، لا تمكنها من التعامل بفاعلية كافية مع خطر الإرهاب والتعاون الدولي المبذول في سبيل مكافحته. ولم تكتفِ وسائل الإعلام الغربية بذلك بل إنها اتخذت من تلك المقولة معولاً لدق إسفين في العلاقات الإستراتيجية التي تربط بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان المجال لا يسمح هنا بالإسهاب في تفنيد هذه المقولات وتحليلها، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أنه لا ينبغي بحال من الأحوال أن تقف هذه المقولات حائلًا دون استمرار المملكة في القيام بمسؤولياتها وواجباتها التي يفرضها عليها واقعها وموقعها الديني وأوضاعها وظروفها السياسية التي تمكنت بفضلها من تحقيق مركز ريادي في العالم الإسلامي، واستطاعت عبرها إقامة علاقات إستراتيجية مع كثير من دول العالم.

بالنسبة إلى المرتكز الاقتصادي، فمن المعروف أن وضع المملكة البترولي باعتبارها أكبر دولة منتجة للبترول في العالم، وباعتبار مخزونها البترولي الضخم، وبسبب الاعتماد عليها بوصفها مصدرًا

أساسًا موثوقًا للطاقة، كل هذا وفر لها إمكانات ملموسة للتأثير في المحافل الدولية، وقد استطاعت المملكة -بفضل الله، ثم بفضل حكمتها وحنكتها السياسية وبُعد نظر قادتها- أن تستفيد من هذا الجانب في تحقيق مركز مرموق لها في المنظمات والمؤسسات الدولية يستند إلى الجدية والمصداقية، وكذلك في إنشاء علاقات ثنائية جيدة مع جميع الدول تقوم على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومن جهة أخرى، فإن الموارد المالية التي توافرت لها من جراء صادرات البترول أفادتها كثيرًا في تعزيز مواقفها الدولية عن طريق المساعدات الإنمائية والإغاثية والصرف على أنشطة الدولة الخارجية بما يعود بالنفع على اهدافها القومية، إضافة إلى الاستفادة بطبيعة الحال من تلك الموارد داخليًّا في تنمية البلاد وإقامة البنى التحتية الضخمة التي تم إنشاؤها.

ما حدث في ١١ سبتمبر، هو أن الاتجاه نحو التقليل من أهمية الدور الإستراتيجي لمنطقة الخليج في أسواق الطاقة العالمية، والتقليل من أهمية البترول السعودي بصفة خاصة بدأ يأخذ منحى أكثر خطورة وأبعد أثرًا من ذي قبل، بمعنى أنه بدأ في الخروج من دائرة التنظير إلى مستوى التفعيل، وذلك بمحاولات تحويله من مجرد آراء وتكهنات وتوقعات إلى سياسات وخطط وبرامج قابلة للتنفيذ. المبررات التي تم اللجوء إليها لدعم تلك المحاولات تركزت في جانبين: الأول هو إبداء القلق المتزايد من عدم الاستقرار الداخلي في المنطقة؛ ومن ثم عدم قدرتها على القيام بدور الممول الموثوق به، الذي يمكن الاعتماد عليه.

والثاني هو إيجاد بدائل متاحة تستطيع أن تضعف من قدرة دول المنطقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، على الاستمرار في القيام بدورها بوصفه ممولًا إستراتيجيًّا رئيسًا للبترول في العالم. هذا إضافة -بطبيعة الحال- إلى أن احتمالات التذبذب المتوقع في أسعار البترول نتيجة الأحداث المتسارعة في المنطقة، وفي العالم، لا يصب عادة -وكما هو معروف- في مصلحة المملكة، وهي الدولة التي عرف عنها دائمًا حرصها الشديد وسعيها الدؤوب إلى تحقيق التوازن في السوق العالمية للبترول، سواءً بالنسبة إلى الإنتاج أو بالنسبة إلى الأسعار.

مرة أخرى، ليس هذا هو المجال لتفنيد هذه التوجهات وسبر أغوارها وتوضيح متانة الوضع البترولي للمملكة، وإثبات عدم قدرة المصادر البديلة المطروحة على أن تحل محل المملكة بوصفها مصدرًا آمنًا موثوقًا به ومعتمدًا عليه بصفته ممولًا إستراتيجيًّا رئيسًا للبترول في العالم؛ ففي داخل أراضي المملكة يكمن ربع احتياطي العالم من البترول. وهذه الحقيقة، في حد ذاتها، لا تغير منها مخططات في بحر قزوين، ولا خطط في حقول العراق أو غيرها، وإن استقرار السوق البترولية ورخاء العالم يتوقف -على الأقل في المستقبل المنظور- على سياسة المملكة البترولية.

بالنسبة إلى المرتكز السياسي، فلقد تمكنت المملكة بفضل أهمية المرتكزين السابقين: الديني والاقتصادي، من تحقيق مركز دولي مرموق على الصعيد السياسي استطاعت من خلاله أن تصبح مركز الثقل بالنسبة إلى القضايا الأساسية التي تعرضت، وتتعرض لها

المنطقة، مثل القضية الفلسطينية وأفغانستان، والوضع في الخليج، وغير ذلك من قضايا ومشكلات.

أحداث ١١ سبتمبر، جاءت لتُحدث تأثيرات سلبية خطيرة في أهم القضايا السياسية التي كانت، ولا تزال، تُعنى بها السياسة الخارجية للمملكة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والوضع في العراق.

بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، فإن جميع الدلائل تشير إلى أنها كانت هي الخاسر الأكبر من جراء تداعيات أحداث ١١ سبتمبر، وذلك على الرغم من بعض التحرك الإيجابي الذي شهدته القضية قبل سبتمبر ٢٠٠١م، والذي كان للمملكة العربية السعودية فضل لا ينكر في تحقيقه. لقد قدمت أحداث ١١ سبتمبر لإسرائيل، وعلى طبق من ذهب، ما كانت تطمح، وتتطلع إليه. ولم تقتصر المنافع التي جنتها إسرائيل على انحسار التركيز على عملية السلام في الشرق الأوسط في أعقاب انصراف الاهتمام الدولي إلى قضية الإرهاب، وسبل مكافحته، بل إن النكسة الأكثر خطورة حدثت حينما تمكنت إسرائيل من ربط المقاومة الفلسطينية الشرعية للاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب والتعامل معها على ذلك الأساس، وانتزاع التأييد لهذا الربط من الدول الغربية؛ وهو الأمر الذي أدى إلى إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لكي تعيث في الأراضي الفلسطينية فسادًا، وتمارس جميع صنوف إرهاب الدولة بلا رقيب ولا حسيب.

بالنسبة إلى الوضع في العراق، فإن أهم سلبيات أحداث ١١ سبتمبر، تمثلت في التحول الجذري في أسلوب معالجة الوضع فيه

عن طريق اللجوء إلى العمل العسكري أو خيار الحرب بدلًا من الاستمرار في تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا تحول خطير من شأنه زج المنطقة في أتون الصراع المسلح وإدخالها في نفق مظلم نهايته الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا من ثم الذي حدا بالمملكة العربية السعودية، منذ بدء الأزمة الراهنة، أن تتحرك على الصعيد الدولي بشكل مكثف للعمل على ضمان أمن منطقة الخليج واستقرارها والمحافظة على مصالح شعوبها. وفي إطار هذا التحرك سعت المملكة، ولا تزال تسعى إلى دعم كل ما من شأنه تحقيق قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها دون اللجوء إلى العمل العسكري؛ وذلك حفاظًا على سلامة الشعب العراقي والمحافظة على وحدة العراق واستقلاله وسلامة أراضيه.

وفي سعي المملكة الدؤوب هذا قد بذلت جهودًا مكثفة في سبيل إقناع جميع الأطراف المؤثرة بضرورة إبقاء المسألة العراقية داخل إطار مجلس الأمن، وذلك بالتأكيد على دور الأمم المتحدة والشرعية الدولية، في الوقت الذي طالبت فيه العراق بتنفيذ التزاماته والتعاون الكامل بصفة خاصة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (١٤٤١) والتعامل بنزاهة وشفافية مع المفتشين الدوليين. المشكلة هنا أن الحروب إذا نشبت فإن أحدًا لا يستطيع أن يتنبأ بنتائجها؛ لأن لغة العقل والحكمة والدبلوماسية تختفي لتحل محلها لغة القوة والسلاح والمدفع.

وفي هذه الحالة، وبصرف النظر عن التصورات أو السيناريوهات المطروحة والمتداولة بشأن تطورات الوضع الراهن في العراق فإن

المحصلة النهائية لن تتغير، وهي أن الحرب إذا نشبت، وما سوف يعقبها من تداعيات ستؤدي إلى إيجاد واقع جديد وتغيير أوسع على الأرض يصعب أن يصب في مصلحة أي دولة من دول المنطقة. ولا يبدو أن هناك مخرجًا من هذا الواقع المؤلم أو ضوءًا في نهاية هذا النفق المظلم سوى المبادرة الجريئة والواقعية التي طرحها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز -ولي العهد آنذاك [*]-؛ لإصلاح الوضع العربي.

غير أنه لا بد من التنويه هنا بأن هذا التراجع، وهذه النكسات التي لحقت بأهم القضايا السياسية في المنطقة بسبب أحداث ١١ سبتمبر لم تَفُتَّ من عضد المملكة، أو تخفف من انشغالها بها، واستمرار التعامل معها باعتبارها من ركائز السياسة الخارجية للمملكة؛ فالقضية الفلسطينية ما برحت تقبع على رأس سلم أولويات التحرك الدبلوماسي السعودي في جميع المحافل الدولية، والوضع في العراق -وهو حديث الساعة في هذه الأيام- لا يزال يحظى بأقصى اهتمامات المملكة، ولا يزال الهدف الرئيس للسياسة السعودية هو تجنيب العراق مغبة العمل العسكري والتأكيد على وحدته واستقلاله وسلامة أراضيه.

وإذا كان من الطبيعي أن يكون للأحداث والأوضاع التي طرأت بعد ١١ سبتمبر انعكاسات سلبية على المرتكزات الثلاثة المشار إليها

* أصبح الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملكًا للمملكة العربية السعودية في ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ الموافق الأول من أغسطس ٢٠٠٥م، وتوفي -رحمه الله- في الثالث من ربيع الآخر ١٤٣٦هـ الموافق ٢٣ يناير ٢٠١٥م.

آنفًا، إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه؛ نتيجة لذلك هو: كيف يمكن للمملكة أن تستعيد زمام المبادرة، وأن تعيد التوازن إلى المرتكزات الأساسية الثلاثة التي تستند إليها سياستها الخارجية؟

نقطة الانطلاق الأساسية التي يجب التأكيد عليها للإجابة عن هذه التساؤلات هي أننا في المملكة العربية السعودية، وبصرف النظر عن أبعاد الحملات الإعلامية التي أخذنا نتعرض لها منذ أحداث ١١ سبتمبر، ومهما كانت طبيعة وخطورة التحديات التي تواجهنا، فإن العنصرين الأساسين اللذين يجب أن نعض عليهما بالنواجذ، واللذين يجب ألا نقبل فيهما أي مساومة أو تنازل أو تفريط هما: ديننا، ووطننا، كما أكد على ذلك مرارًا وتكرارًا الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو: ما الذي ينبغي علينا أن نفعله لكي نتصدى للحملات التي تستهدف هذا الدين الذي هو عصمة أمرنا، وملاذنا الأول والأخير؟ وما الذي ينبغي لنا أن نفعله لكي نحافظ على هذا الوطن الذي هو حصننا الحصين لكي يظل -وكما كان شأنه دائمًا، ولله الحمد- آمنًا سالمًا ومستقرًّا؟

قبل الاجابة عن هذه التساؤلات هناك بعض الحقائق التي يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، ومنها:

أولًا: إن المملكة العربية السعودية، دولةً ومجتمعًا، تملك مقومات اجتياز الأزمات، بل وتملك أيضًا مقومات (توظيف) الأزمات لمصلحة سياستها ومستقبلها.

ثانيًا: إن المشروع الحضاري السعودي ثابت وواضح، وهو ينطلق من الإسلام الذي قامت عليه الدولة منذ تأسيسها، وتمسكت به منذ ذلك الحين، واعتبرته أساس ومرتكز قراراتها ومواقفها في جميع الميادين والحقول الداخلية منها والخارجية.

ثالثًا: إن عالم ما بعد ١١ سبتمبر لم يعد هو نفسه عالم ما قبل ١١ سبتمبر. لم يعد بالإمكان الفصل التام والنهائي، بين ما هو (محلي) وما هو (خارجي) أو (دولي). لقد انتهى عهد، وبدأ عهد.

رابعًا: إن مشروعنا الحضاري السعودي، نتيجة للمتغيرات التي طرأت على الأوضاع الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر، أصبح تحت المجهر، ومن ثم، فإنه أصبح في حاجة ماسة إلى خطاب جديد نقدمه به للعالم بلغة جديدة وعقلية متفتحة. خطاب جديد ينطلق من ذات المبادئ الثابتة والخالدة لديننا الحنيف، ولكن وفق فهم معاصر يتناسب مع التطورات التي طرأت، ويتكيف مع المتغيرات التي حدثت، ويتلاءم مع الأوضاع الدولية في عالم ما بعد ١١ سبتمبر.

إذا تفهمنا هذه الحقائق، وأصبحت جزءًا من وعينا وإدراكنا، فإن الخطوة التالية تصبح هي أن نحدد بشكل واضح وجلي الأبعاد الحقيقية للمعضلة الأساسية التي تواجهنا في هذا المنعطف التاريخي الحاسم والخطير؛ فبلادنا تفخر بحق أنها تطبق نموذجًا فريدًا من نوعه يقوم أساسًا على الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع مناشط الدولة ومجالاتها، وفي جميع القرارات التي تعالج شؤونها الداخلية والخارجية. تطبيق هذا النموذج أدى -من جانب- إلى

تأكيدنا وبصفة دائمة على ضرورة حمايته من المؤثرات الخارجية، وإحاطته بأسوار منيعة تحميه من مختلف أنواع تلك المؤثرات، فكرية كانت أم اقتصادية أم اجتماعية، وجعلنا -من جانب آخر- نتمسك بمقولة أصبحنا نرددها في محافل كثيرة، ونبرزها في مناسبات مختلفة، ونؤكد عليها في أوقات ومواضع متعددة مؤداها أن بلادنا لها خصوصية معينة تنفرد بها عن بقية البلاد. إن هذه المقولة هي كلمة حق لا شك فيها ولا ريب، فلقد حبا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هذه البلاد بفضله ومنّه وكرمه ونعمائه، وشرَّفها بأن تكون مهد الرسالة، ومهبط الوحي، ومنطلق الدعوة، وموضع الحرمين الشريفين، وقبلة المسلمين في جميع أصقاع الأرض ومهوى أفئدتهم. وهذا كله شرف ما بعده شرف، وتكريم ما بعده تكريم، ولكن هذه الخصوصية لا ينبغي، بأي شكل من الأشكال، أن تمنحنا بوصفنا أفرادًا تميزًا دون سائر البشر، أو تفردًا عنهم، أو استعلاءً على أحد منهم، ولكنها بالتأكيد تلقي على عواتقنا مسؤوليات جسيمة، وترتب علينا التزامات وواجبات كثيرة ومتعددة. هذه الالتزامات والواجبات والمسؤوليات تحتم علينا أن نكون قدوة في تصرفاتنا وسلوكنا، وفي أقوالنا وأفعالنا، في داخل بلادنا أو في خارجها. وتتطلب منا أن نكون أمثلة يُحتذى بها في العمل والإنتاج وفي العطاء والإبداع، وتفرض علينا أن نكون صورة مشرفة تعكس المكانة الكبيرة التي تحتلها بلادنا في قلوب المسلمين وأفئدتهم. بهذا، وبهذا فقط نستطيع أن نرتفع إلى مستوى التشريف والتكريم الذي حبا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بلادنا به.

هذا بالنسبة إلينا بوصفنا أفرادًا، أما بالنسبة إلينا بصفتنا مجتمعًا، فإن هذه الخصوصية يجب ألا تعني -بأي حال من الأحوال- انعزالنا عن العالم وعزلنا عن التفاعل مع ما يتعرض له من تطورات، أو ما يطرأ عليه من متغيرات، وذلك بدعوى المحافظة على نقاوة النموذج الذي نتبناه، وسلامة التجربة التي نطبقها لكي نضمن النجاح لتجربتنا الفريدة القائمة على تطبيق نظام إسلامي بوصفه مرتكزًا أساسًا لمجتمعنا، خاصة ونحن على أعتاب السنين الأولى من القرن الحادي والعشرين، ولكي نحافظ على قيمنا الأصيلة التي نعتز، ونفخر بها، ولكي نرسخ النموذج الذي ارتضيناه لأنفسنا، ولكي تُعبر خصوصيتنا أبلغ تعبير عن ثراء تجربتنا وسلامة نموذجنا، لا بد لنا من أن نتبنى تصورًا يجعل من هذه التجربة قاعدة للانفتاح على العالم، ويجعل من هذه الخصوصية مدخلًا للتكيف مع المتغيرات والمستجدات التي تطرأ في كل يوم وفي كل لحظة. نستطيع أن نفعل ذلك كله بتحويل هذه التجربة وهذا النموذج وهذه الخصوصية إلى مشروع حضاري ينطلق من ثوابتنا ومرتكزاتنا الأساسية، ويتفاعل بإيجابية وفاعلية مع قضايا العصر، بالشكل الذي لا يجعله أساسًا لوطننا فحسب، بل قدوة ونبراسًا للمجتمعات الإسلامية، بل ولا نبالغ إذا قلنا: للمجتمعات المتحضرة عمومًا.

يجب ألا ننسى أن لنا في تاريخنا المجيد خير عبرة، ولنا في تراثنا الحضاري أفضل درس؛ فرسالة الإسلام الخالدة التي انبثقت من أرضنا هذه، أرض الجزيرة العربية، لو أنها تقوقعت، وانكفأت على ذاتها لما قُدر لها أن تبني الدولة الإسلامية المترامية الأطراف،

أو تشيد الحضارة الإسلامية التي أقامت العدل، ونشرت التمدن والرقي، وبثت العلوم والمعارف في جميع أرجاء المعمورة. ولكن تفاعلها الإيجابي مع الحضارات الأخرى القائمة، وانفتاحها عليها بالتأثر والتأثير، وبالأخذ والعطاء هو الذي أتاح لها أن تبني تلك الدولة، وأن تشيد تلك الحضارة.

إن خصوصيتنا الحضارية تستطيع أن تتمسك بكل ثوابت الإسلام، وأن تجاري في الوقت نفسه العالم ومتغيراته. إن باستطاعتنا وبمقدورنا أن نحول خصوصيتنا إلى مضرب مثل للاستنارة والانفتاح بدلًا من أن نسمح لها بأن تكون مضرب مثل في العزلة والانكفاء.

باختصار، إذا كنا حريصين على ضرورة التمسك بخصوصيتنا؛ فإننا في الوقت نفسه يجب أن نعمل على تنقية هذه الخصوصية من شوائب الانعزال، وأن ننفض عنها غبار الانغلاق، وأن ننأى بها عن عقلية الحصار. إن بوسع بلادنا بل من واجبها في هذه الظروف الحرجة وفي هذه الأوضاع الخطيرة أن تتمسك بثوابت الكتاب والسنة، وأن نُجاري في الوقت نفسه العصر ومتطلباته، تمامًا كما فعلت الأمة الإسلامية أيام مجدها وعزها وإبان عنفوانها وازدهارها.

على أن الأمر لا يقتصر على كل ذلك فحسب، فإن مشروعنا الحضاري السعودي يتطلب منا بلورة رؤية واضحة للنظام الإقليمي السياسي والاقتصادي، وللأوضاع الدولية الجديدة التي بدأت تتضح معالمها منذ انتهاء الحرب الباردة، وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر،

وأن نتمكن من عرض رؤيتنا الجديدة هذه للعالم بشكل إيجابي ومقنع، وعبر وسائل إعلامية قوية ومؤثرة.

إن ارتباطنا بالنظام الإقليمي وتكيفنا مع الأوضاع الدولية الجديدة يتطلب منا أن نتفهم العالم من حولنا بشكل أفضل، وذلك عن طريق تطوير مهارات التحليل وجمع المعلومات عن المتغيرات الهائلة في الأوضاع الإقليمية والدولية، التي حدثت في الآونة الأخيرة، ويتطلب ذلك رصد وفهم التحولات العميقة للمصالح السياسية والاقتصادية والجيوبوليتكية التي تسود العالم الجديد الذي نعيش فيه.

بهذا الشكل وبهذه الروحية نستطيع أن نستعيد زمام المبادرة، ونستطيع أن نعيد التوازن إلى المرتكزات الأساسية الثلاثة التي تستند إليها سياستنا الخارجية، بل والتي ينطلق منها مشروعنا الحضاري السعودي الذي نعتز به، ونفخر.

* * * *

كلمة المملكة العربية السعودية أمام منتدى العلماء والمفكرين المسلمين التحضيري*

أتشرف بأن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وسمو ولي عهده الأمين، وترحيبه بكم في هذه الأرض الطاهرة التي جعلها الله قبلة للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وشكره وتقديره لكم على تلبية الدعوة للاجتماع في هذه البقعة المباركة وأمام الكعبة المشرفة التي جعلها الله مثابة للناس وأمنًا، ودعوته الصادقة بأن يكلل الله جهودكم الخيرة بالتوفيق والسداد لما فيه خير هذه الأمة.

الإخوة الأفاضل،

انطلاقًا من مسؤولية المملكة العربية السعودية الدينية والتاريخية، باعتبارها بلاد الحرمين، واستشعارًا لما تتعرض له الدول الإسلامية من تحديات جسام وأخطار كبيرة تستهدف مرتكزاتها الحضارية، وتنال من معتقداتها الدينية ومقوماتها الثقافية، وتعمل

* ألقيت أمام منتدى العلماء والمفكرين المسلمين التحضيري للدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي الذي نظمته منظمة المؤتمر الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، في ٦ شعبان ١٤٢٦هـ - ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥م.

على بث الفرقة والشقاق فيما بينها، فلقد رأى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أهمية وضرورة عقد لقاء لقادة الأمة الإسلامية؛ للنظر في التحديات التي تواجه الأمة، فكانت مبادرته لعقد مؤتمر قمة استثنائي لقادة الدول الإسلامية في مهبط الوحي ومهوى أفئدة المسلمين؛ في مكة المكرمة، وذلك لوضع خطة عمل شاملة لمعالجة المعوقات التي تحول دون تحقيق طموحات أمتنا وترسيخ مفاهيم التسامح ومبادئه وتعميق ثقافة الحوار بين الأمم والحضارات.

وللتحضير لمؤتمر القمة الاستثنائي، فلقد بادرت المملكة العربية السعودية بالدعوة إلى عقد هذا المنتدى واستضافته إدراكًا منها وتقديرًا للدور المهم والمكانة الرفيعة لعلماء الأمة الإسلامية ومفكريها، الذين هم ورثة الأنبياء، في خدمة مصالح الأمة الإسلامية والحفاظ على وحدتها وائتلافها وجمع كلمتها ودرء الأخطار عنها.

أيها الإخوة الأفاضل،

إن مداولاتكم في هذا المنتدى، وتدارسكم لأحوال الأمة الإسلامية وتحليل التحديات التي تواجهها بغية إيجاد الحلول الناجعة للرفع من شأن الإسلام والمسلمين لهو أمر بالغ الأهمية، ويعدّ أساسًا متينًا للموضوعات التي ستناقش في مؤتمر القمة الاستثنائي، الذي من المتوقع -بإذن الله- أن تكون نتائجه إيجابية بصدور قرارات حيوية تمس مصير الأمة الإسلامية بأكملها؛ لذا فإن الحمل عليكم كبير، والمسؤولية ثقيلة لإنجاح هذا المنتدى الذي يضم جمعًا خيّرًا يمثل صفوة

الفكر الإسلامي ممن يُعتمد عليهم في رسم النهج الصحيح الذي ينبغي أن تسير عليه الشعوب الإسلامية. ولا شك أنكم -بحول الله وقدرته- قادرون على تحمُّل هذا الحمل، وأهلٌ لهذه المسؤولية.

إن انعقاد هذا المنتدى بهذا الشكل المميز يعدّ نهجًا رائدًا وغير مسبوق في العمل الإسلامي المشترك، وهو ما يجعلنا نتطلع بكل ثقة ويقين إلى ما سوف تطرحونه -باعتباركم تمثلون نخبة العلماء وصفوة المفكرين المسلمين في شتى أنحاء العالم- من أفكار وآراء تنير الطريق لاستعادة أمتنا وحدتها وريادتها، والتعريف مجددًا برسالتها الإنسانية؛ أمة تدعو للخير، وتنهى عن الشر، تُبجل العلم، وتحترم العلماء، وتنشر الفضيلة، وترسخ مبادئ التسامح والتعارف والإخاء بين الشعوب، وتقيم العدالة والمساواة، وتحارب الظلم والطغيان والفساد.

أيها الإخوة،

إنكم مدعوون اليوم إلى التأمل في كيفية مساعدة قادة أمتنا الإسلامية في جهودهم من أجل مواجهة ومعالجة ما يعانيه الإسلام هذه الأيام من هجمة شرسة من المتربصين به، سواء من أعدائه في الخارج، أو حتى من بعض أبنائه من أصحاب الأهداف الضالة والأفكار المتطرفة والمنحرفة.

ولا شك أنكم تتفقون معي في أن الأهداف السامية التي يسعى إليها لقاؤكم المبارك هذا والقمة الإسلامية الاستثنائية المنتظرة التي تشرئب إليها أعناق المسلمين في كل مكان، وتتعلق بها آمالهم

وطموحاتهم هي خدمة رسالة الإسلام، وتعريف العالم بمبادئه في التسامح والتعاون والعدل والأمن والسلام، وتحقيق التضامن الإسلامي والنهوض بالمسلمين وحل مشكلاتهم والتعاون بينهم في الميادين التي تسهم في تحقيق تواصلهم ورفعتهم، وتصحيح صورة الإسلام في العالم والدفاع عن مبادئه بالحوار والحكمة والموعظة الحسنة.

وفي الختام أسأل الله أن ينفع بكم، وأن تُكلَّل جهودكم المباركة بالتوفيق والسداد لما فيه خير أمتنا الإسلامية، متمنيًا لكم السلامة في حِلِّكم وترحالكم.

* * * *

منتدى المستقبل*

يسرني، باسم حكومة المملكة العربية السعودية، المشاركة في فعاليات هذا المنتدى متمنيًا له النجاح في تحقيق أهدافه المنشودة.

ولا يفوتني في هذا المقام الإشادة بجهود الأشقاء في حكومة الإمارات العربية المتحدة على الجهود التي بذلوها في الإعداد لهذا المنتدى، وعلى ما لقيناه من كرم الضيافة.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن القضايا الملحة التي يواجهها العالم في موضوعات الأزمة المالية العالمية والتغير المناخي والفقر والأمية والأمن الغذائي وغيرها، تتطلب تعاون المجتمع الدولي بكل مكوناته في سبيل إيجاد حلول فاعلة تأخذ في الاعتبار مصالح الجميع. وليس من العدالة أن نكيل اللوم للبعض، ونغفل السبب الرئيس لتلك القضايا، أو نحمل البعض أعباء تفوق قدراته لإصلاح الخلل في حين نتساهل مع آخرين أكثر إسهامًا في تنامي المشكلة وأكثر قدرة على تحمل أعباء الحلول.

---

* ألقيت أمام منتدى المستقبل، تحت رعاية وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي- الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ ١٨ و١٩ شوال ١٤٢٩هـ الموافقان ١٨ و١٩ أكتوبر ٢٠٠٨م.

أصحاب المعالي والسعادة،

إن تداعيات الأزمة المالية العالمية انتشرت بسرعة، واكتوى بنارها الجميع دون استثناء، وانعكست بدورها على النظام المالي العالمي؛ حتى أصبحت تهدد قدرة الاقتصاد الدولي على مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهه، وسوف تضعه على عتبة كساد اقتصادي مؤلم. لقد هزت الأزمة المالية الحادة التي تعرضت لها الولايات المتحدة وأوروبا الثقة بالنظام المالي العالمي، وأحدثت تحديات كبيرة على صعيد السياسات الاقتصادية. وأكثر ما نخشاه في المرحلة المقبلة أن تدفع الأزمة المالية حكومات الدول المتقدمة إلى اتخاذ إجراءات قد تحد من حرية التجارة الدولية، وتقلص تدفق الاستثمارات.

لذلك لا بد من التحرك الفاعل لإنقاذ الاقتصاد العالمي، والتوصل إلى رؤى وخطط موضوعية تأخذ العبرة من السلبيات والأخطاء التي شهدها اقتصادنا العالمي. ومن الضروري حشد جميع الجهود الدولية وتنسيقها من خلال المنظمات الدولية المتخصصة لمواجهة هذه الأزمة، وأن يتم التوصل إلى اتفاقية دولية لمعالجة أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي، تضمن نظامًا ماليًّا يوفر ظروفًا متساوية لجميع الأطراف، ولا يغفل توفير السيولة الضرورية للدول النامية، ويضمن حماية احتياطياتها النقدية من انهيار أي من العملات الرئيسة الدولية.

أصحاب المعالي والسعادة،

استشعارًا من المملكة العربية السعودية تجاه أزمة الطاقة، وضرورة التعاون الدولي لمواجهتها، استضافت في مدينة الرياض السكرتارية العامة لمنتدى الطاقة العالمي، وبادرت بالدعوة لعقد اجتماع جدة للطاقة في يونيو ٢٠٠٨م؛ إذ إن البترول سلعة إستراتيجية للاقتصاد العالمي، ويشكل استقرار سوقه أمرًا أساسًا لضمان المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء. ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية حريصة على تبني سياسة بترولية تستهدف الحفاظ على توازن هذا السوق، ومد جسور الحوار بين المنتجين والمستهلكين.

وإيمانًا من المملكة العربية السعودية في مجال الطاقة، وإدراكها لضرورة مساعدة الشعوب الفقيرة في هذه الظروف الصعبة التي تعاني فيها ارتفاع كل السلع، والسلع الغذائية بوجه خاص، أطلق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ باسم المملكة في ١٤٢٩/٥/١٨هـ، الموافق ٢٠٠٨/٦/٢٢م، خلال اجتماع جدة مبادرة الطاقة من أجل الفقراء، وهي مبادرة تهدف إلى تمكين الدول النامية من مواجهة تكاليف الطاقة المتزايدة. وتحقيقًا لذلك الهدف تم الإعلان عن تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لقروض ميسرة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشروعات تساعد الدول النامية في الحصول على الطاقة، وتمويل المشروعات التنموية التي تحتاج إليها، ودعوة البنك الدولي

إلى تنظيم اجتماع في أقرب وقت ممكن للدول المانحة والمؤسسات المالية والإقليمية والدولية لمناقشة هذه المبادرة وتفعيلها.

أصحاب المعالي والسعادة،

تشارك المملكة العربية السعودية في الجهود العالمية الحثيثة للحفاظ على البيئة، وتؤمن أن الاستمرار في أبحاث تطوير تكنولوجيا استخدامات الطاقة وتقنياتها سيكون المدخل الرئيس لمواجهة المشكلات البيئية المتعددة. ولما كانت الجهود الدولية المبذولة لا تتواكب مع تلك الأهمية، فقد بادرت المملكة إلى إنشاء صندوق لتمويل الأبحاث الخاصة بالطاقة والبيئة والتغير المناخي، الذي أعلنت عنه خلال قمة الأوبك الثالثة التي عقدت في الرياض عام ٢٠٠٧م، وتبرعت له بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار. ونأمل أن تتضافر جهود المجتمع الدولي في سبيل تبني الإجراءات المناسبة الكفيلة بمواجهة مشكلة التغير المناخي من جهة، والإسهام في النمو الاقتصادي العالمي من جهة ثانية، وفق مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والنامية والمنصوص عليها في الاتفاقية الدولية للتغير المناخي.

أصحاب المعالي والسعادة،

قطعت المملكة العربية السعودية خطوات متقدمة في تحقيق أهداف التنمية الألفية، وعملت على تقديم كل ما يكفل، ويدعم، ويعزز التعاون الدولي لمساعدة الدول النامية والأقل نموًّا بوضعها على الطريق الصحيح لتحقيق تلك الأهداف.

فحرصت على تعزيز التكامل التنموي بين الأهداف التنموية للألفية والتنمية المستدامة، من خلال اعتمادها مضامين مبادئ الشراكة العالمية للتنمية بوصفها نهجًا تنمويًّا ثابتًا. وأصبحت هذه المضامين في صلب أهداف خطة التنمية الثامنة للفترة بين١٤٢٥هـ/١٤٢٦هـ - ١٤٣٠هـ/ ١٤٣١هـ الموافق ٢٠٠٥م- ٢٠٠٩م، التي أكدت على المساهمة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتطور الحضاري العالمي، ودعم التعاون والتكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ الأمن والسلم العالميين، وتقديم العون والمساعدة لكل من يحتاج إليها حول العالم ضمن الإمكانات المتاحة وفي إطار القيم والتراث الإنساني للمملكة.

وحرصت المملكة على تطوير البيئة المعلوماتية والتشريعية التي تحقق تلك الأهداف، وتمكنت من توسيع مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، وتحفيز جميع أجهزة الدولة والقطاع الخاص على القيام بذلك وتنويع فرص العمل المتاحة للنساء. وعملت جاهدة على تطوير الآليات لخفض البطالة، حيث تم تأسيس صندوق تنمية الموارد البشرية عام (٢٠٠٢م) الذي يستهدف تقديم الدعم في هذا المجال من خلال التدريب والتوظيف. وقامت بتعزيز البيئة التي تمكن القطاع الخاص من المساهمة الفاعلة في تنفيذ أهداف التنمية الألفية على المستوى الوطني من خلال تبني كثير من المشروعات والبرامج لخدمة المجتمع.

واستمرت المملكة، على الرغم من أنها من الدول النامية، في مساعدة الدول الأقل نموًّا في العالم، فقد تنازلت عما يزيد على ستة مليارات دولار من ديونها المستحقة على الدول الأقل نموًّا، وتبرعت أخيرًا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي لمساعدة هذه الدول على مواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية. وتعدّ المملكة العربية السعودية دولة مانحة وشريكًا رئيسًا في التنمية الدولية؛ إذ تعدّ المساعدات والمعونات الخارجية جانبًا أساسًا من سياسة المملكة التنموية. وتتوزع مساعداتها بين آليات مختلفة، فمنها القروض الميسرة، والمنح، ومساعدات الإغاثة. ولقد بلغ إجمالي المساعدات التي قدمتها المملكة إلى الدول النامية خلال العقود الثلاثة الماضية نحو (٩٠) ألف مليون دولار أمريكي، استفاد منها أكثر من (٨٧) دولة من الدول النامية في آسيا وإفريقيا ومناطق أخرى من العالم. ويتجاوز بالمتوسط هذا المبلغ ٤٪ من إجمالي الناتج الوطني السنوي، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة.

أصحاب المعالي والسعادة،

في الختام أكرر الشكر للأشقاء في الإمارات العربية المتحدة، ولكل من بذل جهدًا في الإعداد والتنظيم لهذا المنتدى، وأشكر المشاركين، مؤملًا أن يخرج اجتماعنا هذا بنتائج تسهم في تحقيق تطلعات الجميع.

* * * *

أدب السير الذاتية*

يسرني -بادئ ذي بدء- أن أتقدم لكم جميعًا بوافر الشكر على تجشم عناء الحضور على الرغم من أن موضوعنا اليوم لا يمت لأحداث الساعة السياسية والاقتصادية بصلة، ولكن ربما لأن معظم ما تتناقله وسائل الإعلام من أحداث أصبحت ثقيلة على القلب، فإنني آثرت الخروج من هذه الدائرة لدقائق معدودات تبعدنا عن تلك الأجواء.

كما تعلمون أيها الإخوة، فإن لكل واحد منا موضوعات معينة في القراءة والاطلاع تستأثر باهتمامه، وتستحوذ على معظم قراءاته، فمنا من يفضل مطالعة كتب التاريخ، أو السياسة، أو الاقتصاد، أو الشعر، أو القصة والأدب. أما بالنسبة إلي فإن الموضوعات الخاصة بالسير والتراجم بصفة عامة، والسير الذاتية بصفة خاصة، كانت ولا تزال هي الأثيرة لدي في القراءة والاطلاع.

وبناءً على ذلك؛ فإنني أود أن أصحبكم معي في سياحة فكرية سريعة أستعرض فيها لمحات خاطفة من فن كتابة السيرة الذاتية في

* محاضرة ألقيت، ضمن أنشطة خميسية حمد الجاسر الثقافية يوم الخميس ١٤٣٠/١٢/٢٠هـ الموافق ٢٠٠٩/١٢/١٧م.

الأدب الغربي، وفي الأدب العربي القديم والحديث، ثم بداية انتشار هذا الفن أو هذه الظاهرة في أدبنا السعودي.

وأقول بادئ ذي بدء عن محاولة استقصاء أسس هذا الفن من فنون الأدب الذي تعارفنا على تسميته بفن السيرة الذاتية أو الترجمة الذاتية كما يسميها آخرون: إن هذه المحاولة ليست كما يتبادر إلى الذهن سهلة أو يسيرة؛ فهناك نماذج كثيرة من السير الذاتية التي كتبها أعلام هذا الفن في الشرق والغرب، غير أن ما بينها من الاختلاف أكثر مما بينها من الاتفاق على نحو ما يفصح عنه الذين عرضوا لها بالنقد والتحليل والتفسير، كاختلافهم في معالمها الفنية، ومدى دلالتها على شخصية كاتبها وميوله وأفكاره، ومدى الاتفاق على وجود منهج واضح في طريقة العرض والأسلوب الذي تتم به كتابتها.

ولعلي أجْمِلُ هذا الاستعراض في أربعة محاور هي:

أولًا: السيرة الذاتية في الأدب الغربي.

ثانيًا: السيرة الذاتية في الأدب العربي القديم.

ثالثًا: السيرة الذاتية في الأدب العربي الحديث.

رابعًا: السيرة الذاتية في الأدب السعودي.

وسوف أراعي الإيجاز، ما استطعت إلى ذلك سبيلًا، مع ملاحظة أن نماذج السير الذاتية التي سأتطرق إليها في سياق هذه المحاور تقتصر فقط على ما أتيح لي الاطلاع عليه، وهناك بالتأكيد نماذج

أخرى متعددة، ولكن ما سوف أذكره يمثل فقط ما وقع في دائرة علمي ولا يتعداه. بالنسبة إلى الأدب الغربي فإن ظاهرة كتابة السيرة الذاتية لم تبدأ في البروز بشكل واضح إلا منذ منتصف القرن السابع عشر الميلادي الذي شهد الإرهاصات الأولى لهذه الظاهرة، وإن لم يشهد ظهور كتابات نالت حظًا من الشهرة والانتشار، إلى أن جاء القرن الثامن عشر حيث بدأ الكتاب والأدباء يتوخون ما يشبه السنن الأدبية في كتابتها، دون أن يبلغوا الطريقة الجديدة التي يمكن بها أن يقال: إنهم اصطنعوا جنسًا أدبيًا جديدًا. كان هناك في خلال هذا القرن سيرتان ذاتيتان كان لهما أكبر الأثر في تطور هذا الفن: الأولى كتبها الفيلسوف ديفيد هيوم عام ١٧٧٧م، والأخرى كتبها المؤرخ الإنجليزي إدوارد جيبون عام ١٧٩٦م. جاءت هاتان السيرتان إيذانًا بوثبة جديدة في تاريخ السيرة الذاتية في الأدب الغربي القديم.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر بدأت كتابة السيرة الذاتية تأخذ طريقها إلى الانتشار والذيوع بفضل ما كتبه بعض من كانت لهم شهرة واسعة، في عالم الأدب والفكر والفلسفة من أمثال: بيرون وسكوت وجورج مور وجون ستيوارت بل وهـ. ج. ويلز وداروين وغيرهم كثير. كل هؤلاء كتبوا في ذلك القرن ترجمات ذاتية تحمل عناوين مختلفة، منها ما كان يسمى يوميات Diaries أو مفكرات Journals أو مذكرات memoirs، أو اعترافات أو رسائل أو ما شابه.

ومن ذلك الحين حتى العصر الحاضر كثرت ألوان الترجمة الذاتية في الأدب الغربي، وأخذت تنافس فنون الأدب الأخرى، وأصبحت لها معالمُ بارزةٌ، واصطلاحات أقرب إلى الدقة؛ حتى أصبح

بالإمكان أن نتعرف إليها بوصفها جنسًا أدبيًّا مستقلًّا له ملامحه المميزة ومدلوله الخاص ومفهومه الغني الذي يقتصر عليه وحده.

وحين هَلَّ القرن العشرون بدأنا نشهد فورة هائلة في كتابة السيرة الذاتية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الجديد في الأمر هنا أن عدوى كتابتها انتقلت من الأدباء والفلاسفة والمفكرين إلى السياسيين ورجال الأعمال والإعلاميين، إلى أن وصل الأمر إلى درجة أصبح فيها حتى نجوم السينما والرياضة والمشاهير في عالم الموسيقا والأزياء، وربما غيرهم، لا يتورعون عن كتابة سيرهم الذاتية.

وهناك أمثلة كثيرة يضيق المقام هنا عن إيرادها.

وإزاء هذه الفورة في كتابة السيرة الذاتية كان لا بد من أن يتطرق البحث إلى الكيفية التي يمكن بها تحديد المفهوم الفني للسيرة الذاتية الذي يمكن استخلاصه من الملامح والسمات والخصائص العامة التي تشترك فيها التراجم والسير الذاتية الكثيرة التي أصبحت تزخر بها المكتبات، وتعج بها دور الطباعة والنشر. وقد أدت تلك المحاولات إلى التوصل إلى أن السيرة الذاتية الفنية ليست هي التي يكتبها صاحبها على شكل (مذكرات) يقتصر فيها مثلًا على تصوير الأحداث التاريخية أو السياسية، وليست هي التي تُكتب على شكل (ذكريات) يُعْنَى فيها كاتبها بتصوير المجتمع وتصوير الوقائع فحسب، وليست هي المكتوبة على شكل (يوميات) تبدو فيها الأحداث في صورة مفككة غير مترابطة، وليست هي (الاعترافات) أو الرواية

الفنية التي تقتصر على الحياة الخاصة لكاتبها. فعلى الرغم من أن جميع هذه الألوان تحتوي على ملامح من السيرة الذاتية، وتلتقي معها في خطوطها العريضة ومفهومها العام، إلا أنها ليست سيرًا ذاتية بالمعني الفني الدقيق؛ ذلك أن السيرة الذاتية -بوصفها جنسًا أدبيًّا مستقل وله سماته المميزة- هي تلك التي يكون لها بناء مرسوم واضح يتيح لكاتبها أن يعيد ترتيب الوقائع والمواقف والشخصيات والأحداث والرؤى والأفكار التي مرت به، ثم يصوغها صياغة أدبية محكمة، تعتمد على الترابط والتسلسل الزمني وسرد الأحداث والمواقف والأفكار التي استعادتها ذاكرته أو التي استقاها مما قد يتوافر لديه من معلومات ومدونات ويوميات ورسائل تعينه على التوثيق واسترجاع الماضي.

وإذا انتقلنا إلى المحور الثاني، وتساءلنا عن مدى خط السير الذاتية في العصور العربية القديمة والوسطى، نجد أن كثيرًا من هذه العناصر الأدبية قد توافرت في بعضها، وأن كثيرًا مما كتبه العرب القدماء عن أنفسهم صاغوه في أسلوب واضح سهل قائم على الإيجاز المحكم وحسن العرض وسلامة السرد القصصي، والقدرة على استرجاع الماضي وبعث الحركة والحيوية في تصوير الأحداث والتجارب.

وقد راعى كثير من تلك السير الصراحةَ والصدقَ والتجردَ في كثير من النظرات والآراء والتجارب المتصلة بالذات والشخصيات، وعنيَ كثير منها بإثبات عنصري الزمان والمكان وتعزيز الوقائع بإثبات التاريخ وبعض الرسائل والمدونات، مع المحافظة على الاسترسال

والسرد الأدبي الجالب للمتعة؛ ما جعل السيرة الذاتية تحظى بعناية كبيرة من جانب الأدباء، وما جعل الجمهور العربي يتجاوب معها بشكل ملحوظ باعتبارها تلبي حاجته القصصية؛ إذ تنقل إليه الواقعَ في صورة قصصية سهلة وسلسة.

وعلى الرغم من ظهور مؤلفات عدة يمكن أن ندرجَها تحت اسم السيرة الذاتية إلا أن أقربها إلى السيرة الذاتية الأدبية بمعناها الحديث -على ما اطلعت عليه على الأقل- هي تلك التي كتبها كل من أسامة بن منقذ وابن خلدون وابن الهيثم والرازي؛ باعتبار أن هذه السير تضمنت أكبر قدر من المتعة إلى جانب تصوير كُلٍّ منها ما نستدل منه على السمات المميزة لشخصية صاحبها وعلى مدى التطور الذي طرأ عليها، وما دار في نفسه من ألوان مختلفة من الصراع، مع مهارة في السرد الأدبي الذي يعتمد على الدقة والترابط في أجزاء كل سيرة ذاتية منها؛ ما يجعلها عملًا يقوم على وحدة البناء في أكثر أجزائه.

ولعل أقرب النماذج التي ذكرتها إلى المفهوم الحديث هي الترجمة الذاتية التي كتبها الفارس العربي أسامة بن منقذ في كتابه (الاعتبار) التي انتهج فيها مسلكًا قصصيًّا مُحْكَمًا تميز بالبراعة في عرض الأحداث وسردها في صورة أدبية قصصية مشوقة، وأمدنا في أسلوب سهل واضح يعتمد على الحوار الدارج بكل السمات المميزة لشخصيته التي خَبرَتْ تجاربَ عمرٍ طويل بلغ نحو مئة عام ونقل لنا ما طرأ على شخصيته في مراحلها المختلفة من تحول وتطور، وأثار في نفوسنا ضروبًا من المشاعر التي نستشعرها حين يصور لنا

كثيرًا من تجاربه ووقائعه ومغامراته وفروسيته التي ينتهي منها إلى استخلاص عبرة الحياة وفلسفتها ومجملها أن الإنسان مهما خاض في غمار الأهوال فإن أجله لا يحين إلا في وقت موقوت وساعة مقدورة.

وعلى الرغم من إغفاله بعض التواتر الزمني في كتابة سيرته على طريقة التذكير والاسترجاع، فإننا نستخلص منها قدرًا كبيرًا من تطور شخصيته منذ الطفولة وحتى قبيل وفاته... وهي شخصية فارس عربي تتسم إلى جانب الشجاعة والمروءة بأنها شديدة الحياء جمة التواضع والبساطة، وقد صور لنا كل هذه الجوانب تصويرًا حافلًا بعناصر الفن والإثارة ما جعل هذه السيرة تتميز عن مثيلاتها في التراث العربي القديم بخصائِصَ وسماتٍ تكاد تكون مقصورة عليها.

وإلى جانب ما حظيت به سيرة أسامة بن منقذ من الشيوع والشهرة في الأدب العربي، فقد نالت أيضًا قدرًا كبيرًا من اهتمام المستشرقين وتقديرهم وتمت ترجمتها على ما أذكر إلى لغات عدة؛ ذلك أنها تؤرخ لمرحلة من أهم وأخصب المراحل التاريخية ذات الملامح المشتركة بين المسلمين من جهة والأوروبيين الذين جاؤوا إلى ديار العروبة والإسلام وهم يحملون السيف والصليب والحقد على حضارة الإسلام وإنجازات العرب والمسلمين وتاريخهم الحافل بألوان العطاء والنبل.

أما بالنسبة إلى المحور الثالث والخاص بالسيرة الذاتية في الأدب العربي الحديث، فإن أول ما نلاحظه هي اقتران الاهتمام بهذا الفن

من فنون الأدب العربي الحديث بإطلالة القرن التاسع عشر الذي جَسَّدَ بحق بداية تاريخ الفكر العربي الحديث، خصوصًا في مصر، وذلك عن طريق الآثار التي خلفها الصدام بين الفكر الشرقي والفكر الغربي الذي شهده ذلك القرن الذي نتج عنه تكوين مدارس الفكر العربي الحديث.

وقد نقلت إلينا السيرة الذاتية التي كُتبت في هذه المرحلة جانبًا من تلك التيارات الفكرية، والتي نتبين من خلالها طرَفًا من الدعوات التي نادت بضرورة الخروج عما كان عليه الحال من جمود وتخلف والأخذ بالثقافة الغربية المتقدمة وبحضارتها على نحو ما يتمثل في كتاب (تخليص الإبريز في تلخيص باريز) للشيخ رفاعة الطهطاوي، وكتاب (عَلَم الدين) لعلي مبارك، وهي سيرة ذاتية في خطوطها العريضة، وإن لم تكن كذلك بالمعنى الفني الدقيق.

وتنقل إلينا السيرة الذاتية التي كتبها الشيخ محمد عبده جانبًا من حركة الإصلاح الديني واللغوي التي دعا إليها، وكذلك نقل إلينا أحمد فارس الشدياق في سيرته الموسومة: (الساق على الساق فيما هو الفارياق) التي نشرت عام ١٨٥٥م، كثيرًا من آرائه في الحياة الاجتماعية في مصر وفي العالم العربي، وصور لنا سُخْطَهُ على كثير من مظاهرها ونقده إياها.

والترجمات الذاتية التي كُتبت في تلك المرحلة هي المحاولات الأولى التي تعكس حقيقة الصدام الفكري بين الشرق والغرب، وتصور مرحلة البحث عن الذات في سبيل العثور على مقومات الشخصية

العربية، وهي أيضًا سيرة ذاتية يمكن أن نعتبرَها المحاولات الأولى لهذا الفن في الأدب العربي الحديث.

وحين ننتقل إلى القرن العشرين فإننا نلمس تطورًا ملحوظًا في كتابة السيرة الذاتية، سواء بالنسبة إلى الوفرة العددية أو بالنسبة إلى القوالب الجديدة التي بدأت في البروز والانتشار بين المفكرين والأدباء الذي بدؤوا يعبرون عن أنفسهم من خلال اطلاعهم على النماذج العربية القديمة في كتابة السيرة، حيث جاءت كتاباتُهم متأثرةً بصورة عامة بطبيعة الروح العربية التي لا تميل منذ القدم إلى الكشف عن مكنونات النفس بشكل مباشر، وأيضًا ومن خلال اطلاعهم على النماذج الغربية التي حرصت على استخدام الأسس الفنية التي تشكل المفهوم الحديث للسيرة الذاتية.

وتعود قيمة السير الذاتية التي كتبت في هذه المرحلة إلى أنها في مجموعها جاءت عبارةً عن سِجِلٍّ دقيق لتطورات الحياة الأدبية والاجتماعية والسياسية لأصحابها الذين كانوا بمثابة أعلام النهضة والفكر في العالم العربي آنذاك، والذين حملت كتاباتهم عن أنفسهم طابعًا مميزًا يجمع إلى جانب قيم الماضي العريق الذي يرتكز على التراث القديم، قيمَ الحاضر المتطور الذي ينقل عن الحضارة المعاصرة، ويتفاعل مع تياراتها الفكرية والأدبية. ومن أبرز ما اطلعت عليه من هذه السير: (الأيام) لطه حسين، و(سبعون) لميخائيل نعيمة، و(حياتي) لأحمد أمين، و(أنا) و(حياة قلم) لعباس محمود العقاد.

نبدأ بالعقاد حيث نجد أنه قد ترجم لنفسه في كتابيه (أنا) و(حياة قلم)، وقد بدأ يكتب فصول الكتاب الأول وهو في منتصف العقد الخامس على وجه التقريب، وظل يتابع نشر مقالات مفردة عن حياته الشخصية وصفاته وخصائصه النفسية والمزاجية والفكرية والأدبية، وعرض فيها أيضًا نشأته في بيئته الأولى في مدينة أسوان، وَمنَ تأثر بهم في تلك البيئة من أساتذة وأصدقاء، ولم يقتصر على كشف أثر البيئة وحدها في شخصيته بل تجاوز ذلك إلى إظهار أثر الوراثة أيضًا، ومدى تأثيرها في تكوين شخصيته الفكرية والأدبية.

وعلى وجه الإجمال نجد أن العقاد قد كشف الستار في كتابه (أنا) عن العقاد الإنسان كما يراه هو وحده، لا العقاد كما يراه الناس، ولا العقاد كما خلقه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؛ لأن العقاد -كما يعرفه هو نفسه- شيء آخر مختلف كل الاختلاف عن الذي يراه الكثيرون من الأصدقاء والأعداء. وكانت هذه المقالات التي كتبها بنفسه عن حياته الشخصية في مجلة (الهلال) وفي بعض المجلات الأخرى هي الفصول التي يتألف منها كتاب (أنا) الذي أَذنَ قبل وفاته بأن ينشر، ولم يظهر في صورة كتاب إلا بعد وفاته بشهور عدة.

أما (حياة قلم) فإن العقاد يعرض فيه حياته الأدبية والسياسية والصحفية والاجتماعية، ويُفْضِي فيه بانطباعاته عن معاصريه الذين احتك بهم، ويتناول الأحداث والتجارب والخبرات التي مرت وعاش فيها أو عاش معها وخاض من أجلها معارك قلمية عدة جرَّتْ عليه ضروبًا من الأزمات والمصاعب والعنت.

وعمومًا؛ فقد كان الطابع المميز لما كتبه العقاد عن نفسه، سواء في (أنا) أو في (حياة قلم)، هو اعتداده الشديد بذاته، وحِدَّتُه في الخصومة في معاركه السياسية والفكرية التي اعتمد في الانتصار فيها على قوة المحاجة وعنف المجادلة؛ ما يستدعي مهارةً عقلية متفوقة، وصرامةً في الفكر، وشموخًا وأنفة ومباهاة بالجوانب الشخصية.

وإذا كان العقاد قد تحدث عن نفسه مباشرة وبصيغة المتكلم، وحرص على تأكيد ذاتيته حتى في عنوان الكتاب الذي صدر عن سيرته وهو كتاب (أنا) إذا كان هذا شأن العقاد في التحدث عن نفسه مباشرة، فإن طه حسين في سيرته الذاتية الموسومة (الأيام) يسلك سبيلًا وسطًا بين الإفصاح والتخفي؛ فتراه يختار صيغة الغائب لتكون وسيلته إلى تصوير حياته في مراحل طفولته وصباه وشبابه، ويمضي في تقديم نفسه في صيغة ضمير الغائب دون أن يفصح عن نفسه عن طريق صيغة التكلم أو عن طريق الإعلان عن غايته، ويظل الحال على هذا النحو إلى أن نبلغ نهاية الجزء الأول من (الأيام).

ونفاجأ بعد ذلك حين نراه يطل علينا مفصحًا عن شخصيته حين يتحدث إلى ابنته كاشفًا أنه يصور جانبًا من الأيام البئيسة التي عاناها في طفولته وصباه لكي يبين الفارق بين حياتها الناعمة الرغيدة وحياته التعيسة الشقية حين كان مثلها في التاسعة من عمره. كذلك نجده يطل علينا بشخصه حين يتحدث إلى ابنه في نهاية الجزء الثاني الذي يصور فيه حياته في الأزهر، وصراعه مع بيئته ومشايخه، ولكي يطلع ابنه وهو يتلقى العلم في باريس على جانب من الحياة في مصر.

وهو بهذه الإطلالة الخاطفة في ختام (الأيام) بعد طول احتجاب وتَسَتّر خلف الأحداث والمواقف والشخصيات والذكريات يجعلنا نشعر بأنه اختار هذه الصياغة الروائية لسيرته الذاتية، ولكن هذه الإطلالة العجلى لا تكفي للإفصاح الكاشف عن غايته، ولا تترك في نفوسنا الأثر الذي يتركه المترجم لذاته في قالب روائي حين يختار صفة المتكلم والمواجهة المباشرة للناس ولذاته، وهو بهذا النحو قد جعل (الأيام) في موقف وسط بين الرواية الفنية والسيرة الذاتية، فهو لم يكتب رواية فنية خالصة يصر فيها على إنكار أنه هو صاحب أحداثها، إذ أَطَلَّ علينا مفصحًا أنه هو صاحب هذه الأحداث على ما تبيَّن.

وعلى نحو مختلف عن ذلك الذي انتهجه العقاد أو طه حسين فإن أحمد أمين سرد في سيرته الذاتية الموسومة (حياتي) سيرة حياته منذ طفولته حتى قبيل وفاته بقليل، وقد كتبها وهو في الرابعة والستين من عمره معتمدًا على رواية أحداثها على الذاكرة التي فَرَضَتْ عليه في كثير من أجزائها الاستسلامَ إلى تداعي المعاني، واعتمد في أجزاء أخرى منها على مذكرات كان قد سجلها منذ أول عهد شبابه.

ولقد تَتَبَّعَ أحمد أمين في سيرته الذاتية المؤثرات المهمة التي أسهمت في تكوينه الخُلُقي والروحي والفكري، وأسهب في الكلام عن الشخصيات التي تركت طابَعَها في شخصيته الفكرية بنوع خاص، كما أسهب في وصف الدور الذي اضطلع به في حياته الثقافية بعد أن اكتمل تكوينه الفكري؛ فَعَدّد الجوانب التي ترسم لنا في النهاية صورةً واضحة القسمات لهذا الدور.

لم يُقَسّمْ أحمد أمين سيرته الذاتية إلى فصول على شكل مقالات يتناول في كل منها جانبًا من جوانب حياته على نحو ما فعل العقاد الذي اختار أسلوب المقالة ليصوغَ من خلاله سيرته الذاتية، كذلك لم يسلك النهج الروائي الذي سلكه طه حسين في (الأيام)، بل إنه صاغ سيرته صياغةً أدبيةً فيها عناصر من الأسلوب التفسيري التحليلي الذي اختاره العقاد، وعناصر قليلة من الأسلوب القصصي الروائي الذي اختاره طه حسين.

أما سيرة ميخائيل نعيمة التي أسماها (سبعون) فإنه يَنْهَجُ في بنائها نهجًا مغايرًا لذلك الذي انتهجه كل من العقاد وأحمد أمين، فلا يَغْلبُ عليه الأسلوب التحليلي كالعقاد، ولا الأسلوب التقريري الوصفي كأحمد أمين، بل يعتمد على أسلوب يجمع فيه بين التحليل والتصوير على نحو يصِحُّ معه أن تتخذ سيرته الذاتية مثالًا واضحًا على الأسلوب الوسط بين المقالة والرواية. وهو يقص حكاية سنواته السبعين التي طواها على الأرض (من عام ١٨٨٩م إلى عام ١٩٥٩م) في ثلاثة أجزاء أودع كُلَّ جزء منها مرحلة من المراحل الثلاثة التي قَسّم إليها ترجمته الذاتية.

ولقد حدد ميخائيل نعيمة غايات وحوافز عدة دفعته إلى كتابة سيرته الذاتية، ولكن الحافز الرئيس الذي نلمسه مبثوثًا في ثنايا هذه السيرة هو البحث الدائم المتواصل عن ذاته في شعاب الحياة وطرقها المتعددة، وصلتها بالكون، وصلة الكون بها، والبحث عن غايته من الوجود، وقد أوصله ذلك في النهاية إلى نسج فكره الذي صاغه بعد جهاد عنيف وصراع مرير في سبيل الاهتداء إلى اكتشاف

ذاته ومعرفتها على حقيقتها. ومعرفة الذات لديه لم تكن أمرًا يسيرًا وهينًا بل كانت غايةً شاقة وعسيرة، ولم يتوصل إليها إلا بعد معاناة ومكابدة خاض في سبيلها ضروبًا من الصراع النفسي، وتجرع من أجلها صنوفًا من الآلام؛ حتى وصل في نهاية المطاف إلى تحديد نظرة شاملة إلى الكون تقوم على اعتباره عالمًا موحدًا متجانسًا متآلفًا إلى أقصى حدود الوحدة والتجانس والتآلف، ومن ثم فإن حدود الأوطان في نظره تصبح وهمًا، ويصبح الوطن نقطة في بحر الإنسانية، والإنسانية تصبح نقطة في بحر الكون، ويجد نعيمة نفسه ابن العالم الأوسع، وليس ابن جرم صغير ندعوه الأرض، فالأوطان على ما يتصورها هي عالم واحد متآلف متعاون، ألغيت فيه الحدود والسدود، ونُزعت منه الحروب والصراعات، وكل البشرية في هذا العالم مجندةٌ لاستثمار الأرض لمصلحة الإنسان دونما تحاسُد أو تباغُض أو تخاصُم.

وهكذا نجد أن الغاية الحقيقة التي يهدف إليها ميخائيل نعيمة من وراء سيرته الذاتية هي على ما يبدو شرحُ وتفسيرُ نظرته الكونية القائمة على فكرة (وحدة الوجود)، وهي نظرة انتهى إليها بعد تطواف طويل في شعاب المعرفة والحياة وَبَثَّها في ثنايا سيرته الذاتية، وأقام عليها كل تأملاته ورؤاه فيما وقع له من أحداث وتقلبات في أطوار حياته المختلفة.

وفي نظري أن السيرة الذاتية لميخائيل نعيمة التي سماها (سبعون) تُعدُّ واحدة من أجمل وأروع السير الذاتية التي كُتبت في العصر الحديث لتوافرها على أكثر الخصائص الفنية اللازمة على

نحو تفتقر إليه كثير من السير الذاتية الأخرى؛ فهي تتميز بإعطائنا محتوى وافيًا عن حياة صاحبها في مختلف أطوار شخصيته من الطفولة حتى الشيخوخة، وما طرأ على هذه الشخصية من تقلبات وتغيرات، في تتبع دقيق لأطوارها، واستبطان عميق لدخائلها، وتحليل وافٍ لدوافعها. وقد نقل لنا ميخائيل نعيمة كُلَّ ذلك في تصوير أدبي شائق وممتع حافل بالحيوية والحركة والحرارة في كل ما يصوره من أطوار شخصيته ونقاط تحولها وتغيرها، ومن أحداث حياته ومواقفه وانطباعاته وخواطره وأفكاره وأحاسيسه.

أما بالنسبة إلى المحور الرابع والأخير، وهو الخاص بأدبنا السعودي الحديث فلقد جاء الاهتمام والعناية بكتابة السيرة الذاتية فيه متأخرًا بعض الشيء، مع أن أدباءنا ومفكرينا كانوا على اطلاع على ما تم نشرُهُ من سيرٍ ذاتية في العالم العربي، خاصة في مصر ولبنان، والاطلاع أيضًا على السير الذاتية التي تم نشرها في الغرب، ولا أعرف سببًا مقبولًا أو تبريرًا معقولًا لهذه الظاهرة، وإن كان أخي الدكتور عبدالرحمن الشبيلي يفسر عدم إقبال رجال الدولة والمسؤولين الرسميين على كتابة مذكراتهم السياسية بأنهم يميلون إلى الاحتفاظ بأسرارهم مداراة أو تماشيًا مع التوجه العام، واحترام خط ولاة الأمر في كتمان التفصيلات، حتى صارت ثقافة كتابة المذكرات السياسية أو السير الذاتية حالةً نادرةً في الذهنية الرسمية السعودية، ولكن إذا قبلنا هذا المنطق بالنسبة إلى رجال الدولة، فما المبرر بالنسبة إلى الأدباء والمفكرين؟

وعلى أية حال، فإن المقام يضيق هنا عن الاسترسال في بحث هذا الجانب، ويضيق عن التوسع في شرح وتحليل واستقصاء المحاولات الرائدة في هذا المجال، التي ظهرت في غضون العشرين أو الثلاثين سنة المنصرمة، وما أعقبها من محاولات في السنوات الأخيرة توحي ببداية ازدهار التوجه نحو كتابة السيرة الذاتية. ولعلي أكتفي في هذه العجالة بجولة سريعة أعرض فيها بعض ما ظهر قديمًا وحديثًا من سير ذاتية كتبها أدباء ومفكرون سعوديون على الأقل فيما أتيح لي الاطلاع عليه؛ لإعطاء فكرة، وإن كانت مبتسرة، عن ظهور هذا النوع من الكتابات الأدبية في بلادنا، ومن ثم بداية الاهتمامِ به والإقبالِ عليه من الجمهور.

لعل أقدم ما أتيح لي الاطلاع عليه مما يمكن تصنيفُه في قائمة كتب السيرة الذاتية هو الكتاب الذي ظهر في عام ١٤٠٤هـ بعنوان (سقيفة الصفا) للمرحوم حمزة بوقري. ومع أن الكتاب أخذ طابع القصة أو الرواية، إلا أن كثيرًا من المؤشرات تدل على أن الكاتب كان يروي سيرته الذاتية دون أن يفصح عن ذلك علنًا، وهو اتجاه سلكه كثير من الأدباء والكتاب، منهم -على سبيل المثال-: عباس محمود العقاد في روايته (سارة)، وتوفيق الحكيم في (عودة الروح) و(عصفور من الشرق)، وإبراهيم المازني في (إبراهيم الثاني) و(إبراهيم الكاتب)، وسهيل إدريس في (الحي اللاتيني).

ومهما كان الأمر، فإن (سقيفة الصفا) تتضمن تصويرًا جميلًا ومعبرًا للحياة الاجتماعية وللعادات والتقاليد في مكة المكرمة في نحو

منتصف القرن الهجري الماضي، وتميزت بأسلوب شائق وصياغة لغوية رشيقة تعكس الحالة الفكرية والأدبية السائدة في تلك المرحلة.

استمتعت أيضًا بقراءة السيرة الذاتية للمرحوم عزيز ضياء التي صوَّر فيها تصويرًا أخاذًا طفولته البائسة التي فتح فيها عينيه على مآسي الحرب العالمية الأولى، وعرف الرعب واليتم والتشرد والجوع كأبشع ما يمكن أن يعرفه طفلٌ بريء هاجر والدُه بعيدًا وتركَهَ في رعاية أمه وخالته وجده لأمه الطاعن في السن. تضمنت السيرة وصفًا مؤثرًا للآلام التي عاشها هذا الصغير وارتحاله مع أسرته فيما أصبح يُعرف تاريخيًّا بـ(سفر برلك) وهو الارتحال من المدينة المنورة إلى الشام الذي أُجبِرَت على القيام به كثير من الأسر المدنية لمواجهة آثار الحصار الذي فرضته ظروفُ الحرب على المدينة، وما تعرضوا له خلال تلك المرحلة العصيبة من تشرد وجوع ومآسٍ صورها عزيز ضياء فأبدع تصويرها. إلى جانب ذلك فهذه السيرة الذاتية توفر للباحث مصدر معلومات مهمة عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المدينة المنورة في تلك المرحلة، إضافة إلى سرد مستفيض وممتع للعادات والتقاليد والأعراف التي كانت سائدة آنذاك.

تم نشر هذه التحفة الأدبية الفنية في البداية على حلقات في مجلة (اقرأ) ثم نشرت كاملة في كتاب بعنوان (حياتي مع الجوع والحرب).

أما السيرة الذاتية لأستاذنا الدكتور/ عبدالعزيز الخويطر(١) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهي جديرة بأن تسمى (السيرة-الموسوعة) حيث صدر منها حتى الآن خمسة عشر جزءًا، ولا يزال العرض مستمرًّا. الهدف من نشر هذه السيرة -كما أوضح كاتبها- هو تدوين التفاصيل الكاملة لحياته ليعرف أبناؤه أباهم في صغره، وما مر به من فرح وترح، ومن تعب وراحة، وليأخذوا من كل هذا صورةً واضحةً عن زمنه وسير الناس فيه. والمؤلف يطلق على مضمون كتابه صفة (المذكرات) ولا يسميها سيرة ذاتية، فعنوان الكتاب هو: (وسم على أديم الزمن: لمحات من المذكرات) وهو يعتمد في سردها على الذاكرة فيما يخص الحقبة المتقدمة، خصوصًا في مرحلة الصغر، وبالذات عن الأمور الشخصية، ويأتي بعد ذلك ما سمعه ممن يثق بهم، أو ما وجده مكتوبًا مما يتضمن حقائق مباشرة أو يشير إلى ما قد يفيد. أما ما تم تضمينه في المذكرات بعد تلك الحقبة فهو يعتمد في سرده اعتمادًا كبيرًا على ما يسميه (مفكرات الجيب)، وهي العادة التي بدأها منذ مرحلة دراسته الجامعية في مصر ولم يتركها حتى الآن، ودأب من خلالها على تسجيل كل الأحداث اليومية التي تمر به وتوثيقها بشكل دقيق.

ولا شك أن (وسم على أديم الزمن) هو سيرة ذاتية مشوقة ووافية تمتاز بجزالة الأسلوب ومتانة الصياغة وعمق المضمون، وتؤرخ لحياة رجل من رجال الدولة البارزين الذين تركوا بصماتهم واضحة على العمل الإداري في بلادنا.

ومع أن الدكتور غازي القصيبي لم يتحفنا بسيرة ذاتية كاملة على الرغم من كثرة ما صدر له من كتب ودراسات ودواوين شعر، إلا أنه اقترب كثيرًا من ذلك الهدف بكتابة مؤلفين: الأول هو (حياة في الإدارة) الذي يسجل ويوثق فيه المناصب الإدارية التي تسنَّمها والتي أبلى فيها بلاءً حسنًا، سواء في الجامعة أو المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، أو بوصفه وزير للصحة ووزيرًا للصناعة والكهرباء، أو سفيرًا لبلاده في الخارج. أما الكتاب الثاني فهو الموسوم (سيرة شعرية) الذي أشار في مقدمته، وأنا أقتبس: «الكتاب يتحدث عني كشاعر فحسب، لا كتلميذ، ولا كمدرس، ولا كعميد كلية، ولا كإداري، ولا كعضو في مجلس الوزراء، ولا كأب، ولا كأخ، ولا كزوج، ولا كابن. وفي كل تجربة من هذه التجارب وكثير غيرها ما يكفي لكتابة مؤلف، ومنها في مجموعها تتكون السيرة الذاتية الكاملة، على أن فصل السيرة الشعرية عن السيرة الذاتية أمر بالغ الصعوبة؛ ذلك أن الشعر لا يمثل سوى وجهٍ واحدٍ من شخصية الإنسان الشاعر، وقد حاولتُ أن أتغلب على هذه الصعوبة بأن أوردَ في أماكن متفرقة من الكتاب أجزاءً من السيرة الذاتية لم يكن هناك بد من إيرادها متجنبًا الاسترسال، مرجئًا الحديث المفصَّل عن حياتي إلى الوقت الذي يتاحُ لي فيه أن أكتب سيرة ذاتية كاملة» انتهى الاقتباس. ومع أننا إذا دمجنا الكتابين نستطيع أن نحصل على لمحات من سيرته الذاتية، خصوصًا ما تضمَّنه كتاب (حياة في الإدارة)، إلا أن ذلك لا يشفي غليلنا أو يروي ظمأنا أو يحجبَ تطلعاتِنا نحو السيرة الذاتية الكاملة التي وعدنا بها أخونا الدكتور غازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ولا يكتمل هذا العرض السريع دون الإشارة إلى ثلاث سير ذاتية أتيح لي الاطلاع عليها: الأولى هي كتابان (ما لم تقله الوظيفة) و(صفحات من حياتي) للأخ الأستاذ منصور الخريجي، والثانية (قطرات من سحائب الذكرى) للأخ عبدالرحمن السدحان، والثالثة (بعض الأيام.. بعض الليالي) للدكتور عبدالله مناع. لقد شعرت بالكثير من المتعة والإثارة والتشويق في أثناء قراءتي لهذه السير الثلاث؛ لما امتازت به من بلاغة في الأسلوب، ورشاقة في العبارة، وطلاوة وحلاوة في السرد.

ويبدو أن العدوى قد انتقلت إلينا من أمريكا شأن انتقال أشياء كثيرة أخرى؛ إذ بدأت كتابة المذكرات والسير الذاتية تنتقل من الأدباء والمفكرين إلى غيرهم؛ فهذا رجل الإعلام المخضرم بدر كريّم يكتب سيرته الذاتية تحت عنوان (أتذكر)، وهذا الطبيب المعروف الدكتور عبدالرحمن بخش يكتبها تحت عنوان (أيام العمر)، وهذا محدثكم الذي كتبها تحت عنوان (دبلوماسي من طيبة: محطات في رحلة العمر).

ولعلي أجد من المناسب هنا أن أتحدث قليلًا عن سيرتي الذاتية هذه، مبينًا الهدف الأساس الذي دفعني إلى كتابتها.

وفي هذا الصدد أود أن أقول بادئ ذي بدء: إن كل من يكتب سيرته الذاتية تكون لديه عادة بواعث قوية حدت به إلى أن يكتبها؛ فوراء كل سيرة ذاتية حافز يلح إلحاحًا على صاحبها أن يسجلها،

وحين يبلغ هذا الإلحاح مستوى من النضج في نفس صاحبه لا يستطيع معه إلا أن يصور ما تردَّد في نفسه من أصداء حياته وتجاربها.

وبعض الكتاب يفصحون عن الحوافز التي دفعتهم إلى تدوين سيرهم الشخصية، وبعضهم الآخر لا يفصح عن غايته من كتابتها، بل تظل الغاية محلقة في أجواء سيرته كلها، وقد لا تقف على صورتها الإجمالية إلا بعد الفراغ من قراءة السيرة.

لقد حاولت بكل ما أوتيت من جهد أن أقتنص كل ما هو مهم لإطلاع القارئ على هدفي وغايتي من كتابة سيرتي الذاتية، وعلى كل ما هو معين له؛ لكي يستشف منها التاريخ الحقيقي لحياتي العملية والنفسية والفكرية والسلوكية، وما يمكن أن يُسْتَدَل به على شخصيتي ومكوناتي الموروثة والمكتسبة في تكاملٍ في جميع أطوار نموها وتغيرها، وفي وحدة تتوافر لا في التنظيم والترتيب والتركيب فحسب، بل أيضًا في الروح العامة للسيرة، وفي المزاج السائد فيها، وفي النقل والتدرج من موقف إلى آخر، ومن محطة إلى أخرى، مع مراعاة التزام الحقيقة فيما أنقله من أحداث ماضية معززةً بأسماء الشخصيات والأماكن، وبعرض دقيق للأفكار والرؤى والتطلعات.

لقد حرصت على أن أوضح غايتي وهدفي من كتابة سيرتي الذاتية؛ باعتبار أنها كانت الوسيلة الأكيدة التي حَدّدَتْ لي معالمَ الطريق، وأرشدتني إلى ما يجب أن يُسْقط ويُهمل وما يجب أن يُختار ويُثبت. وحرصتُ - لكي أستحوذ على انتباه القارئ، وأشده إلى مواصلة القراءة - على صياغة سيرتي في قالب شبه روائي؛ لأنني

حين عرضت وقائع حياتي لم أكن أعتمد على الخيال الطليق مثل كاتب القصة أو الرواية، ولا أقف موقفهما في الاعتماد على الابتكار والتحليل والتصور؛ لأنني كنت أعتمد اعتمادًا كليًّا على المعاناة في سرد الأفكار وتذكر الوقائع ونقلها نقلًا أمينًا على نحو ما حَدَثَتْ في واقع الحياة.

لقد ذكرت في مقدمة السيرة أنني أردت من كتابتها تحقيق هدفين في آن واحد هما: سرد عام من جهة لمسيرة حياتي لكي أتركه ذكرى لأبنائي وأحفادي يتعرفون من خلاله إلى طبيعة الحياة التي عشتها، وماهيةِ الظروف التي واكَبتْ تلك الحياة وأثَرَتْ فيها، ونوعيةِ الأحداث التي شهدتها، والتجارب التي خضتها؛ لعلهم يتلمسون في ثنايا ذلك كُلِّه بعضَ العبر والعظات والدروس التي مررت بها والتي قد تفيدهم في حياتهم. الهدف الثاني هو أن يكون الكتاب متنفسًا للتعبير عن مواقفي الفكرية وآرائي ووجهات نظري تجاه بعض القضايا والأحداث والأمور التي اعترضتني خلال مسيرة حياتي، سواء ما كان منها يتعلق بالجوانب الاجتماعية، أو المشاهد الثقافية والفكرية، أو الأحداث السياسية. ولا أخال أحدًا يضِنّ عليَّ أو يحرمني من هذه الرغبة والتطلع؛ فهو في يقيني حق مشروع، خصوصًا بعد السنين الطويلة التي قضيتها في الخدمة العامة.

ختامًا، فإنني لا أود أن أخوض كثيرًا في الحديث عن سيرتي الذاتية، مفضلًا أن أترك الحكم للقارئ وللناقد؛ لكي يدليا بدلائهما في عرضها وتحليلها والتعليق عليها.

الفصل الخامس
كلمات في مناسبات خاصة

كلمة أولياء الأمور لتكريم الطلاب المتفوقين بإدارة تعليم الرياض
(تحت رعاية الأمير سطام بن عبدالعزيز)*

بسم الله الرحمن الرحيم ... بديع السماوات والأرض، الذي عَلّمَ بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم.

والصلاة والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبهِ أجمعين.

صاحبَ السمو الأمير سطام بن عبدالعزيز نائِب أمير منطقة الرياض،

أصحاب السعادة،

الإخوة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

---

* ألقيت في حفل تكريم الطلاب المتفوقين بإدارة تعليم منطقة الرياض - الإثنين ٢٤ ذو الحجة ١٤٢١هـ الموافق ١٩ مارس ٢٠٠١م.

يقولُ اللّٰه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في محكم كتابه: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾، ويقول جَلَّ وَعَلَا: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾.

فالحمدُ والشكرُ للّٰه أولًا. على ما أفاءَ به علينا من نِعَم لا تُعدُّ ولا تُحْصى، تُوِّجَتْ بلادنا بنعَمة الإسلام، دينِ العلم والمعرفة، دينِ الإبداع والتفوق، الدينُ الذي أهابَ بالعقلِ، وبكُلِّ قوى الذكاءِ الإنساني؛ لكي تأخُذَ دورَها القيادي في موكِبِ الحياة وقافلة البشر.

والحمدُ والشكرُ للّٰه ثانيًا. أن حبانا بالانتماءِ إلى هذه الأرضِ المباركة؛ مَهْبطِ الوحي، ومنطَلَق الدعوة الإسلامية، وإلى هذا البلد الكريم المعطاء، والحمدُ والشكرُ للّٰه ثالثًا أن هَيَّأَ لبلادِنا هذه القيادةَ الحكيمَةَ الواعية الحريصةَ على خير وأمنِ الوطن والمواطن، التي أيَقَنت بثاقب فكرها أن أفضَلَ السبلِ لبناءِ الوطن هو بناءُ أبنائه باعتبارِهم أساسَ كُلِّ نهضة، ومبَعثَ كُلِّ تقدم ورقيّ؛ هذه القيادةُ الرشيدة التي دأبتْ على الأخذِ بيدِ المتفوقين، ورعاية الموهوبين، وتشجيعِ الإبداع والمبدعين.

والحمدُ والشكرُ للّٰه أخيرًا، وليس آخرًا أن أقرَّ أعيُنَنا نحنُ الآباء وأولياء الأمور بتفوق أبنائِنا الذين كانوا عند حسن الظن.

جدُّوا واجتهدوا، ونبغوا وتفوقوا، فتُوِّجَتْ جهودُهم بهذا التكريم، وكُلِّلَ تفوقُهُم بهذا التقدير.

ولكننا، ونحن نحيي فرسانَ هذه الأمسية، ونُشيدُ بتفوقِهم، ونَشُدُّ على أيديهم مهنئينَ ومباركين، فإن لنا معهم وَقَفَات، ولنا في آذانهم همسات.

نقولُ لهم فيها: إن التفوقَ وحده لا يكفي. لا بد من الدأب والصبر والأناة والجهد والتعب والمثابرة؛ ليكون الإنسان شيئًا مذكورًا؛ فإنه ليس أصعبَ من الصعود إلى القمة سوى البقاء عليها.

ونقول لهم: إن الخلودَ إلى الراحة والكسل، وإيثارَ اللذات، والالتفاتَ إلى الصغائر، هو الذي يُسْقِطُ الهمم، ويُفْتِرُ العزائم، فَكَمْ من فتيةٍ يتساوونَ في نباهَةِ الذهن وذكاءِ العقل وقوة البصيرة، ولكن فريقًا منهم يتفوق على الآخر بقوة الإرادة، وعلو الهمة، والإصرار على الإقدام.

ونقولُ لهم: احرصوا على أن يقترنَ العلمُ لديكم بالعمل، فإذا كانت جميعُ آمالِنا دون العلم تظل حبيسَةَ الأفئدة، ولا تنطلق إلى ساحة الممارسة، وإذا كانت جميعُ أحلامِنا دونِ العلم مجرَّدَ سرابٍ أو وَهْم يجول شاردًا بالخواطر؛ فإنه لا سبيلَ إلى الاستفادَة من العلم والمعرفة إلا بالمبادَرَة إلى العمل؛ فبِهِ تستنيرُ القلوب، وبه يَصِحُّ المسيرُ في دروب الحياة. إن المعلومات النظرية التي لم ينقلها العمل من دائرة الذهن والأفكار المجردة إلى واقع الحياة لا فائدة منها؛ فالمهندسُ لا تنفعُهُ معلوماتُه إذا لم يمارسْها على أرض الواقع، وما ينفَعُ الطبيبَ علمُهُ وآلاتُه وأجهزتُهُ ومعداتُه إذا لم يمارِسْها طبًّا وعلاجًا.

ونقولُ لهم: احرصوا على التزودِ بالأخلاق الحميدة مع العلم؛ فإن كُلَّ نجاحٍ استطاعَ أن يحقِّقَهُ فردٌ من الأفراد، وكُلَّ مجدٍ أصابتْهُ أمةٌ من الأممِ، بل إنَّ كُلَّ ما عرَفَته المدنية من عبقريةٍ ونبوغٍ لم يَتم إلا بفضلِ متانةِ الأخلاق قبل أيِّ شيء آخر. واعلموُا أن الأخلاقَ هي التي

تُحَدِّدُ وَضْعَ الإنسان فيما بين التقدم والتأخر، وهي حجرُ الأساس في بناء المدنية الحقة.

ونقولُ لهم: لَيكُنْ عطاؤكم بقَدْرِ إيمانِكم بمستَقبلِ وطنِكُم، وحُبِّكُم له، وعرفانِكم بما يوفرُهُ لكم من مكتسبات، وما يتيحُهُ لكم من معطيات، وليكن يقينكم أن التفوقَ لا يتوقَفُ عند محطةٍ واحدة، بل هو مسيرةٌ طويلةٌ وشاقة، قِوامُها التفاني والصدق والاستقامة والأمانة والإخلاص.

ونحن واثقون بأن ما نحتفِلُ به معكم اليوم لن يكُونَ هو غايتكم، ولكنه بالتأكيد وسيلتكم إلى عطاءٍ أسخى، وتفوقٍ أكبر، ومطيتكم إلى غدٍ مشرقٍ تتطلعون إليه وأنتم مستمسكونَ بعقيدتِكم وإيمانِكم، حريصون على قيمِكم ومبادئكم، ملتزمون بخصائصكم وأصالتكم.

أيها الحفل الكريم،

إننا حين نتطلعُ إلى هذه النخبةِ، وهذهِ الصفوَة من أبنائِنا؛ فإننا نرى فيهم مستقبَلَ هذا الوطن، نراه في السواعِد التي تبني للمستقبل، في العقولِ التي تفكر للمستقبل؛ فقوةُ أيِّ بلدٍ إنما تنُبعُ من قدرةِ شبابِهِ على العطاءِ بلا حدود، والبذلِ بلا قيود، ووضْع كُلِّ ما يملكون من إبداعٍ وطاقةٍ وجهدٍ وفكرٍ في خدمَة بلدهم ووطنهم.

وفق اللّٰه أبناءنا جميعَهم، وسدَّد على طريق النجاح خطاهُم، في حاضرِهم ومستقبلهم، وتحية تقدير وإكبار لسعادة الدكتور عبداللّٰه ابن عبدالعزيز المعيلي مدير التعليم بمنطقة الرياض؛ صاحب فكرة

التكريم هذه، على ما قام ويقوم بهِ من جهود موفقة، لا بد أن تُذكر؛ فتُشكر.

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴾ صدق الله العظيم.

* * * *

حفل ثانوية طيبة بالمدينة المنورة*

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن ماجد بن عبدالعزيز،

أمير منطقة المدينة المنورة.

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الإخوة الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنها لعمري ليلة مباركة، ومناسبة مميزة، هذه التي تجمعنا في ضيافة سموكم وتحت رعايتكم لنعقد لقاءً طالما تقنا إلى عقده، ونحتفل في أمسية كثيرًا ما تطلعنا إليها.

إن رعايتكمْ يا صاحب السمو لهذه المناسبة، دليلٌ واضحٌ على الحس الحضاري والأسلوب المتميز الذي تتبعونه في إدارتكم، وبرهانٌ ساطعٌ على مكانةِ المدينة المنورة الأثيرة لديكم، التي دأبتم على

* ألقيت باسم المكرمين في حفل ثانوية طيبة بالمدينة المنورة يوم الثلاثاء ٤ ربيع الأول ١٤٣٠هـ الموافق ٣١ مارس ٢٠٠٩م.

إيلائِها كامِلَ عنايتِكُم، وسَخَّرْتُم لها كُلَّ جهودِكُم، بتوجيهاتٍ مستمرة وحثيثة من قيادتنا الرشيدة.

لقد تفضل إخوتي وزملائي خريجو ثانوية طيبة المكرمون هذه الليلة، وكلُّهم في ذواتهم أعلام وأربابُ فكر وأقلام، فأكرموني بمنحي فرصة التحدث نيابة عنهم، مع أني لست أفصحَهم لسانًا، ولا أبلغَهم حجةً وبيانًا، ولا أعلاهم قدرًا ومكانًا، ولكنني مع ذلك أشترك معهم في التمتع بخصلتين أو سمتين:

الأولى، هي أننا جميعًا وُلِدْنا ونشأنا في طيبة الطيبة، التي أحببناها وأَحَبَّها المسلمون كما لم تُحَبَّ مدينة غيرُها في أي مكان، هذه المدينة التي لا تحمل اسمًا واحدًا خاصًّا بها، فهي المدينة فحسب، كأنما بقية الأرض قرى، وكأنما الدنيا سواها صَحَارَى جرداء، وحَسْبُها أنها مدينة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التي التقتْ فيها سيولٌ لا تقاس من الحب، وأنهارٌ لا تُعَدُّ من الحنين، المدينة التي تضم في مسجدِها روضة من رياض الجنة، وعلى أطرافها جبلٌ من جبال الجنة، يحبنا ونحبه، ومسجدٌ أسس على التقوى، ومرقدُ سيد الشهداء، وبقيعُ الغرقد، المدينة التي تعْبقُ في كل نسمة من هوائها نفحاتُ عطر وطيب، وإنه لَعطْرٌ يَغْمُرُ النفوس، فيُحيلُ كدرَها صفوًا، وعَنَاءَهَا راحة وسكينة، وإنه لطيبٌ يملأُ القلوب، فيَعْمُرها بالإيمان؛ الإيمان الذي يَأوي إليها كما تَأوي الحيةُ إلى جحرها.

لقد خَرَجنا أنا وزملائي الكرام إلى الحياة الدنيا في هذه المدينة الطاهرة، حيث كانت تعانقُ أعيننا صباح مساء مآذنُ المسجد النبوي

الشريف، وقبتُه الخضراء الزاهية. وفي أجواءِ هذه المدينة المباركة ومرابعها ومراتعها أمضينا مراحلَ طفولتنا ورَيْعَانَ شبابنا، دَرَجْنا خلالها على ثرَاها، وتَنَّفَسْنَا عَبْقَ مسجدها وروضتها وتَفَيَّأنا ظِلالَ نخيلِها وسِدْرها وكَرْمِها، وتَنَسَّمْنَا عبيرَ وردِها وفُلِّهَا وريحانها وفاغيتها، وتَذَوَّقْنا حلاوة رُطبها وعِنَبها وتينها، وسِرْنا في أزقتها الضيقة، ومناخِتها الفسيحة، وساحاتها التي يطمئن إلى مرابعها حمامُ السلام، وتهبطُ بها قوافلُ الحجيج، وأصبحَ لا شوقَ يوازي اشتياقنا إليها الذي تنطوي عليه نفوسُنا، ويلوبُ في فكرنا وخَلَدنا، ولا حُبَّ يعَدلُ حبَّنا لها الذي تَخْفِقُ به قلوبنا قبل أن تُتَمْتِمَ به شفاهُنا.

والخصلة أو السمة الثانية التي أشترك فيها مع زملائي الكرام هي أننا تَخَرَّجْنَا في واحدةٍ من أبرز المدارس الثانوية في بلادنا الغالية، خَرَّجَتْ دفعاتٍ متوالية وعلى مدى عقودٍ من الزمن من الطلاب الذين شقوا طريقهم للعلم والمعرفة، واحتلوا مواقِعَ الريادة ومراكِزَ القيادة في كل المجالات، وكانوا أهلًا للثقة والتكليف، وما ذاك إلا لأنهم تسلحوا بالعلم والتأهيل الذي انطلَقتْ طلائع رحلته من (طيبة الثانوية).

وباعتباري أحد خريجي هذه المدرسة العريقة، فإنني أجد نفسي حائرًا في وصف المشاعر التي أريد الإفصاح عنها في هذا المقام، هل هي مشاعر الطالبِ الذي عاش ردحًا من عمره في أحضان طيبة الثانوية، والذي يحمل عبر السنين التي قضاها في فصولها ذكريات لا تنسى؟

أم هي مشاعرُ الرجل والمسؤول الذي حصد ثِمَار طيبة الثانوية في بقية مراحل عمره وما قدَّرَهُ الله له من حياة بعدها؟

ولكن الحيرة ما تلبثُ أن تزولَ وتتبدد؛ فقد أدركْتُ أنه لا يمكنني الفصلُ بين الحالين؛ فالرجل الذي بلغ من العمر ما بلغ، والمسؤول الذي تشرف بحمل المسؤولية لا ينفك في مقام كهذا عن أن يستحضرَ ماضِيَه عندما كان طالبًا منهمكًا في الدرس والتحصيل، وفتى يصارعُ أحلامَ الحياة، ويستشرفُ آفاقَ المستقبل، وهو يقضي أجْمَلَ سني عمره في مدرسة متميزة طبعَتْ بصماتها على وثائق تاريخ التعليم في بلادنا، وسَجَّلَتْ بأحرفٍ من نور دورَها ومكانَتَها في سِجل الشرف التربوي.

إن التقديرَ والمكانة اللذين تحتلهما هذه المدرسة لا يقفان عند حدود، ولا تحيطهما مساحة ضيقة، بل إنهما ينطلقان إلى آفاق أرحبَ وأوسع؛ فهذه المدرسة تتقلدُ وسامًا رفيعًا يُخَوِّلُهَا شرفًا تختصُ به وتتميز، وهو شرفٌ لا يقتصر على كونها تقع في المدينة المنورة التي أَحَبَّهَا نبيُنا وسيدُنا وحبيبُنا محمد ﷺ، وأشْهَدَ الله تعالى على حبِّها وحُبِّ أهلِها، بل إنها تحمل كذلك أحد أسماء هذه المدينة الطاهرة، وهذا شرفٌ عظيم يضاعف من مسؤوليتها التي أدرَكَها الرعيلُ الأول الذي قام على تأسيس نظامها ونهجِها، ورَسَمَ رسالَتها، وحافظتْ عليه الأجيالُ المتعاقبة لتستحِقَّ عن جدارةٍ حَمْلَ الوسام وتحصيلَ الشرف. وإذا كان من الصعب في موقفٍ كهذا أن أذكُرَ حصرًا أسماء تلك الثلة الفريدة من المدركين لمعنى وأهمية رسالة

التعليم، ومتطلبات وواجبات التربية، إلا أنه من المؤكد أنهم جميعًا دون استثناء يستحقون منا الإشادة والتقدير والتكريم.

صاحب السمو،

أيها الإخوة الأفاضل،

إن الزائِرَ للمدينة المنورة بعد غيبة عنها يلحظ دون شك ما تحظى به من اهتمام ورعاية من لدن قيادتنا الرشيدة، واستمرارًا لما كان عليه الحال في عهود الأسلاف الميامين من ملوك المملكة العربية السعودية جزاهم الله خير الجزاء وقد أولى أمراء منطقة المدينة المنورة هذه المدينة عنايتهم البالغة، واهتمامهم المستمر المتواصل حتى سُلِّمَت الراية إلى سموكم، لتثبتوا جدارتكم بهذه المسؤولية العظيمة، وقدرَتَكُم على حمل الأمانة ومواصلة المسيرة.

ولعلي أنتهزُ هذه الفرصة لأقول: إن هذه الرحابَ الطاهرة التي نَشَأْنَا على ترابها وارتوَيْنا من عَذْب مائها، واستَنْشَقْنا عليلَ هوائِها، وسَكَنَتْ نفوسُنا بجوار ساكنها ﷺ، لها علينا حَقٌّ لا يعادلُه حق، ولها في أعناقنا عهدٌ وواجبٌ يتحتم علينا الوفاء به.

إننا معشَرَ أبناء المدينة المنورة، الذين غادروها لأداء الواجب في أرجاء وطننا الكبير ينتابنا شعورٌ عميق بالتقصير تجاهَ مدينتنا، ويسيطرُ علينا إحساس قوي بأننا لم نوفِها حَقَّها؛ فقد أعطتْ بسخاء، ولم تَجْنِ بعدُ ما تأمَلُ من أبنائها؛ فهي تستحق بلا ريب أضعافَ ما نعتقد أننا قمنا به من واجب، كُلٌّ من موقعه، وبحسب ظروفه وقدرته، ولعلها فرصة سانحة لتبادل الآراء فيما يجب عمله لتدارك هذا الأمر.

اعذروني أيها الأفاضل، إن أطلتُ، فالحديث ذو شجون، والمناسبة جميلة، والأمسية رائعة، والراعي حليمٌ وكريم.

وإذ أصل إلى نهاية حديثي، فإنني أختمُه بالدعاء للمولى عَزَّوَجَلَّ أن يجمَعَنَا دائمًا وأبدًا على سبيل الخير والرشاد، وأن يحفظ علينا ديننا الحنيف ووطننا الغالي، وأن يكلأ بعين الرعاية قيادتنا الرشيدة، ويسدد خطاها إلى كل ما فيه الخير للبلاد والعباد.

* * * *

كان -ولا يزال- للخطابات والكلمات والمحاضرات التي تُلقى في المناسبات المختلفة أهمية قصوى في إيصال الرسائل، وتحقيق الأهداف، والتعبير عن المواقف، سواء في المجالات السياسية، أو الثقافية، أو الفكرية، أو الاجتماعية.

ولما كانت بهذا القدر من القيمة، فقد نالت اهتمامًا علميًّا وفكريًّا، وأصبحت لها مناهج وقواعد تُدرَّس في الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة.

وحيث إن هناك عددًا لا بأس به من المشاركات التي شرفت بتمثيل بلادي فيها، والمحاضرات التي دُعيت إلى إلقائها في بعض المنتديات والمحافل العلمية، فلقد استشعرت أهمية توثيق بعضها ونشره في هذا الكتاب؛ آملًا أن يكون مرجعًا مفيدًا للمختصين والمهتمين بالموضوعات المختلفة التي تطرقت إليها تلك الخطابات والكلمات والمحاضرات.

ISBN: 9786030280728
9 786030 280728
- التنشئة الاجتماعية
- الأسرة السعودية
تلهم المعرفة
Inspiring Knowledge
Obeikan Reader
@ObeikanPub
العبيكان للنشر
Obeikan Publishing